فصول من العقائد الإسلامية

روح التنفيس

شرح معنى الإسلام والإيمان والإحسان

للأستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله

(ت ١٣٥٩هـ)

مع بيان قواعد الإسلام

من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

لفضيلة الشيخ

أبي عبد المعز محمد علي فركوس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر (١)

دار العواصم للنشر والتوزيع

دار الموقع

روح التنافس

شرح معنى الإسلام والإيمان والإحسان

للأستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله

(ت ١٣٥٩هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يُحظر طبعُ أو تصويرُ أو ترجمةُ أو إعادةُ تنضيد
الكتاب كاملاً أو مجزّا أو تسجيلُه على أشرطة
كاسيت أو إدخالُه على الكمبيوتر أو برمجتُه
على أسطوانات ضوئية إلاّ بموافقةٍ
خطّية من المؤلّف

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ. ٢٠١٨م

ردمك: ٩ - ٧١- ٣٨٠ - ٩٩٣١ - ٩٧٨

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول/ ٢٠١٨

دار الموقع

دار العواصم للنشر والتوزيع الجزائر

٢، شارع عبد الله حواسين، بجوار مسجد الهداية الإسلامية، القبة، الجزائر العاصمة

الهاتف: ١٠٤ ٦٦٦٥٢٠ (٠) ٢١٣ ٠٠ / ٦٦٧٨٤٢٦٠٦ (٠) ٢١٣ ٠٠ / فاكس: ٤٤ ٢٨٦٦٤٤ ٢١ (٠) ٢١٣ ٠٠

البريد الإلكتروني: contact@aouassim.com - الموقع الإلكتروني: www.aouassim.com

التصميم والإخراج الفني: دار الموقع - الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ فركوس على الأنترنت: www.ferkous.com

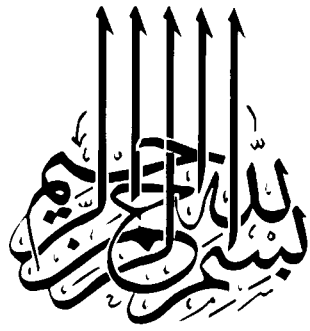

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله نحمده ونَسْتعينه ونَسْتغفِرُه، ونعوذ بالله مِنْ شرورِ أَنْفُسِنا، ومِنْ سيِّئات أعمالِنا، مَنْ يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

أمَّا بعد:

فإنَّ أَصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثاتُها، وكُلَّ مُحْدَثةٍ بدعةٌ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلَّ ضلالةٍ في النار.

لا يخفى أنَّ أشرف العلومِ مكانةً وأفضلَها قدرًا وأعظمَها مطلبًا وفقهًا وأربحَها مَكْسَبًا وأجرًا، وأولاها خدمةً وعنايةً واهتمامًا هو ما يتعلَّق بالعقيدة الإسلامية التي تولَّى اللهُ بيانَها حقَّ البيان، بإظهارِ معاني الإسلام ومَبانِيه، وشرائعِه وأحكامه العِظام، وتوضيحِ عقائد الإيمان والإحسان؛ فكان أَنْ أَرْسلَ الرُّسُل عليهم السلام

لذلك، وأَنْزل الكُتُب، وبيَّن فيها المقصودَ مِنْ خَلْق الجنِّ والإنس وإيجادِهم، أَلَا وهو توحيدُ الله وعبادتُه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات]؛ ذلك لأنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، ولا أشرفَ مِنْ توحيد الله ومعرفةِ أسمائه الحُسْنى وصِفَاته العُلَى، وإدراكِ حقوقه تعالى على عباده، والالتزامِ بذلك علمًا وعملًا.

وممَّنْ حَمَل هذا العلمَ ـ في زماننا هذا ـ وأنارَ به أهلَ العمى، ودَعَا به مَنْ ضلَّ إلى الهدى، وأَحْيَا بالوحيَيْن الموتى: رائدُ النهضة الحديثة بالمغرب العربيِّ الإسلاميِّ، وقائدُ الحركة الإصلاحية ومؤسِّسُها بالجزائر: الإمام الأستاذ الرئيس عبد الحميد ابنُ باديس رحمه الله.

فمِنْ خلالِ أبوابِ العقيدة الإسلامية وفصولها التي تَناوَلها الشيخ عبد الحميد ابنُ باديس رحمه الله بالبيان والإيجاز اتَّضح المنهجُ التوقيفيُّ في تقريرِ مسائل الاعتقاد بالتسليم المطلق للنصوص الشرعية مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، فلم يردَّ منها شيئًا، ولم يعارضها بشيءٍ، ولا تَجاوَزها إلى إعمالِ رأيٍ أو قياسٍ أو ذوقٍ، كما هو سبيلُ أهلِ السنَّة والجماعة الذين الْتزموا قولَه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات]، وقد عَمِل على بيان درجات الدين: مِنَ الإسلام ثمَّ الإيمان ثمَّ الإحسان، مبنيًّا على أسئلةِ جبريلَ عليه السلام للنبيِّ صلى الله عليه وسلم عن هذه المراتبِ والدرجات في حديثٍ اشتمل على جميعِ وظائف العبادات الظاهرة والباطنة مِنْ عقود الإيمان وأعمال الجوارح وإخلاص السرائر والتحفُّظ مِنْ آفات الأعمال.

وقد جَمَع المصنِّف رحمه الله أهمَّ **قواعد الإسلام** في الباب الأوَّل، وبيَّن فيه أنه لا نجاةَ إلَّا بالإسلام الذي هو دِينُ الله تعالى الذي جاء به النبيُّ محمَّدٌ ﷺ؛ فلا إسلامَ إلَّا بالإيمان به ﷺ ولا إسلامَ إلَّا مِنْ طريقه، ثمَّ بيَّن الشهادةَ التي هي مفتاحُ الإسلام والإيمان، وأظهرَ بقيَّةَ القواعد التي تَعرَّض لها وأجلى معانِيَها بنصوص الوحيين.

كما أَرْدَف بالبيان **المعانيَ الأخرى للإسلام** في الباب الثاني، منبِّهًا أنَّ الإسلام قد يأتي بمعنَى الدِّين، أو بمعنَى الانقيادِ والإخلاص، أو بمعنَى الأعمالِ الظاهرة الصالحة، أو بمعنى الاستسلام.

ثمَّ عرَّج المصنِّف رحمه الله ـ في الباب الثالث ـ على **الإيمان**؛ فعرَّفه وذَكَر مباحِثَه، وأنه قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، ويقوى ويضعف، وأنه لا يُبْطِله نقصُ الأعمال، كما أَوْضح فيه تَلاقيَ معنَى الإسلامِ والإيمان، وصفةَ المؤمن الفاسق، وغيرها مِنْ مباحث الإيمان.

وخصَّص البابَ الرابع **للإحسان** فختم به الأبوابَ السابقة.

وهكذا جاءَتِ الأبوابُ الأربعة المتعلِّقة بقواعد الإسلام ومعانيه، ومسائلِ الإيمان والإحسان، في رسالةِ ابنِ باديس رحمه الله العقدية مدعَّمةً بالنصوص الشرعية مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ومُشتمِلةً على ما يجب على المكلَّفِ اعتقادُه والإيمانُ به، وما ينبغي أَنْ يكون شعارُه، مشيرًا إلى أطراف أدلَّتِه على وجه الاختصار والإيجاز.

وقد استقى الشيخُ عبدُ الحميد بنُ باديس رحمه الله مَنابعَ استدلاله في كتابه: «العقائد الإسلامية» مِنَ المصدرِ القرآنيِّ والحديثيِّ، واتَّخذ وسيلتَهما للكشف عن

حقيقة المعرفة بالله تعالى، والتي يرجع مَسْلَكُها إلى جهتين:

الأولى: مُخاطَبَةُ العقلِ وإيقاظُه، وتوظيفُه في التأمُّل والنظر والتفكير؛ ليُدْرِكَ به سُنَنَ الكونِ وحقائقَ الأشياءِ وعِلَلَ الوجود؛ ليتعرَّفَ ـ مِنْ خلالِ عَقْلِه المُتأمِّلِ وتفكيرِه المُعمَّقِ ـ مَظاهِرَ وحدانية الله تعالى وعَظَمتِه، وأَدِلَّةَ ربوبيته وقدسيته، واستحقاقَه الإخلاصَ المُطْلَقَ في دِينِه وعبوديته.

والثانية: وسيلة الأسماءِ والصفات التي تَعرَّفَ اللهُ بها إلى خَلْقه، والتي تُحرِّكُ فيهم الوجدانَ وتَفْتَحُ أمامَهم مجالًا واسعًا للتعرُّف على صفات الجمال والجلال، وعلى شمولِ عِلْمِه، ونفوذِ قدرته، وتَفَرُّدِه بالخَلْقِ والإبداع، واستحقاقِه الألوهيةَ المُطْلَقةَ والعبودية الخالصة.

ويتجلَّى ـ مِنْ خلالِ نَفَسِ الشيخ ابنِ باديس رحمه الله ـ عنايتُه بهذه الجوانبِ العَقَدية؛ لتعريفِ أُمَّته بعقيدتهم الإسلاميةِ الصحيحة الثابتةِ بالكتاب والسُّنَّة، والتي كان عليها أهلُ بلادِه سَلَفًا قبل عدولِ بعضِ الخلف عن نَهْجِ الفطرةِ إلى مَدارِسَ عَقَديةٍ مُخْتلِفةٍ، انتشرَتْ على إثرِ الخلافات والصراعات السياسية والحروبِ عبر تاريخ الجزائر، والتي مزَّقَتِ الشملَ والتلاحم، ووسَّعَتِ الهوَّةَ بين الأُمَّةِ الواحدة، كما ظَهَرَ نَفَسُ الشيخِ ابنِ باديس رحمه الله ـ مِنْ جهةٍ أخرى ـ في إعدادِ العُدَّةِ الإيمانية لمُواجَهةِ التيَّارات الإلحادية التي كانَتْ في عصرِه ولا تَزالُ، سواءٌ مِنَ الفِرَق والأحزاب والشخصيات، أو ممَّنْ تَأثَّروا بشُبَهِهم الضالَّةِ المُتواردةِ على وحدانية الله ووجوهِ كمالِه.

هذا، وقد رأيتُ مِنْ واجبي أَنْ أَتناوَل قواعدَ الإسلام ومعانِيَه، وفصولَ الإيمان والإحسان في أربعةِ أبوابٍ للشيخ عبد الحميد بنِ باديس رحمه الله وما تَفَرَّعَ

مِنْ مَسَائِلَ مُتعلِّقةٍ بها مِنْ خلالِ كتابه: «العقائد الإسلامية مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية»؛ فأَتعرَّضُ لهذا الجانبِ العَقَديِّ بالشرح والمزيد مِنَ التعليق على بعضِ مَسَائِلِ الموضوعات التي تدعو الحاجةُ فيها إلى البيان، كما أنِّي استبقَيْتُ على العناوينِ الفرعيةِ المُثْبَتةِ على «العقائد الإسلامية» لكُلٍّ مِنَ الأستاذ: محمَّد صالح رمضان، والأستاذ: محمَّد الحسن فضلاء، وأضفتُ إليها عناوينَ فرعيةً أخرى إذا اقتضى الأمرُ واحتاج المَقامُ إلى ذلك، ووضَعْتُ العناوينَ الفرعية بين معكوفتين ترتيبًا للمعلومات وتفصيلًا للمَسائِلِ كما وضعتُ جدولَ رموز النُّسَخ المُعتمَدة التي قابلتُ بينها في الصفحة الموالِيةِ لهذه المقدِّمة؛ إتمامًا للفائدة العلمية وتعميمًا للخير، وقد سمَّيْتُ شرحي بـ:

«رَوْح التنفيس

شرح معنى الإسلام والإيمان والإحسان

للأستاذ الإمام عبد الحميد بنِ باديس رحمه الله (ت: ١٣٥٩هـ)

مع بيان قواعد الإسلام

مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية».

فأتَتْ جملةُ معاني الإسلام والإيمان والإحسان وقواعد الإسلام للإمام ابنِ باديس رحمه الله مُنْتَظِمةً في أبوابٍ وفصولٍ على النَّسَقِ التالي:

* **الباب الأوَّل: قواعد الإسلام**

[**الفصل ١**: لا نجاةَ إلَّا بالإسلام]

[**الفصل ٢**: الإسلام دِينُ الله]

[**الفصل ٣**: الإسلام هو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ]

[الفصل ٤: لا إسلامَ إلَّا بالإيمان بالنبيِّ ﷺ]

[الفصل ٥: الشهادة مفتاح الإسلام والإيمان]

[الفصل ٦: أوَّلُ واجبٍ على المكلَّف]

[الفصل ٧: النطق بالشهادة بدون فهمِ معناها]

[الفصل ٨: الشهادة بما يدلُّ على معناها]

[الفصل ٩: ضرورةُ التصديقِ والاعتقاد في الشهادتين]

[الفصل ١٠: كفايةُ اليقينِ بإخبارِ الرسول]

[الفصل ١١: حكم النظر في آيات الله]

[الفصل ١٢: طريقةُ النظر]

[الفصل ١٣: وسائلُ إزالةِ الشُّبُهات]

[الفصل ١٤: الاستعاذةُ بالله مِنَ الخَطَرات]

* الباب الثاني: بيان معنى الإسلام

[الفصل ١٥: الإسلامُ بمعنَى الدِّين]

[الفصل ١٦: الإسلامُ بمعنَى الانقيادِ والإخلاص]

[الفصل ١٧: تسميةُ الدِّينِ بالإسلام]

[الفصل ١٨: الإسلامُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة]

[الفصل ١٩: الإسلام بمعنى الاستسلام]

* الباب الثالث: بيان الإيمان

[الفصل ٢٠: الإيمانُ في اللغة]

[الفصل ٢١: محَلُّ الإيمان]

[الفصل ٢٢: الإيمانُ بمعنَى التصديق]

[الفصل ٢٣: الإيمانُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة]

[الفصل ٢٤: تَلاقي معنَى الإسلامِ والإيمان]

[الفصل ٢٥: حقيقةُ الدِّين]

[الفصل ٢٦: الإيمانُ قولٌ وعملٌ]

[الفصل ٢٧: الإيمانُ يزيد وينقص]

[الفصل ٢٨: التصديقُ يقوى ويضعف]

[الفصل ٢٩: انعدامُ اليقين]

[الفصل ٣٠: إبايةُ النطق تحدِّيًا]

[الفصل ٣١: المعرفةُ بدونِ خضوعٍ]

[الفصل ٣٢: الإيمان لا يُبْطِله نقصُ الأعمال]

[الفصل ٣٣: صفة المؤمن الفاسق]

❁ الباب الرابع: بيان الإحسان

[الفصل ٣٤: الإحسان ـ لغةً وشرعًا ـ]

وقد ختمتُ الرسالةَ بفهرسٍ مُفصَّلٍ للموضوعات.

أسألُ اللهَ تعالى أَنْ ينفع به مُصنِّفَه وشارِحَه ومُصحِّحَه ومُراجِعَه وقارِئَه، إنه سميعٌ مُجيبٌ، وآخِرُ دعوانا أَنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ إمامِ المُرْسَلين، وخاتمِ النبيِّين، وشفيعِ المُذْنِبين، وعلى آله وأزواجه وذُرِّيَّتِه الطيِّبين الطاهرين، وصَحْبِه الراشدين، وإخوانه المهديِّين إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

الجزائر في: ٢٠ مِنَ المحرَّم ١٤٣٩هـ

الموافق لـ: ١٠ أكتـــوبـر ٢٠١٧م

جدول رموز النسخ المعتمدة في المقابلة

النسخة	الرمز
نسخةُ: محمَّد الصالح رمضان رَحِمَهُ اللَّهُ بطبعاتِها الثلاث.	«م.ر»
• الطبعةُ الأولى مِنْ نسخة: محمَّد الصالح رمضان رَحِمَهُ اللَّهُ، دار الكتاب الجزائري، طُبِعَ بمطابع الكيلاني ـ القاهرة، (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م).	«م.ر.أ»
• الطبعةُ الثانية مِنْ نسخة: محمَّد الصالح رمضان رَحِمَهُ اللَّهُ، مكتبة الشركة الجزائرية بباب عزُّون، طُبِعَ بلبنان، (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م).	«م.ر.ب»
• الطبعة الأولى لدار الفتح بالشارقة مِنْ نسخة: محمَّد الصالح رمضان رَحِمَهُ اللَّهُ، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).	«م.ر.ش»
نسخة محمَّد الحسن فضلاء رَحِمَهُ اللَّهُ، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).	«م.ف»

ترجمة الشيخ
عبد الحميد بن باديس رحمه الله

هو الإمام المُصْلِحُ المُجدِّدُ الشيخُ عبدُ الحميد بنُ محمَّد المصطفى بنِ المكِّي ابنِ باديسَ القسنطينيُّ الجزائريُّ، رئيسُ جمعيةِ العُلَماءِ المسلمين بالجزائر، ورائدُ النهضةِ الفكرية والإصلاحية، والقدوةُ الروحيةُ لحربِ التحرير الجزائرية.

وُلِد بقسنطينة سنة: (١٣٠٧هـ) وَسَط أسرةٍ مِنْ أَكْبَرِ الأُسَرِ القسنطينية، مشهورةٍ بالعلم والفضل والثراء والجاه، عريقةٍ في التاريخ، يَمْتَدُّ نَسَبُها إلى المُعِزِّ بنِ باديس الصنهاجيِّ؛ فهو في مُقابِلِ اعتزازِه بالعروبة والإسلام لم يُخْفِ أصلَه الأمازيغيَّ، بل كان يُبْدِيهِ ويُعْلِنُه، ولعلَّ مِنْ دواعي الافتخارِ به قيامَ سَلَفِه بما يحفظ الدِّينَ ويصون الشريعةَ؛ فقَدْ كان جَدُّه الأوَّلُ يُناضِلُ الإسماعيليةَ الباطنية وبِدَعَ الشيعةِ في إفريقيَّة؛ فصارَ خَلَفًا له في مُقاوَمةِ التقليد والبِدَعِ والحوادث، ومُحارَبةِ الضلالِ والشركيَّات.

وقد أَتَمَّ حِفْظَ القرآنِ الكريم في أوَّلِ مَراحِلِ تَعَلُّمِه بقسنطينةَ في السنةِ الثالثةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمُرِه على يد الشيخ «محمَّد المَدَّاسي»، وقُدِّمَ لصلاةِ التراويح بالناس على صِغَرِه، وأَخَذَ مَبادِئَ العربيةِ ومَبادِئَ الإسلامِ على يد شيخه: «حَمدان لُونِيسي»، وقد أَثَّرَ فيه القرآنُ الكريمُ وهزَّ كِيانَه، ليُكرِّسَ فيه بعد ذلك رُبُعَ قرنٍ مِنْ حياتِه في السعي لإرجاعِ الأمَّةِ الجزائرية إلى هذا المَصْدَرِ والنبعِ الربَّانيِّ بما يحمله مِنْ دعوةٍ

توحيديةٍ وهدايةٍ أخلاقيةٍ، وهو طريقُ الإصلاحِ والنهوضِ الحضاريِّ.

وفي سنة: (١٣٢٦هـ) الْتَحَق الشيخُ عبد الحميد بجامعِ الزيتونة بتونس، فأخَذَ عن جماعةٍ مِنْ كِبارِ عُلَمائها الأَجِلَّاء، وفي طليعتهم زعيمُ النهضةِ الفكرية والإصلاحية في الحاضرة التونسية العلَّامةُ: «محمَّد النخلي القيرواني» المتوفَّى سنة: (١٣٤٢هـ)، والشيخ: «محمَّد الطاهر بن عاشور» المتوفَّى سنة: (١٣٩٣هـ)، فضلًا عن مُرَبِّيَنِ آخَرين مِنَ المَشايخِ الذين كان لهم تأثيرٌ في نُمُوِّ استعداده، وتَعهَّدوهُ بالتوجيه والتكوين كـ: البشير صفر، وسعد العيَّاض السطايفي، ومحمَّد ابن القاضي وغيرِهم، وقد يسَّر اللهُ له في هذه الفترةِ الاطِّلاعَ على العلوم الحديثة، وعلى ما يَجْري في البلدان العربية والإسلامية مِنَ التغيُّرات السياسية والتحوُّلات الدينية مثل: حركة «جمال الدين الأفغاني»[1] و«محمَّد عَبْدُه»[2] و«محمَّد رشيد

---

(١) هو جمال الدين محمَّدُ بنُ صفدر بنِ عليِّ بنِ محمَّدٍ الحُسَيْنيُّ الشيعيُّ الأفغانيُّ، كان واسِعَ الاطِّلاعِ في العلوم العقلية والنقلية، له رحلاتٌ طويلةٌ، نُصِّبَ عضوًا في مجلس المَعارِف، نَفَتْهُ الحكومةُ المصرية، ورُمِيَ بالانحراف في الدِّينِ وتسخيرِه لخدمةِ أعداءِ الإسلام ومُؤاخَذاتٍ أخرى، حيث كان رئيسًا لمَحْفَلٍ «كوكب الشرق» الماسونيِّ، وفي باريس أَنْشَأَ مع رفيقه محمَّد عَبْدُه المصريِّ مَجَلَّةَ «العُرْوة الوُثْقى»: اتَّسَمَتْ مَقالاتُها بتقريب الإسلام إلى الحضارة الغربية والتفكيرِ الغربيِّ الحديث، ولم تُعَمَّرْ طويلًا. مِنْ آثارِه: «تاريخُ الأفغان». تُوُفِّيَ سنة: (١٣١٤هـ).

انظر ترجمته في: «مَشاهير الشرق» لزيدان (٢/ ٥٢)، «أعيان الشيعة» للعاملي (١٦/ ٣٣٦)، «أعلام الشيعة» لآغا بزرك (١/ ٣١٠)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (١/ ٥٠٢، ٣/ ٣٦٠)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المُعاصِر» لمحمَّد حسين (١/ ١٥٣، ٣٢٨).

(٢) هو محمَّد عَبْدُه بنُ خير الله المصريُّ مِنْ آل التركماني، فقيهٌ متكلِّمٌ كاتبٌ صحفيٌّ سياسيٌّ،=

رضا»[1] في مصر، .....

= له رحلاتٌ وأَنْشَأَ مَجَلَّةَ «العُرْوة الوُثْقى» مع جمال الدِّين الأفغانيِّ، عُيِّنَ قاضيًا ثمَّ مُفْتِيًا للدِّيار المصرية، وأُوخِذَ بانتهاجه ـ في نشاطه الدعويِّ ـ مَنْهَجَ التوفيقِ والتقارب بين الإسلام والحضارة الغربية، وغيرِها مِنَ المُؤاخَذات. مِنْ آثارِه: رسالةٌ في وَحْدَةِ الوجود، و«فلسفةُ الاجتماع والتاريخ»، و«شرحُ نَهْجِ البلاغة»، و«شرحُ البصائر النصيرية». تُوُفِّيَ سنة: (١٣٢٣هـ).

انظر ترجمته في: «مَشاهير الشرق» لزيدان (١/ ٢٨١)، «كنز الجوهر في تاريخ الأزهر» للزيَّاتي (١٦٤)، «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٣١)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٣/ ٤٧٤)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المُعاصِر» لمحمَّد حسين (٣٢٨).

(١) هو محمَّد رشيد بنُ علي رضا بنِ محمَّد القلموني، البغداديُّ الأصل، جَمَعَ علومًا كثيرةً منها: التفسيرُ والحديثُ والتاريخُ والأدبُ وغيرُها، لَحِقَ بمحمَّد عَبْدُه بمصر وأَنْشَأَ مَجَلَّةَ «المَنار»، وجَعَلَ موضوعَها الأوَّليَّ الإصلاحَ الدِّينيَّ، وقد انتشرَتْ مَجَلَّتُه في العالَمِ الإسلاميِّ، كما أَسَّسَ مدرسةَ الدعوةِ والإرشاد. له رحلاتٌ عديدةٌ استقرَّ آخِرَها بمصر، وانْتُخِبَ عضوًا بالمَجْمَعِ العلميِّ العربيِّ بدمشق، ورَغْمَ مكانتِه العلميةِ فعليه ـ مع الأسَفِ ـ جملةٌ مِنَ المُؤاخَذاتِ منها: تشكيكُه في أحاديثِ الدجَّال، وتشكيكُه في رَفْعِ عيسى بروحه وجَسَدِه، وطَعْنُه في مُعْجِزةِ انشقاقِ القمر، وطَعْنُه في كَعْبِ الأحبار، وتأييدُه لشيخه محمَّد عَبْدُه في جملةِ مُخالَفاتِه ومَواقِفِه.

لمحمَّد رشيد رضا تصانيفُ منها: «تفسير القرآن الحكيم» («تفسير المَنار») لم يُكْمِلْه، «الوحيُ المحمَّدي»، «الخلافةُ والإمامةُ الكبرى». تُوُفِّيَ بالقاهرة فجأةً سنة: (١٣٥٤هـ).

انظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٦١)، «المُجدِّدون في الإسلام» للصعيدي (٥٣٩)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٣/ ٢٩٣)، «خزائن الكُتُبِ العربية» للطرازي (١/ ٣٤٦)، «الأدب العصري» لمحمَّد سليمان (١٢٦).

و«شَكِيب أَرْسَلان»[1] و«الكواكبي»[2] في الشام، وغيرهم؛ فكان لهذا المُحيطِ العلميِّ والبيئةِ الاجتماعية والمُلازَماتِ المُسْتَمِرَّةِ لرجال العلم والإصلاحِ الأثرُ البالغُ في تكوينِ شخصيَّتِه ومِنهاجِه في الحياة.

وبعد تخرُّجه وتأهيلِه بشهادةِ التطويع سنة: (١٣٣٠هـ) عادَ مِنْ تونس مُتأهِّبًا

---

(١) هو الأمير شكيب بنُ حمُّود بنِ الحسن أَرْسَلان اللبنانيُّ، كان أديبًا شاعرًا ومُؤرِّخًا سياسيًّا، أَتْقَنَ عِدَّةَ لُغاتٍ أجنبيةٍ، وانْتُخِبَ عضوًا بالمَجْمَعِ العلميِّ العربيِّ بدمشق، له رحلاتٌ كثيرةٌ تَعرَّفَ خلالَها على قياداتٍ سياسيةٍ وشخصياتٍ وطنيةٍ ودينيةٍ. أَلَّف عِدَّةَ مُصنَّفاتٍ منها: «لماذا تَأَخَّرَ المسلمون؟»، و«حاضِرُ العالَمِ الإسلاميِّ»، و«الحُلَلُ السندسيةُ في الرحلة الأندلسية»، و«القولُ الفصلُ في رَدِّ العامِّيِّ إلى الأصل»، و«الارتساماتُ اللَّطافُ في خاطِرِ الحاجِّ إلى أَقْدَسِ مَطاف»، وديوانُ شعرٍ. تُوُفِّيَ ببيروت سنة: (١٣٦٦هـ).
انظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٥١)، «نزهة الألباب» للعامري (٢١٥)، «معجم المؤلِّفين» لكحالة (١/ ٨١٨)، «رُوَّاد النهضة الحديثة» لعبُّود (١١٠).

(٢) هو عبد الرحمن بنُ أحمد البهائي بنِ مسعود بنِ عبد الرحمن آل الموقت، المشهورُ بالكواكبيِّ، نسبةً إلى الكواكبية مَدْرَسةِ أجدادِه، وهو مِنْ أَبْرَزِ رجالِ العلم والسياسة في زمانه، كان يُلَقَّبُ بالسيِّد الفُراتيِّ، تَوَلَّى في شبابِه تحريرَ جريدةِ «الفُرات»، فكان هو المُحرِّرَ العربيَّ والمُتَرْجِمَ التركيَّ، وفي خلالِ خمسِ سنواتٍ مِنْ حياتها أَصْدَرَ جريدةَ «الشهباء» ثمَّ جريدةَ «الاعتدال» مُنِعَتَا حكوميًّا، تَوَلَّى مَنْصِبَ القضاءِ كما أُسْنِدَتْ إليه وظائفُ حكوميةٌ وإداريةٌ مُخْتَلِفةٌ. نَشَرَ في جريدةِ «المؤيَّد» مَقالاتِه في الاستبداد. له مُصنَّفاتٌ منها: «أمُّ القُرى»، و«طبائعُ الاستبداد»، و«صحائفُ قريش»، و«العظمةُ لله». تُوُفِّيَ بمصر سنة: (١٣٢٠هـ).
انظر ترجمته في: «معجم المؤلِّفين» لكحالة (٢/ ٧٢)، «مَشاهير الشرق» لزيدان (١/ ٣٢٢)، «رُوَّاد النهضة الحديثة» لعبُّود (٢٠١)، «الاتِّجاهات الوطنية في الأدب المُعاصِر» لمحمَّد حسين (٢٥٠)، «إيضاح المكنون» للبغدادي (٢/ ٧٧).

بطموحٍ قويٍّ للتفرُّغ للتدريس المُتمثِّلِ ـ في بدايته ـ في عَقْدِ حَلَقاتٍ دراسيةٍ بالجامع الكبير، غيرَ أنَّ صعوباتٍ واجَهَتْه في بدايةِ نشاطه العلميِّ حالَتْ دون تحقيقِ طموحِه وآمالِه.

وبعد طُولِ تأمُّلٍ رأى أنَّ مِنَ المُفيدِ ـ تزامنًا مع موسم الحجِّ ـ أَنْ يُؤَدِّيَ الفريضةَ مُغْتنِمًا الفرصةَ في رحلته المشرقية للاتِّصال بجماعةِ العُلَماءِ مِنْ مُخْتَلَفِ أنحاءِ العالَمِ الإسلاميِّ؛ الأمرُ الذي يَسْمَحُ له بالاحتكاك المُباشِرِ بهم وتَبَادُلِ الرأي معهم، والتعرُّفِ على مَواقِعِ الإصلاح الدينيِّ، فضلًا عن الاطِّلاع على حقيقةِ الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدةِ في المشرق العربيِّ. وفي أثناءِ وجوده بالحجاز حَضَرَ دروسَ العُلَماءِ الوافدين إلى هذه البِقاعِ المُقدَّسةِ مِنْ مُخْتَلَفِ البلدان كالشيخ: «حسين الهندي» الذي نَصَحَهُ بالعودة إلى الجزائر لاحتياجها إلى عِلْمِه، وقد قدَّمه بعضُ الشيوخ الذين كانوا يعرفون مُسْتواهُ لإلقاءِ دروسٍ بالمسجد النبويِّ، وقد تَعرَّفَ على كثيرٍ مِنْ شبابِ العائلات الجزائرية المُهاجِرة، مثل: «محمَّد البشير الإبراهيمي» المتوفَّى سنة: (١٣٨٢هـ).

وقد استفاد الشيخ عبد الحميد بنُ باديس ـ رحمه الله تعالى ـ مِنْ مُخْتَلَفِ مَدارِسِ الإصلاح الدينيِّ بالمشرق التي ظهرَتْ في العالَمِ الإسلاميِّ على يد الشيخ «محمَّد بنِ عبد الوهَّاب»[1] المتوفَّى سنة: (١٢٠٦هـ)، والذين تَأثَّروا بدعوته كالأمير

---

(١) هو محمَّد بنُ عبد الوهَّاب بنِ سليمان بنِ عليٍّ التميميُّ النجديُّ، الإمامُ المُصْلِحُ والعلَّامةُ المُجدِّد، رائدُ النهضةِ العَقَديةِ في العصر الحديث، نَصَرَ السنَّةَ وقَمَعَ البدعةَ ودَعَا إلى التوحيدِ وتَرْكِ مَظاهِرِ الشركِ والوثنيةِ التي أصابَتْ حياةَ المسلمين العَقَدية. له مُصنَّفاتٌ منها: «كتابُ التوحيد»، و«أصولُ الإيمان»، و«ثلاثةُ الأصول»، و«مُخْتَصَرُ السيرةِ النبوية»، و«كَشْفُ=

الصنعانيِّ المتوفَّى سنة: (١١٨٢هـ)، والإمام: «محمَّد بنِ عليٍّ الشوكانيِّ» المتوفَّى سنة: (١٢٥٠هـ)، و«محمَّد رشيد رضا» المتوفَّى سنة: (١٣٥٤هـ) وغيرِهم. وليس التجديدُ والإصلاحُ الدينيُّ وليدَ العصرِ الحديث فحَسْبُ، وإنَّما يضربُ بجذوره في أغوار الماضي الإسلاميَّ العريق.

وبعد عودته إلى قسنطينة سنة: (١٣٣٢هـ) أَسْهَمَ في بَلْوَرَةِ الإصلاح الدينيِّ ميدانيًّا وتطبيقِ مَناهِجِه التربوية عمليًّا، وسَاعَدَهُ زُمَلاؤُه الأفاضلُ مِنَ العُلَماءِ الذين شَدُّوا عَضُدَه وقَوَّوْا زِنادَه؛ فكان تَعَاوُنُهم معه في هذه المَهَمَّةِ المُلْقاةِ على عاتِقِ الدُّعاةِ إلى الله تعالى منذ فجرِ النهضةِ دافعًا قويًّا وعاملًا فعَّالًا في انتشارِ دعوته وسُطُوعِ نَجْمِه وذُيوعِ صِيتِه، ومِنْ أمثالِ هؤلاء الذين آزَرُوهُ وسانَدُوهُ: الشيخُ العربي التبسِّي، والشيخ محمَّد البشير الإبراهيمي، والشيخ العُقْبِي، والشيخ مُبارَك الميلي وغيرُهم، كما ساعَدَهُ ـ أيضًا ـ الواقعُ الذي كانَتْ تمرُّ به الجزائرُ بين الحربين العالميَّتين: الأولى والثانية.

وقد شَرَعَ الإمامُ ابنُ باديس ـ رحمه الله تعالى ـ في العمل التربويِّ، وانتهج ـ في دعوته ـ مَنْهَجًا يُوافِقُ الإصلاحَ الدينيَّ في البُعد والغاية، وإنْ كان له طابعٌ خاصٌّ في السلوك والعمل يقوم على ثلاثةِ مَحاوِرَ أساسيةٍ: يظهر أعلاها في **إصلاح**

= الشُّبُهات». تُوُفِّيَ رحمه الله سنة: (١٢٠٦هـ).

انظر ترجمته في: «المجد في تاريخ نجد» لابن بشر (١/ ٨٩)، «عُلَماء نجد» للبسَّام (١/ ٢٥)، «عقيدة الشيخ محمَّد بنِ عبد الوهَّاب السلفية» للعبّود (٦٥)، «منهج الإمام محمَّد بنِ عبد الوهَّاب في مسألة التكفير» للعقل (١٤)، «تعريف الخلف بمنهج السلف» للبريكان (٣٠١).

عقيدة الجزائريِّين بالدرجة الأولى، ببيانِ التوحيد الذي يُمثِّل عمودَ الدعوةِ السلفية وما يُضادُّهُ مِنَ الشرك؛ ذلك لأنَّ التوحيد هو غايةُ إيجادِ الخَلْقِ وإرسالِ الرُّسُل، ودعوةُ المُجدِّدين في كُلِّ العصور والأزمان؛ لذلك كانَتْ دعوتُه قائمةً على أَخْذِ العقيدةِ مِنَ الوحيين وعلى فَهْمِ الأوَّلين، والتحذيرِ مِنَ الشرك ومَظاهِرِه، ومِنْ بدعةِ التقليد الأعمى، ومِنْ عِلْمِ الكلام وجنايتِه على الأُمَّة؛ ذلك لأنَّ مِنْ أَهَمِّ أسبابِ ضَياعِ التوحيدِ: ابتعادَ الناسِ عن الوحي، وفُشُوَّ عِلْمِ الكلام والخوض فيه، واتِّباعَ طُرُقِ أهلِه الضالَّةِ عن سواءِ السبيل، ومَرَضَ الجمودِ الفكريِّ والركونِ إلى التقليد، والزعمَ بأنَّ باب الاجتهادِ قد أُغْلِقَ في نهايةِ القرن الرابع، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كما أُدْخِلَتْ على مَذْهَبِ أهلِ العلمِ بدعةُ التقليدِ العامِّ الجامدِ التي أماتَتِ الأفكارَ وحالَتْ بين طُلَّاب العلم وبين السُّنَّة والكتاب، وصيَّرَتْهما ـ في زَعْمِ قومٍ ـ غيرَ مُحْتاجٍ إليهما مِنْ نهايةِ القرن الرابع إلى قيامِ الساعة، لا في فقهٍ ولا استنباطٍ ولا تشريعٍ، استغناءً عنهما ـ زعموا ـ بكُتُبِ الفروع مِنَ المتون والمُخْتَصَرات؛ فأَعْرَضَ الطُّلَّابُ عن التفقُّه في الكتاب والسُّنَّةِ وكُتُبِ الأئمَّة، وصارَتْ مَعانِيها الظاهرةُ ـ بَلْهَ الخفيَّة ـ مجهولةً حتَّى عند كِبارِ المُتصدِّرين»[1].

وقال ـ في مَعْرِضِ ذِكْرِ منهاج الخارجين عن منهاج السلف مِنَ المتكلِّمين والمتصوِّفة وغيرِهم ـ: «قلوبُنا مُعَرَّضةٌ لخطراتِ الوسواس بل للأوهام والشكوك؛ فالذي يُثبِّتُها ويَدْفَعُ عنها الاضطرابَ ويربطها باليقين هو القرآنُ العظيم، ولقد ذَهَبَ قومٌ مع تشكيكاتِ الفلاسفةِ وفُروضِهم، ومُماحَكاتِ المتكلِّمين ومُناقَضاتِهم؛

(١) «الآثار» (٥/ ٣٨).

فما ازدادوا إلَّا شكًّا، وما ازدادَتْ قلوبُهم إلَّا مرضًا، حتَّى رَجَعَ كثيرٌ منهم في أواخِرِ أيَّامِهم إلى عقائدِ القرآن وأَدِلَّةِ القرآن؛ فشُفُوا بعدما كادوا كإمام الحرمين والفخر الرازيِّ»[1].

وفي مَقَامٍ آخَرَ ـ حالَ ترجمته للعلَّامة محمَّد رشيد رضا ـ يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: «دَعَاهُ شَغَفُه بكتابِ «الإحياء» إلى اقتناءِ شَرْحِه الجليل للإمام المرتضى الحُسَيْنِيِّ، فلمَّا طَالَعَهُ ورأى طريقتَه الأثرية في تخريجِ أحاديثِ «الإحياء»؛ فُتِحَ له بابُ الاشتغالِ بعلوم الحديث وكُتُبِ السُّنَّة، وتَخَلَّصَ مِمَّا في كتابِ «الإحياء» مِنَ الخطإ الضارِّ ـ وهو قليلٌ ـ ولا سيَّما عقيدة الجبر والتأويلات الأشعرية والصوفية، والغلوّ في الزهد وبعضِ العبادات المُبْتَدَعة»[2].

وقال ـ أيضًا ـ: «نحن ـ مَعْشَرَ المسلمين ـ قد كان مِنَّا للقرآنِ العظيمِ هجرٌ كثيرٌ في الزمان الطويل وإنْ كنَّا به مؤمنين، بَسَطَ القرآنُ عقائدَ الإيمانِ كُلَّها بأَدِلَّتِها العقليةِ القريبةِ القاطعة، فهجَرْناها وقُلْنا: تلك أَدِلَّةٌ سمعيةٌ لا تُحَصِّلُ اليقينَ؛ فأخَذْنا في الطرائقِ الكلاميةِ المُعقَّدة، وإشكالاتِها المُتعدِّدة، واصطلاحاتِها المُحْدَثة؛ مِمَّا يُصَعِّبُ أَمْرَها على الطلبةِ فضلًا عن العامَّة»[3].

لذلك ظهَرَتْ عنايتُه الأكيدةُ بتربيةِ الجيلِ على القرآن وتعليمِ أصول الدِّين وعقائدِه مِنَ الآياتِ القرآنية والأحاديثِ النبوية؛ إذ كان همُّه تكوينَ رجالٍ قرآنيِّين

---

(١) «مجالس التذكير مِنْ كلام الحكيم الخبير» (٢٥٧).

(٢) «الآثار» (٣/ ٨٥).

(٣) «مجالس التذكير مِنْ كلام الحكيم الخبير» (٢٥٠).

يُوَجِّهون التاريخَ ويُغيِّرون الأُمَّةَ، وقد تَجلَّى ذلك في بعضِ مَقالاتِه حيث يقول رحمه الله: «فإنَّنا ـ والحمدُ لله ـ نُرَبِّي تلامذتَنا على القرآن مِنْ أوَّلِ يومٍ، ونُوَجِّهُ نُفُوسَهم إلى القرآنِ في كُلِّ يومٍ...».

أمَّا المحور الثاني فيَتمثَّلُ في **إصلاحِ عقلية الجزائريِّين**، وذلك بإصلاحِ العقول بالتربية والتعليم؛ لتكوينِ أجيالٍ قائدةٍ في الجزائر، تعمل على بَعْثِ نهضةٍ شاملةٍ تخرج بها مِنْ حالةِ الجمود والركود إلى الحيوية والنشاط، وقد كان يرى أنَّ تحقيقَ هذه النهضةِ المنشودةِ يَتوقَّفُ ـ بالدرجة الأولى ـ على إصلاح الفرد الجزائريِّ وتكوينِه مِنَ الناحية الفكرية والنفسية.

والمحور الثالث يظهر في **إصلاح أخلاق الجزائريِّين**، ذلك الميدان الذي تَدَهْوَرَ كثيرًا نتيجةً لفسادِ العقول وفسادِ العقيدة الدينية، وقد كانَتْ عنايتُه به بَالِغةً بتطهيرِ باطنِ الفردِ الذي هو أساسُ الظاهر، وتهذيبِ النفوس وتزكيتها، وإنارةِ العقول، وتقويمِ الأعمال، وإصلاحِ العقيدة؛ حتَّى يعملَ الفردُ على تغييرِ ما بنَفْسه لكي يُغيِّرَ اللهُ ما به مِنْ سوءٍ وانحطاطٍ؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

هذا، وقد اعتبر الشيخُ عبد الحميد بنُ باديس أنَّ سبيلَ النجاةِ والنهوضِ يكمن في الرجوع إلى فِقْهِ الكتابِ والسُّنَّةِ وعلى فَهْمِ السلفِ الصالح؛ ذلك لأنَّ عُلَماءَ السلفِ إنِ اتَّفقوا فاتِّفاقُهم حُجَّةٌ قاطعةٌ، وإنِ اختلفوا فلا يجوز لأَحَدٍ أَنْ يخرج عن أقوالهم، وفي هذا المضمونِ يقول الشيخُ ابنُ باديس رحمه الله: «لا نجاةَ لنا مِنْ هذا التِّيهِ الذي نحن فيه، والعذابِ المُنوَّعِ الذي نَذُوقُه ونُقاسِيهِ، إلَّا بالرجوع

إلى القرآن: إلى عِلْمِه وهَدْيِه، وبناءِ العقائد والأحكام والآداب عليه، والتفقُّهِ فيه وفي السُّنَّةِ النبويةِ: شرحِه وبيانِه، والاستعانةِ على ذلك بإخلاصِ القصد، وصحَّةِ الفهم، والاعتضادِ بأنظار العُلَماءِ الراسخين، والاهتداءِ بهَدْيِهم في الفهم عن ربِّ العالَمِين»[1].

لذلك كان الإسلامُ بشموله ـ في نَظَرِه ـ أَوْسَعَ مِنْ أَنْ يُتَرْجِمَهُ مذهبٌ فقهيٌّ، وأَكْبَرَ مِنْ أَنْ تُمثِّلَه مجموعةٌ مِنَ المَذاهِبِ الفقهية وغيرِها، فضلًا عن أَنْ تُمثِّلَه وجهاتُ نَظَرِ فقيهٍ واحدٍ، وليس معنى ذلك إلغاءَ المَذاهِبِ الفقهية، وإنما يكون مفهومُ الرجوعِ إلى الكتاب والسنَّةِ بإعمالهما كمعيارٍ لِمَا يُقْبَلُ منها وما يُرَدُّ مِنَ الأقوال: فإنْ وافَقَتِ القرآنَ والسنَّةَ الثابتةَ الصحيحةَ وعَمَلَ السلفِ قُبِلَتْ، وما خَرَجَ عن هذه الأصولِ لم يَحْظَ لديها بالقَبول.

وفي نصيحةٍ نافعةٍ ووصيَّةٍ جامعةٍ يقول رحمه الله: «اعْلَمُوا ـ جَعَلَكُمُ اللهُ مِنْ وُعَاةِ العلم، ورَزَقَكم حلاوةَ الإدراكِ والفهم، وجمَّلكم بعزَّةِ الاتِّباع، وجنَّبكم ذِلَّةَ الابتداع ـ أنَّ الواجب على كُلِّ مسلمٍ في كُلِّ مكانٍ وزمانٍ: أَنْ يَعْتقِدَ عَقْدًا يَتَشرَّبُهُ قلبُه، وتَسْكُنُ له نَفْسُه، ويَنْشرِحُ له صَدْرُه، ويَلْهَجُ به لسانُه، وتَنْبَنِي عليه أعمالُه: أنَّ دِينَ اللهِ تعالى ـ مِنْ عقائِدِ الإيمان، وقواعدِ الإسلام، وطرائقِ الإحسان ـ إنَّما هو في القرآنِ والسنَّةِ الثابتةِ الصحيحة وعَمَلِ السلفِ الصالحِ مِنَ الصحابةِ والتابعين وأتباعِ التابعين، وأنَّ كُلَّ ما خَرَجَ عن هذه الأصول، ولم يَحْظَ لديها بالقَبول ـ قولًا كان أو عملًا أو عَقْدًا أو احتمالًا ـ فإنَّه باطلٌ مِنْ أصله، مردودٌ على صاحِبِه، كائنًا

(١) «مجالس التذكير مِنْ كلام الحكيم الخبير» (٢٥٢).

مَنْ كان، في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ؛ فاحْفَظوها واعْمَلوا بها؛ تهتدوا وتَرْشُدوا إِنْ شاءَ اللهُ تعالى»[1].

ولَمَّا رأى رحمه الله أنَّ الحَلَقاتِ العلميةَ في المؤسَّساتِ التربوية والدروسَ المسجدية لا تَفِي بنَشْرِ دعوته على نطاقٍ واسعٍ وشاملٍ، ولا تُحَقِّقُ غاياتِها الساميةَ المُسطَّرةَ لها، إلَّا بتعزيزها بالعمل الصَّحَفيِّ مع توفيرِ شروطِ نجاحِه بتأمينِ مطبعةٍ خاصَّةٍ له على وجهِ الامتلاك؛ أَقْبَلَ على تطبيقِ فكرته في سبيلِ الإصلاح وتجديدِ الدِّينِ بتأسيسِ أوَّلِ صحيفةٍ جزائريةٍ بالعربية وُسِمَتْ بـ «المُنْتَقِد» كمرحلةٍ مُعضَّدةٍ؛ قَصْدَ الدخولِ في التطبيق العمليِّ لمُقاوَمةِ المَناهِجِ العَقَديةِ والسلوكية التي كان يَنْشُرُها رجالُ التصوُّف[2] وأربابُ الطُّرُقية في الزوايا وأماكنِ الأضرحة والقبور، وقد تَغَلْغَلَ كثيرٌ مِنْ تلك الضلالاتِ والمُعْتَقَداتِ الفاسدة في صفوف الدَّهْماءِ والعوامِّ وعند بعضِ الأوساط المُثَقَّفة، وتَجَسَّدَ شِعارُها في عبارةِ: «اعْتَقِدْ ولا تَنْتَقِدْ»، وقد كان اختيارُه لعنوانِ صحيفته يهدف إلى القضاءِ على هذا الشعارِ أوَّلًا، وتحطيمِ فحواهُ كدعوةٍ ثانيًا، أي: تحذير الناسِ مِمَّا يحتويهِ الشعارُ مِنْ ضلالاتٍ ومَفاسِدَ: مبنًى ومعنًى، وإرادة التغيير مع الالتزام بالنقد الهادف ببيانِ الحقيقة بنزاهةٍ وصِدْقٍ وإخلاصٍ، غيرَ أنَّ هذه الصحيفةَ لم تُعَمَّرْ طويلًا وتَوَقَّفَتْ بسببِ المنع الصادرِ مِنْ

---

(١) «الآثار» (٣/ ٢٢٢).

(٢) قد كان أوائلُ الصوفيةِ مُلْتَزِمين بالكتاب والسُّنَّة، غيرَ أنَّ كثيرًا مِنْ مُتأخِّريهم حادوا عن الطريق السويِّ وغَلَوْا في البِدَعِ والمُنْكَراتِ والانحرافاتِ في الفكر والسلوك.

انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (٢١١) وما بعدها، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/ ١٨)، «مَدارِج السالكين» لابن القيِّم (١/ ١٣٨).

قِبَلِ الحكومةِ الفرنسية بإيعازٍ مِنْ خصوم الدعوة والحقِّ.

لكنَّ هذا التوقُّفَ لم يَثْنِ عزيمةَ الشيخِ العلَّامة ابنِ باديس رحمه الله عن السعي إلى إصدارِ مجلَّةِ «الشهاب» خَلَفًا للمُنْتَقِد تعمل على نَفْسِ المبدإ والغاية، وتُؤدِّي رسالتَها النبيلةَ بكُلِّ صمودٍ، مُصدَّرةً في الغالبِ بآياتٍ مُفسَّرةٍ وأحاديثَ مشروحةٍ إلى غايةِ سنة: (١٣٥٨هـ).

وقد أَخَذَ الشيخُ العلَّامة رحمه الله يُكَثِّفُ عَمَلَه، ويُوَسِّعُ نشاطَه، ويُعَمِّقُ فكرتَه، مِنْ منبرِ المسجد والدروسِ المسجدية إلى منبرِ المَجَلَّة، إلى دعوةِ الأوساطِ السياسية المُخْتَلِفةِ إلى الاتِّحاد والتغيير، مُجَسَّدًا طموحَه بتأسيسِ جمعيةِ العُلَماءِ المسلمين الجزائريِّين (سنة: ١٣٤٩هـ ـ ٥ ماي ١٩٣١م) برئاسته؛ فظَهَرَ دورُها الفعَّالُ في الإصلاح الدينيِّ والاجتماعيِّ على نطاقٍ واسعٍ، وقد تَبَلْوَرَ نَهْجُه في الإصلاح بالقضاء على التخلُّف ومَظاهِره، وتحذيرِ الأُمَّةِ مِنَ الشرك بمُخْتَلَفِ أنواعه، وإزالةِ الجمودِ الفكريِّ، ومُحارَبةِ التقاليدِ والبِدَعِ المُنْكَرةِ والعادات الشركية المُسْتَحْكِمة، ومُقاوَمةِ الأباطيل والخرافات المُتَمَكِّنةِ مِنَ المُتَنكِّرين للتوحيد مِنَ الصوفيِّين والقبوريِّين والطُّرُقية وغيرِهم، وذلك بتعريفِ الأُمَّةِ بدِينِها الحقِّ، والعملِ بتعاليمه وأحكامه، والتحلِّي بفضائله وآدابه، والدعوةِ إلى النهضة والحضارة في إطارِ إصلاحِ الدِّينِ والمُجْتَمَع، وذلك بواسطةِ نشاطاتٍ مُخْتَلِفةٍ.

وكان للنشاط الصحفيِّ دورٌ بارزٌ ـ بصفته وسيلةً للسياسة والتهذيب ـ في تكوينِ القادة، وتوجيهِ الطاقات والجهودِ مُسلَّحةً بالعلم والمعرفة، وبَثِّ الوعيِ بين الأوساط الشعبية:

• فأَسَّسَتِ الجمعيةُ صحيفةً أسبوعيةً «السنَّة المحمَّدية» (الصادرة بتاريخ:

٨ ذي الحجَّة ١٣٥١هـ).

• ثمَّ خَلَفَتْها صحيفةُ «الشريعة المطهَّرة» (الصادرة بتاريخ: ٢٤ ربيع الأوَّل ١٣٥٢هـ).

• ثمَّ تَلَتْها بعد مَنْعِها صحيفةُ «الصراط السويِّ» (الصادرة بتاريخ: ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ)، وهذه الأخيرةُ ـ أيضًا ـ مَنَعَتْها الحكومةُ الفرنسيةُ أُسْوَةً بأخواتها.

• ولكنَّ جمعيةَ العُلَماء لم تَلْبَثْ أَنْ أَسَّسَتْ صحيفةَ «البصائر» (الصادرةَ بتاريخ: أوَّل شوَّالٍ سنة ١٣٥٤هـ)، حيث بَقِيَتْ هذه الصحيفةُ لسانَ حالِ الجمعية مُسْتَمِرَّةً في أداءِ رسالتها بالمُوازاةِ مع مجلَّةِ «الشهاب» التي ظلَّتْ مِلْكًا للشيخ رحمه الله ومُسْتَقِلَّةً عن الجمعية، حيث كان ينطق فيها باسْمِه الشخصيِّ لا بوصفه رئيسًا للجمعية؛ حفاظًا على مَصيرِ جمعيةِ العُلَماءِ وصحيفتِها التي استمرَّتْ بعد وفاته إلى غايةِ: (١٣٧٦هـ)، وإِنْ تَخَلَّلَ انقطاعٌ في سلسلتها الأولى عند اقترابِ الحرب العالمية الثانية.

وفي هذه المرحلةِ اتَّخذ الشيخُ عبد الحميد بنُ باديس شعارَ «الحقِّ، والعدل، والمُؤاخاةِ في إعطاءِ جميعِ الحقوقِ للَّذِين قاموا بجميعِ الواجبات»، رجاءَ تحقيقِ مَطالِبِ الشعب الجزائريِّ بطريقٍ سِلْميٍّ، ولكنَّه بعد عودةِ وَفْدِ المؤتمر مِنْ باريس سنة: (١٣٥٥هـ) اقتضَتْ طبيعةُ المرحلةِ الجديدةِ إزاحتَه واستبدالَه بشعارٍ آخَرَ وهو: «لِنَعْتَمِدْ على أَنْفُسِنا، ولْنَتَّكِلْ على الله»، تعبيرًا عن العزم على الكفاح وغَلْقِ القلوب على فرنسا إلى الأبد، والاستعدادِ للدخول في معركةٍ ضاريةٍ، كما عبَّر عن ذلك بقوله رحمه الله ـ مُخاطِبًا الشعبَ الجزائريَّ ـ: «... وإِنْ ضيَّعَتْ فرنسا فرصتَها

هذه فإنَّنا نقبض أَيْدِيَنا ونُغْلِقُ قلوبَنا إلى الأبد... واعْلَمْ أنَّ عَمَلَك هذا ـ على جلالته ـ ما هو إلَّا خُطْوَةٌ ووَثْبَةٌ وراءَها خُطُوَاتٌ وَوَثَبَاتٌ، وبعدها إمَّا الحياةُ وإمَّا المماتُ».

وهذه الحقيقةُ عبَّر عنها ـ أيضًا ـ في مَقالٍ آخَرَ سنة: (١٣٥٦هـ) بلفظِ: «المُغامَرةُ والتضحية»، وهي طريقُ الكفاحِ والحربِ للخلاص مِنْ فرنسا، وظَلَّ ابنُ باديس وَفِيًّا لهذا المَسْلَكِ الشموليِّ في مُواجَهتِه للاستعمار خلالَ كُلِّ سنواتِ نشاطِه السياسيِّ المُنْدَرِجِ في نشاطه العامِّ، إلى أَنْ تُوُفِّيَ مساءَ الثلاثاء ٨ ربيع الأوَّل ١٣٥٩هـ الموافق لـ: ١٦ أفريل ١٩٤٠م، ودُفِنَ بقسنطينة، تَغمَّدَهُ اللهُ برحمته وأَسْكَنَهُ فسيحَ جِنانه.

هذا، وقد عَمِلَ ابنُ باديس ـ خلالَ فترات حياته ـ على تقريبِ القرآنِ الكريم بين يَدَيِ الأُمَّة، مُفَسِّرًا له تفسيرًا سَلَفيًّا، سالكًا طريقَ رُوَّادِ التفسيرِ بالمأثور، مُعْتَمِدًا على بيانِ القرآن للقرآن وبيانِ السُّنَّة له، آخذًا في الاعتبارِ أصولَ البيانِ العربيِّ، كما كانَتْ عنايتُه فائقةً بالسُّنَّةِ المطهَّرةِ وبالعقيدةِ الصحيحةِ التي تخدمُ دعوتَه الإصلاحية؛ فوَضَعَ كتابَه: «العقائد الإسلامية مِنَ الآيات القرآنيةِ والأحاديثِ النبوية»[1]، على نَهْجِ طريقِ القرآنِ في الاستدلال المُتَلائِمِ مع الفطرة الإنسانية، بعيدًا عن مَسْلَكِ الفلاسفة ومَنْهَجِ المتكلِّمين، وحارَبَ البِدَعَ والتقليدَ والشركَ ومَظاهِرَه والتخلُّف، ودَعَا إلى النهضة والحضارةِ في إطارِ إصلاحِ الدِّين والمُجْتَمَع، وقد سانَدَهُ عُلَماءُ أَفَاضِلُ في دعوته ومَهَمَّتِه النبيلة، كما ساعَدَتْه خبرتُه بعلوم العربية: آدابِها وقواعدِها؛ لذلك جاء أسلوبُه في مُخْتَلَفِ كتاباته سهلًا مُمْتَنِعًا، بعيدًا عن التعقيد اللفظيِّ، وكذا

---

(١) وقد تناوَلْتُه بالشرح والتعليق، وأضفَيْتُ عليه حُلَّةً مِنْ مزيدِ توضيح، وقد وَسَمْتُ شرحي بـ «الحُلَل الذهبية، شرح العقائد الإسلامية مِنَ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية».

شِعْرُه الفيَّاض، هذا بغضِّ النظر عمَّا كان عليه مِنِ اطِّلاعٍ على المَذاهِبِ الفقهية المُخْتَلِفة ـ كما هو ملموسٌ في فتاويه المُتعدِّدة ـ فضلًا عن مَذْهَبِ مالكٍ رحمه الله، ومِنْ عِلْمٍ بالأصول، مُتَمَرِّسًا بأسلوبه ومُتَزَوِّدًا بقواعده، مع الإدراك الصحيح والفهم التامِّ.

تلك هي بعضُ الجوانبِ مِنْ حياته وشخصيته وسيرته مُخْتَصَرةً؛ فرغم الفترة الزمنية القصيرة نسبيًّا التي عاشَها ابنُ باديس رحمه الله إلَّا أنَّ ما خلَّفه مِنْ كتاباتٍ مُهِمَّةٍ في الصُّحُفِ والمَجَلَّات والكُتُبِ القيِّمةِ كان له أثرٌ بالغٌ، ولا تَزالُ هذه الكتاباتُ والمَقالاتُ تُؤْخَذُ منها دروسٌ وَعِظَاتٌ للمُتأمِّل، وهي ـ حاليًّا ـ مَصْدَرُ اهتمامِ الباحثين داخِلَ القطرِ الجزائريِّ وخارِجَه، كُلُّ هذه الآثارِ أَحْيَتْ ذِكْرَه، وخَلَّدَتِ اسْمَه، وأكَّدَتْ عظمةَ شخصيتِه الفكرية، وريادتَه في النهضة والتجديدِ والإصلاح[1].

(١) انظر ترجمته في: «مجالس التذكير» و«آثار الإمام عبد الحميد بنِ باديس رحمه الله تعالى»، «مجلَّة اللغة العربية» (٢١/ ١٤٠) سنة: (١٩٦٦)، «مُذكِّرات توفيق المدني» (٢/ ١١)، «الشيخ عبد الحميد بنُ باديس والحركةُ الإصلاحيةُ السلفيةُ في الجزائر» و«الشيخ عبد الحميد بنُ باديس شيخُ المُرَبِّينَ والمُصْلِحين في الجزائر في العصر الحديث» كلاهما لرابح تركي، «الأعلام» للزركلي (٤/ ٦٠)، «ابنُ باديس، حياتُه وآثارُه» لطالبي (١/ ٧٢)، «معجم أعلام الجزائر» (٨٢) و«معجم المُفسِّرين» (١/ ٢٥٩) كلاهما للنويهض، «ابنُ باديس وعروبةُ الجزائر» للميلي (٩) وما بعدها.

متن
الأبواب الأربعة

ويَشتمِل المتنُ على:

- افتتاح.
- الباب الأوَّل: قواعد الإسلام.
- الباب الثاني: بيان معنى الإسلام.
- الباب الثالث: بيان معنى الإيمان.
- الباب الرابع: بيان معنى الإحسان.

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح

الحَمْدُ للهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْه وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

[الباب الأوَّل]

قواعد الإسلام

بيان قواعد الإسلام الخمس
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

القاعدة الأولى:
الكلام على القاعدةِ الأولى وما يتعلّق بها

[الفصل ١: لا نجاةَ إلا بالإسلام]

لَا نَجَاةَ لِأَحَدٍ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى إِلَّا بِالدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة].

[الفصل ٢: الإسلامُ دينُ الله]

الْإِسْلَامُ هُوَ دِينُ اللهِ الَّذِي أَرْسَلَ بِهِ جَمِيعَ رُسُلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة].

[الفصل ٣: الإسلام هو ما جاء به محمدٌ ﷺ]

وَمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْإِسْلَامُ الَّذِي لَا نَجَاةَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِالدُّخُولِ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾﴾ [آل عمران].

[الفصل ٤: لا إسلام إلا بالإيمان بالنبي ﷺ]

لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧٠]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾ [الأعراف]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ: يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[الفصل ٥: الشهادة مفتاح الإسلام والإيمان]

الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِمُعَاذِ ابْنِ جَبَلٍ لَمَّا بَعَثَهُ لِلْيَمَنِ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَتَيْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛

فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الفصل ٦: أوّل واجبٍ على المكلّف]

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ مِنْ مُسْلِمٍ بَلَغَ أَوْ كَافِرٍ يُرِيدُ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ: أَنْ يَعْلَمَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ الْمُتَقَدِّمِ، وَلِحَدِيثِ وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**يَا عَمِّ، قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: «يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!» فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدَانِ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمَقَالَةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[الفصل ٧: النطق بالشهادة بدون فهم معناها]

لَا يَكْفِي النُّطْقُ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ إِذَا كَانَ النَّاطِقُ بِهِمَا لَا يَفْهَمُ أَصْلَ مَعْنَاهُمَا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: «أُمِرْتُ أَنْ

أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ».

[الفصل ٨: الشهادة بما يدلُ على معناها]

وَيَكْفِي لِلدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُمَا؛ لِحَدِيثِ بَنِي جَذِيمَةَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: «أَسْلَمْنَا»؛ فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: «صَبَأْنَا، صَبَأْنَا»، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: «وَاللهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ»، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ لَهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ**» مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

[الفصل ٩: ضرورة التصديق والاعتقاد في الشهادتين]

وَلَا يَكْفِي النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَفَهْمُ مَعْنَاهُمَا إِلَّا مَعَ التَّصْدِيقِ التَّامِّ وَالِاعْتِقَادِ الْجَازِمِ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ [محمد: ١٩]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾**﴾ [المنافقون].

[الفصل ١٠: كفايةُ اليقينِ بإخبارِ الرسول]

مَنْ حَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ بِإِخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ كَفَاهُ ذَلِكَ اليَقِينُ؛ لِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: قَالَ أَنَسٌ ﷺ: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟» قُلْنَا: «هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ»، فَقَالَ: «ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»، فَقَالَ: «إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ»، فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: «أَنْشُدُكَ بِاللهِ تَعَالَى، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟» قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: «أَنْشُدُكَ بِاللهِ تَعَالَى، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟» قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: «أَنْشُدُكَ بِاللهِ تَعَالَى، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟» قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ الرَّجُلُ: «آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا.

[الفصل ١١: حكم النظر في آيات الله]

يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ـ مَعَ تَصْدِيقِهِ وَجَزْمِهِ ـ أَنْ يَنْظُرَ فِي آيَاتِ اللهِ وَيَسْتَعْمِلَ

عَقْلَهُ لِلْفَهْمِ كَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْوَاجِبَاتِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ ﴾ [الطارق]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤ ﴾ [عَبَسَ]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝٢٠ ﴾ [الغاشية].

[الفصل ١٢: طريقة النظر]

النَّظَرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ هُوَ: النَّظَرُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ كَمَا فِي الآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [التوبة: ٦].

[الفصل ١٣: وسائل إزالة الشُّبُهات]

مَنْ عَرَضَتْ لَهُ شُبْهَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى إِزَالَتِهَا: بِالنَّظَرِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسُؤَالِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣؛ الأنبياء: ٧].

[الفصل ١٤: الاستعاذة بالله من الخطرات]

مَنْ وَرَدَتْ عَلَى قَلْبِه خَطَرَاتٌ مِنْ دُونِ شُبْهَةٍ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَقُلْ: «آمَنْتُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾ [فصلت]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: «مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟» حَتَّى يَقُولَ لَهُ: «مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟» فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ»، وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: «فَلْيَقُلْ: «آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ»».

[الباب الثاني]

بيان معنَى الإسلام

[الفصل ١٥: الإسلامُ بمعنى الدِّين]

يَجِيءُ لَفْظُ الْإِسْلَامِ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ ـ مُرَادًا بِهِ: الدِّينُ كُلُّهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ وَالْأَحْكَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...» إلخ.

[الفصل ١٦: الإسلامُ بمعنى الانقيادِ والإخلاص]

الْإِسْلَامُ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ الدِّينُ مَعْنَاهُ: الِانْقِيَادُ للهِ تَعَالَى ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَالْإِخْلَاصُ لَهُ فِيهِمَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠].

[الفصل ١٧: تسمية الدِّين بالإسلام]

الدِّينُ كُلُّهُ انْقِيَادٌ للهِ وَإِخْلَاصٌ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ إِسْلَامًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيّنة].

[الفصل ١٨: الإسلام بمعنى الأعمال الظاهرة]

وَيَجِيءُ الْإِسْلَامُ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ أَيْضًا ـ بِمَعْنَى الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ الدَّالَّةِ ـ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ـ عَلَى الِانْقِيَادِ وَالْإِذْعَانِ، الْمَبْنِيَّةِ عَلَى التَّصْدِيقِ التَّامِّ؛ لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ سُؤَالِ جِبْرِيلَ عليه السلام قَالَ: «**يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ**» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»، قَالَ جِبْرِيلُ: «صَدَقْتَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

[الفصل ١٩: الإسلام بمعنى الاستسلام]

وَيَجِيءُ الْإِسْلَامُ بِمَعْنَى الِاسْتِسْلَامِ فِي الظَّاهِرِ دُونَ إِيمَانٍ فِي الْقَلْبِ، وَهَذَا لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الحُجرات: ١٤]، وَلِحَدِيثِ سَعْدٍ: «أَعْطَى

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَهْطًا ـ وَسَعْدٌ جَالِسٌ فِيهِمْ ـ قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ ـ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ ـ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الباب الثالث]

بيان معنى الإيمان

[الفصل ٢٠: الإيمان في اللغة]

الْإِيمَانُ ـ فِي اللُّغَةِ ـ هُوَ: التَّصْدِيقُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يوسف].

[الفصل ٢١: محل الإيمان]

مَحَلُّ الْإِيمَانِ ـ بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ الْجَازِمِ ـ هُوَ الْقَلْبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وَلِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة]، وَلِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الفصل ٢٢: الإيمانُ بمعنى التصديق]

وَيَجِيءُ لَفْظُ الْإِيمَانِ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ ـ مُرَادًا بِهِ: التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ كُلِّهِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وَلِحَدِيثِ سُؤَالِ جِبْرِيلَ عليه السلام: قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ» قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الفصل ٢٣: الإيمانُ بمعنى الأعمالِ الظاهرة]

وَيَجِيءُ الإِيمَانُ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ أَيْضًا ـ مُرَادًا بِهِ: الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ ـ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ـ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى التَّصْدِيقِ وَالْيَقِينِ؛ لِحَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، وَقَالَ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ؟» قَالُوا: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ»» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

[الفصل ٢٤: تلاقي معنى الإسلام والإيمان]

قَدْ تَوَارَدَ لَفْظُ الْإِسْلَامِ وَلَفْظُ الْإِيمَانِ عَلَى اعْتِقَادِ الْقَلْبِ الْجَازِمِ، وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ ـ مِنْ قَوْلٍ وَغَيْرِهِ ـ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ الِاعْتِقَادِ؛ لِحَدِيثِ جِبْرِيلَ الْمُتَقَدِّمِ فِي تَفْسِيرِ الْإِسْلَامِ، وَحَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ الْمُتَقَدِّمِ فِي تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ.

تَحْصِيلٌ مِمَّا تَقَدَّمَ:

تَوَارُدُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ عَلَى الِاعْتِقَادِ وَالنُّطْقِ وَالعَمَلِ.

[الفصل ٢٥: حقيقة الدين]

الدِّينُ كُلُّهُ: عَقْدٌ بِالْقَلْبِ، وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» بِاعْتِبَارٍ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» بِاعْتِبَارٍ آخَرَ:

١) فَعَقْدُ الْقَلْبِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ تَصْدِيقٌ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّ عَقْدَ الْقَلْبِ عَلَى الشَّيْءِ إِذْعَانٌ وَخُضُوعٌ لَهُ.

٢) وَنُطْقُ اللِّسَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّصْدِيقِ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الْخُضُوعِ وَالِانْقِيَادِ.

٣) وَالزَّكَاةُ ـ مَثَلًا ـ تُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّصْدِيقِ وَثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِهِ، وَتُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهَا انْقِيَادٌ وَإِذْعَانٌ.

٤) وَالْحُبُّ فِي اللهِ ـ مَثَلًا ـ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّصْدِيقِ

وَثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِهِ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهُ انْقِيَادٌ وَإِذْعَانٌ.

[الفصل ٢٦: الإيمان قول وعمل]

الْإِيمَانُ ـ فِي الْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ ـ هُوَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، فَمَنِ اسْتَكْمَلَ ذَلِكَ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهُ لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَنَسٍ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَنَسٍ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ رَحِمَهُمَا اللهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

[الفصل ٢٧: الإيمان يزيد وينقص]

الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ: يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ

﴿ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ.

[الفصل ٢٨: التصديق يقوى ويضعف]

التَّصْدِيقُ ـ الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ الْأَصْلِيُّ فِي الْإِيمَانِ ـ يَقْوَى وَيَضْعُفُ: يَقْوَى بِالنَّظَرِ فِي الْآيَاتِ الْكَوْنِيَّةِ، وَالتَّدَبُّرِ فِي الْآيَاتِ السَّمْعِيَّةِ، وَالتَّقَرُّبِ بِالْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيَضْعُفُ بِضِدِّ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلِحَدِيثِ حَنْظَلَةَ الأُسَيِّدِيِّ رضي الله عنه ـ وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ:

« كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ » قَالَ: قُلْتُ: « نَافَقَ حَنْظَلَةُ! » قَالَ: « سُبْحَانَ اللهِ! مَا تَقُولُ؟! » قَالَ: قُلْتُ: « نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ فَنَسِينَا كَثِيرًا »، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: « فَوَاللهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا! » فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ: « نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللهِ! » فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: « **وَمَا ذَاكَ؟** » قُلْتُ: « يَا رَسُولَ اللهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ فَنَسِينَا كَثِيرًا »، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي وَفِي الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ ـ يَا حَنْظَلَةُ ـ سَاعَةً وَسَاعَةً، سَاعَةً وَسَاعَةً، سَاعَةً وَسَاعَةً** » رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الفصل ٢٩: انعدام اليقين]

مَنْ عُدِمَ مِنْ إِيمَانِهِ الْيَقِينُ؛ خَرَجَ مِنْ دَائِرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْكَافِرِينَ، وَلَوْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَعَمِلَ أَعْمَالَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾**﴾ [النساء]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ**

ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ ﴾ [النساء]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۘ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ۗ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ ﴾ [المنافقون].

[الفصل ٣٠: إباية النطق تحدّيا]

مَنْ عُدِمَ مِنْهُ النُّطْقُ إِبَايَةً وَعِنَادًا؛ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤].

[الفصل ٣١: المعرفة بدون خضوع]

مَنْ لَمْ يُخْضِعْ قَلْبَهُ لِمَا عَرَفَهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ؛ لَمْ تُفِدْهُ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ، وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [البقرة].

[الفصل ٣٢: الإيمان لا يبطله نقص الأعمال]

مَنْ ضَيَّعَ الْأَعْمَالَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحُجرات: ٩]، وَلِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟!» قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[الفصل ٣٣: صفة المؤمن الفاسق]

مَنِ ارْتَكَبَ الْمَعَاصِيَ سُمِّيَ فَاسِقًا حَتَّى يَتُوبَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور].

[الباب الرابع]

بيان معنى الإحسان

[الفصل ٣٤: الإحسانُ ـ لغةً وشرعًا ـ]

الْإِحْسَانُ ـ فِي اللُّغَةِ ـ: الْإِتْيَانُ بِمَا هُوَ حَسَنٌ، وَالْإِحْسَانُ ـ فِي الشَّرْعِ ـ: هُوَ الْإِتْيَانُ بِالْحَسَنَاتِ، وَالْحَسَنَاتُ هِيَ: فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَتَرْكُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ، وَفِعْلُ أَوْ تَرْكُ الْمُبَاحَاتِ لِأَنَّهَا مُبَاحَاتٌ، مَعَ التَّصْدِيقِ بِذَلِكَ للهِ تَعَالَى وَالْإِخْلَاصِ لَهُ فِيهِ، وَمَعَ اسْتِحْضَارِ رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى لَهُ وَاطِّلَاعِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف]، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عليه السلام ـ لَمَّا فَسَّرَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْإِحْسَانَ ـ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

روح التنفيس

شرح معنى الإسلام والإيمان والإحسان

للأستاذ الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله

(ت ١٣٥٩هـ)

ويشتمل على:

- افتتاح.
- الباب الأوّل: قواعد الإسلام.
- الباب الثاني: بيان معنى الإسلام.
- الباب الثالث: بيان معنى الإيمان.
- الباب الرابع: بيان معنى الإحسان.

[بسم الله الرحمن الرحيم][1]

*افْتِتَاحٌ[2]

الحَمْدُ للهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْه[3] وَنَسْتَغْفِرُهُ[4]، [وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا][5]، مَنْ يَهْدِهِ[6] اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ[7] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.ش، م.ف».

(٢) «م.ر.أ»: «استفتاح».

(٣) قوله: «ونتوب إليه» زيادةٌ مُدْرَجةٌ في الحديث الواردِ في خُطْبة الحاجة، والأَوْلى ذِكْرُ الخُطبة ـ كما هي ـ مع المحافظةِ على نصِّها الثابت مِنْ غيرِ زيادةٍ عليها.

(٤) ساقطةٌ مِنْ «م.ر.ش».

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.أ، م.ر.ب».

(٦) «م.ر.أ»: «يَهْدِ».

(٧) إيرادُ المصنِّفِ رحمه الله الفعلَ في الشهادتين بصيغة الجمع خلافُ المنصوصِ عليه في الأحاديث المُثْبِتة لها بصيغة المتكلِّم المُفْرَد، فالأفعالُ في نصِّ الأحاديث ورَدَتْ بصيغة الجمع ما عدا الشهادتين، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«تهذيب السنن»=

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ[1].

= (٦/ ١٤٩)]: «والأحاديث كُلُّها مُتَّفِقةٌ على أنَّ: «نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ» بالنون، والشهادتان بالإفراد: «وأشهد أَنْ لا إلهَ إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه»، قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: لمَّا كانَتْ كلمةُ الشهادة لا يتحمَّلها أحَدٌ عن أحَدٍ، ولا تقبل النيابةَ بحالٍ أفرد الشهادةَ بها، ولمَّا كانَتِ الاستعانةُ والاستعاذةُ والاستغفار يقبل ذلك: فيَستغفِرُ الرجلُ لغيره، ويستعينُ اللهَ له، ويستعيذُ بالله له؛ أتى فيها بلفظ الجمع؛ ولهذا يقول: «اللَّهمَّ أعِنَّا، وأعِذْنا، واغْفِرْ لنا»، قال ذلك في حديثِ ابنِ مسعودٍ ﷺ، وليس فيه: «نَحْمَدُهُ»، وفي حديثِ ابنِ عبَّاسٍ ﷺ: «نَحْمَدُهُ» بالنون، مع أنَّ الحمد لا يتحمَّلُه أحَدٌ عن أحَدٍ ولا يقبل النيابةَ، فإنْ كانَتْ هذه اللفظةُ محفوظةً فيه إلى ألفاظ الحمد والاستعانة على نسقٍ واحدٍ ففيه معنًى آخَرُ، وهو أنَّ الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلبٌ وإنشاءٌ، فيُستحَبُّ للطالب أَنْ يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين، وأمَّا الشهادةُ فهي إخبارٌ عن شهادته لله بالوحدانية ولنبيِّه بالرسالة، وهي خبرٌ يُطابِق عَقْدَ القلب وتصديقَه، وهذا إنما يُخْبِرُ به الإنسانُ عن نفسه لعِلْمِه بحاله، بخلافِ إخباره عن غيره، فإنه إنما يُخْبِرُ عن قوله ونُطْقِه لا عن عقدِ قلبه، واللهُ أَعْلَمُ».

(١) قد اقتصر المصنِّف رحمه الله على صدر الخُطبة وخاتمتِها فقط، وقد وَرَد في نصِّها بعد قوله: «وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه» ذِكْرُ الآياتِ التالية مرتَّبةً على الوجه التالي:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا =

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ[1] الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، [وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ][2]، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ[3]، [وَكُلَّ ضَلَالَةٍ

= وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب].

(١) «م.ر.أ»: «وَإِنَّ أَفْضَلَ».

وقوله: «وخير الهدي»: قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (٦/ ١٥٤)]: «خيرُ الهدي هديُ محمَّدٍ: هو بضمِّ الهاء وفتحِ الدال فيهما، وبفتح الهاء وإسكان الدال ـ أيضًا ـ ضبَطْناه بالوجهين، وكذا ذَكَره جماعةٌ بالوجهين، وقال القاضي عياضٌ: رويناه في مسلمٍ بالضمِّ وفي غيره بالفتح، وبالفتح ذَكَره الهرويُّ وفسَّره الهرويُّ على رواية الفتح بالطريق، أي: أحسنُ الطُّرُق طريقُ محمَّدٍ، يُقالُ: فلانٌ حَسَنُ الهديِ، أي: الطريقة والمذهب، «اهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ» [أخرجه الترمذيُّ في «المناقب» (٥/ ٦٦٨) مِنْ حديثِ حُذَيْفة بنِ اليمان رضي الله عنه، و(٥/ ٦٧٢) مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه. وهو في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٢٣٣)]، وأمَّا على رواية الضمِّ فمعناهُ الدلالةُ والإرشادُ».

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.ب، م.ر.ش».

(٣) حديثُ خُطبةِ الحاجة أخرجه بهذا اللفظِ مسلمٌ في «الجمعة» (٦/ ١٥٣) بابُ خُطبتِه ﷺ في الجمعة، والنسائيُّ في «صلاة العيدين» (٣/ ١٨٨) باب: كيف الخُطبةُ؟ (١٥٧٨)، وابنُ ماجه في «المقدِّمة» (١/ ١٧) بابُ اجتنابِ البِدَع والجدل=

فِي النَّارِ][1]*[2].

= (٤٥)، وأحمد في «مسنده» (٣/ ٣١٠، ٣١٩، ٣٧١)، والبيهقيُّ في «الجمعة» (٣/ ٢١٤)، مِنْ حديثِ جابر بنِ عبد الله ﷺ، وفي صدره: «فَإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ»؛ وفي حديثٍ آخَرَ: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»: أخرجه أبو داود في «السنَّة» (٥/ ١٥) بابٌ في لزوم السنَّة (٤٦٠٧)، والترمذيُّ في «العلم» (٥/ ٤٤) بابُ ما جاء في الأخذ بالسنَّة واجتنابِ البِدَع (٢٦٧٦)، وابنُ ماجه في «المقدِّمة» (١/ ١٥، ١٦) بابُ اتِّباعِ سنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديِّين (٤٢، ٤٣)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، مِنْ حديثِ العرباض بنِ سارية ﷺ، قال الترمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

(١) ما بين المعقوفين زيادةٌ أخرجها النسائيُّ في «صلاة العيدين» (٣/ ١٨٨ ـ ١٨٩) باب: كيف الخُطبةُ؟ مِنْ حديثِ جابر بنِ عبد الله ﷺ. والحديثُ صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن النسائي» (١/ ٥١٢) رقم: (١٥٧٨).

(٢) ما بين النجمتين ساقطٌ مِنْ «م.ف».

هذه خُطْبةُ الحاجةِ التي كان رسولُ الله ﷺ يعلِّمها أصحابَه كما يعلِّمهم التشهُّدَ في الصلاة، [انظر: «خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلِّمها أصحابَه» للألباني (٩)]، وكان النبيُّ ﷺ يفتتح خُطَبَه بها، وكان السلف الصالح يقدِّمونها بين يدَيْ دروسهم وكُتُبِهم ومختلفِ شئونهم.

ولا يخفى أنَّ خُطْبةَ الحاجةِ تتضمَّن الحمدَ والثناءَ على الله بما هو أهلُه، والتشهُّدَ الذي إِنْ خَلَتِ الخُطْبةُ منه فإنها تُعَدُّ كاليد المقطوعة التي لا طائِلَ تحتها على ما أخبر به النبيُّ المصطفى ﷺ بقوله: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ=

= الجَذْمَاءِ» [أخرجه أبو داود في «الأدب» (٥/ ١٧٣) بابٌ في الخُطبة، والترمذيُّ في «النكاح» (٣/ ٤٠٦) بابُ ما جاء في خُطبة النكاح، وأحمد (٢/ ٣٠٢، ٣٤٣)، والبيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٣/ ٢٠٩)، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ. والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ١٨٩) وفي «السلسلة الصحيحة» (١/ ١١٥) رقم: (١٦٩)].

لذلك يُستحَبُّ المحافظةُ على نصِّها في افتتاح الخُطَب والدروس والمحاضرات، وعند عقود النكاح ونحوِها، وألحق بها بعضُ الأئمَّة المتأخِّرين طلائعَ الرسائلِ وصدورَ الكُتُبِ ومقدِّمةَ المصنَّفاتِ وكذا الرسائل والمنشورات الجامعية؛ تمسُّكًا بالسنَّة وعملًا بالهدي المغني عن التعبيرات الكثيرة المختلفة التي يأتي بها الوُعَّاظُ وغيرُهم، وخيرُ الهدي هديُ محمَّدٍ ﷺ.

هذا، وللمحدِّث ناصر الدين الألبانيِّ رحمه الله رسالةٌ قيِّمةٌ في خُطْبة الحاجة تَتبَّعَ طُرُقَها وألفاظَها مِنْ مختلفِ كُتُبِ السنَّة المطهَّرة، وذَكَر جملةً مِنْ فوائدها، وآخِرُ طبعةٍ للرسالة تولَّتْها مكتبةُ المعارفِ للنشر والتوزيع بالرياض، سنة: (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

وقد كان مِنْ دَأْبِ الشيخ عبد الحميد بنِ باديس رحمه الله المحافظةُ على هذه الصيغةِ عند افتتاحِ مجالسه العلمية العامرة ودروسِه العامَّة تأسِّيًا بالنبيِّ ﷺ، ولعلَّ مِنْ آثارِ حِرْصِه على المحافظة عليها: حصولَ النفعِ والفائدة مِنْ مجالسه؛ قال الأستاذ محمَّد الصالح رمضان رحمه الله في تعليقه على هذا الموضعِ مِنْ روايته في [مقدِّمة «العقائد الإسلامية» (٢٣)]: «هذا ما حَفِظْناه عن أستاذِنا الإمام الشيخ [الرئيس] عبد الحميد بنِ باديس، وقد كان يفتتح به دروسَ التفسيرِ العموميةَ كُلَّ ليلةٍ طيلةَ السنوات التي قرَأْناها عليه، رَحِمه اللهُ ورَضِيَ عنه».

[الباب الأوَّل: قواعد الإسلام][1]

- بيانُ قواعدِ الإسلامِ الخمس
مِنَ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبويَّة -

ويَشتمِل على أربعةَ عَشَرَ فصلًا:

- [الفصل ١: لا نجاةَ إلَّا بالإسلام]
- [الفصل ٢: الإسلام دِينُ الله]
- [الفصل ٣: الإسلام هو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ]
- [الفصل ٤: لا إسلامَ إلَّا بالإيمان بالنبيِّ ﷺ]
- [الفصل ٥: الشهادة مفتاح الإسلام والإيمان]
- [الفصل ٦: أوَّلُ واجبٍ على المكلَّف]
- [الفصل ٧: النطق بالشهادة بدون فهمِ معناها]
- [الفصل ٨: الشهادة بما يدلُّ على معناها]
- [الفصل ٩: ضرورةُ التصديقِ والاعتقاد في الشهادتين]
- [الفصل ١٠: كفايةُ اليقينِ بإخبارِ الرسول]
- [الفصل ١١: حكم النظر في آيات الله]
- [الفصل ١٢: طريقةُ النظر]
- [الفصل ١٣: وسائلُ إزالةِ الشُّبُهات]
- [الفصل ١٤: الاستعاذةُ بالله مِنَ الخَطَرات]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.أ».

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[١]: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ البَيْتِ» [رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٢]][٣].

---

(١) «م.ر»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٢) هو أبو الحسين مسلمُ بنُ الحجَّاج القُشَيْريُّ النيسابوريُّ، أحَدُ الأئمَّة مِنْ حُفَّاظ الحديث، تقوم شهرتُه ومكانتُه على كتابه: «الجامع الصحيح» الذي يفضِّله المغاربةُ على «صحيح البخاري»؛ لِمَا امتاز به مِنْ جمعِ الطُّرُق وجودةِ السياق والمحافظةِ على أداء الألفاظ مِنْ غير تقطيعٍ ولا روايةٍ بالمعنى. هذا، وقد كان مسلمٌ مِنْ أوعية العلم، ثِقَةً جليلَ القَدْر، له مؤلَّفاتٌ منها: «العِلَل» و«الأسماء والكُنَى» و«الطبقات» و«التاريخ». تُوُفِّيَ سنة: (٢٦١هـ).

انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ١٨٢)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٣/ ١٠٠)، «اللباب» لأبي الحسن بنِ الأثير (٣/ ٣٨)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (١٢/ ٥٥٧)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٣٣)، ومؤلَّفي: «الإعلام بمنثور تراجم المشاهير والأعلام» (٣٩٣).

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر».

ويجدر التنبيهُ إلى أنَّ الحديث مُتَّفَقٌ عليه، وليس كما يُوهِمُه كلامُ المصنِّف رحمه الله في روايةِ محمَّد الحسن فضلاء رحمه الله؛ فقَدْ أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٤٩) باب: دعاؤكم: إيمانُكم، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧) بابُ بيانِ أركان الإسلام، والترمذيُّ في «الإيمان» (٥/ ٥) بابُ ما جاء: بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ، والنسائيُّ في «الإيمان وشرائعه» (٨/ ١٠٧) باب: على كم بُنِيَ الإسلامُ؟=

= والبغويُّ في «شرح السنَّة» (١/ ١٧) بابُ بيانِ أعمال الإسلام، مِنْ حديثِ عبد الله ابنِ عمر ﷺ. ولعلَّ عُذْرَه ما سَبَق مِنْ تفضيل المغاربة لمسلمٍ، [وانظر: (ص ٨٥)].

هذا، وقد وَرَد في رواية البخاريِّ والنسائيِّ وغيرِهما تقديمُ الحجِّ على الصوم، وعليه بَنَى البخاريُّ ترتيبَه، لكِنْ وَرَد في مسلمٍ (١/ ١٧٦) مِنْ روايةِ سعد ابنِ عُبَيْدة عن ابنِ عمر بتقديم الصوم على الحجِّ وفيه: «فقال رجلٌ: «الحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ»، قَالَ: «لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»»، قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٥٠)]: «ففي هذا إشعارٌ بأنَّ روايةَ حنظلةَ التي في «البخاريِّ» مرويَّةٌ بالمعنى».

وهذا الحديث هو أحَدُ أركان الإسلام، ودعائمِه العظام، وجوامعِ الأحكام؛ إذ هو أصلٌ في معرفة الدِّين، ومَجْمَعُ أركانه التي عليها بُنِيَ وبها يقوم، وعليها اعتمادُه، وهذه القواعدُ والأركان منصوصٌ عليها في القرآن الكريم، وليسَتْ هي كُلَّ الإسلام؛ لأنَّ شُعَبَ الإيمان كثيرةٌ كما ثَبَتَ عنه ﷺ أنه قال: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً» الحديث [سيأتي تخريجه، انظر: (ص ١٩٢)]، وإنما خصَّ هذه بالذِّكْر لأهمِّيَّتها، ولم يذكر معها الجهادَ - مع أنه يُظْهِرُ الدينَ ويقمع عنادَ الكافرين - لأنَّ الجهاد فرضٌ على الكفاية ولا يتعيَّن إلَّا في بعض الأحوال، بخلافِ هذه الخمس فهي فرضٌ دائمٌ لا يسقط بحالٍ، قال ابنُ رجبٍ رحمه الله في [«جامع العلوم والحِكَم» (٤١)]: «والمقصود: تمثيلُ الإسلام ببنيانٍ، ودعائمُ البنيانِ هذه الخمسُ؛ فلا يَنْبُتُ البنيانُ بدونها، وبقيَّةُ خصالِ الإسلام كتتمَّةِ البنيان، فإذا فُقِد منها شيءٌ نَقَص البنيانُ وهو قائمٌ لا ينتقض بنقصِ ذلك، بخلافِ نقضِ هذه=

.....

= الدعائم الخمس؛ فإنَّ الإسلام يزول بفقدها جميعِها بغيرِ إشكالٍ، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، والمرادُ بالشهادتين: الإيمانُ بالله ورسولِه».

والحديث يُفيدُ أنَّ الإسلامَ عقيدةٌ وعملٌ، وأنَّ هذه الأركانَ مُرتبِطةٌ ومُتماسِكةٌ، فمَنْ حقَّقها كاملةً كان مسلمًا كامِلَ الإيمان، ومَنْ لم يأتِ بالشهادتين، أو أَنْكَر وجوبَ شيءٍ مِنَ الأركان الأربعة، أو امتنع عن فِعْلِها كِبْرًا وحَسَدًا أو بغضًا لله ورسوله أو بغضًا لِمَا جاء به الرسولُ ﷺ؛ فهو كافرٌ بالإجماع، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٠٢، ٦٠٩، ١٠/ ٤٣٤، ٢٠/ ٩٧، ٢٢/ ٤٠، ٣٥/ ١٠٥)].

أمَّا مَنْ أقرَّ بوجوبها وأهمل شيئًا مِنَ الأربعة غير الشهادتين كسلًا وتهاونًا، أو انشغالًا عنها بأمورٍ أخرى، فهذا موضعُ خلافٍ بين العلماء:

• بين مكفِّرٍ لتاركِ واحدةٍ مِنَ الأربعة: وهو إحدى الروايات عن أحمد، وهو مرويٌّ عن سعيد بنِ جُبَيْرٍ والحسن البصريِّ والسُّدِّيِّ وغيرِهم، [انظر: «تفسير الطبري» (٤/ ٢١)، «تفسير القرطبي» (٤/ ١٥٣)، «كتاب الصلاة وحكم تاركها» لابن القيِّم (٣٠)].

• وبين مكفِّرٍ لتاركِ الصلاة والزكاة فقط: وهو مرويٌّ عن ابنِ مسعودٍ ﷺ، وهي الروايةُ الثانية عن أحمد، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٠٣)، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (٢٤٦)].

• وذهبَتْ طائفةٌ إلى أنه لا يكفر إلَّا بترك الصلاة والزكاة إذا قاتل الإمامَ عليها، وهي الرواية الثالثة عن الإمام أحمد.

• وذهبَتْ طائفةٌ مِنْ أصحابِ مالكٍ والشافعيِّ ومِنْ أصحابِ أحمد إلى القول أنه لا يكفر إلَّا بترك الصلاة، وهي الروايةُ الرابعة عن أحمد. =

[القاعدة الأولى][1]
الكلام على القاعدة الأولى وما يتعلّق بها

[الفصل ١: لا نجاةَ إلاَّ بالإسلام][2]

لَا نَجَاةَ لِأَحَدٍ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى إِلَّا بِالدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ[3]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

= • لكنَّ المشهور عند جمهورِ أهلِ العلم مِنْ أصحابِ أبي حنيفة ومالكٍ والشافعيِّ وأحمد أنه لا يكفر بتركِ شيءٍ مِنَ الأركان الأربعة، وهي الروايةُ الخامسة عن الإمام أحمد، [انظر: «الأمّ» للشافعي (١/ ٢٩١)، «البيان والتحصيل» لابن رشد (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٧)، «المغني» لابن قدامة (٢/ ٤٤٢)، «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٧٠)، «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٠، ٢٠/ ٩٦)، «جامع العلوم والحِكَم» لابن رجب (٤١)].

وأهل السنَّة مُتَّفِقون على أنه لا يكفر بالذنب، وإنما أرادوا به المعاصيَ كالزنا والشرب، أمَّا المباني المتقدِّمة ففي تكفيرِ تارِكِها النزاعُ السابق، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٠٢)].

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر».

(٢) «م.ر.أ»: «النجاةُ بالدخول في الإسلام»، «م.ر.ب»: «النجاةُ بالإسلام»، وساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٣) تكملةٌ لحكمِ القاعدةِ الأُولى التي ذَكَرها المصنِّف رحمه الله فالأَوْلى ـ استيفاءً للمعنى ـ=

﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران][1]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ [البقرة][2].

= أَنْ يُضافَ إليها بعد قوله: « **إلَّا بالدخول في الإسلام** » عبارةُ: « **ولزومه له مِنْ غيرِ مُفارَقةٍ حتَّى الموت** »؛ ذلك لأنَّ مَنْ عاش على شيءٍ مات عليه، ومَنْ مات على شيءٍ بُعِث عليه، وهذه العبارةُ المُضافةُ تدلُّ عليها الآيةُ الثانية التي استشهد بها المصنِّفُ رحمه الله.

(١) ومعنى الآية الأولى: أنَّ الإسلام هو المنهاجُ الذي أسلَمْنا لله تعالى بالإيمان به والانقيادِ له؛ فهو دِينُ اللهِ تعالى وشريعتُه، فمَنِ ابتغى غيرَه فعملُه مردودٌ عليه، وهو معدودٌ مِنَ الخاسرين يومَ القيامة.

(٢) قوله: ﴿ **فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾** ﴾ [البقرة] فيه إيجازٌ بليغٌ، **والمراد**: « **الْزَمُوا** الإسلامَ ولا تُفارِقوه حتَّى تموتوا »، والمراد بالدِّين المصطفى في الآية الذي أوصى به يعقوبُ بَنِيهِ كما أوصى به إبراهيمُ بَنِيهِ هو مِلَّتُه التي لا يرغب عنها إلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه، وهي المِلَّةُ التي جاء بها محمَّدٌ ﷺ، [انظر: «فتح القدير» للشوكاني (١/ ١٤٥)]، وهي الحنيفيةُ السمحةُ التي بَعَثَ اللهُ بها النبيَّ ﷺ، أي: التوحيد الخالص المضادُّ للشرك.

[الفصل ٢: الإسلامُ دِينُ الله][(١)]

الإِسْلَامُ هُوَ دِينُ اللهِ الَّذِي أَرْسَلَ بِهِ جَمِيعَ رُسُلِهِ؛ لِقَوْلِهِ[(٢)] تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩][(٣)]، .....

---

(١) «م.ف»: «الإسلام هو ما جاء به الرُّسُلُ».

(٢) «م.ف»: «قَالَ».

(٣) قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (٣/ ٤٤١)]: «وقد دلَّ قولُه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] على أنه دِينُ جميعِ أنبيائه ورُسُله وأتباعِهم مِنْ أوَّلهم إلى آخِرِهم، وأنه لم يكن لله قطُّ ولا يكون له دِينٌ سواه، قال أوَّلُ الرُّسُل نوحٌ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس]، وقال إبراهيمُ وإسماعيلُ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة]، وقال يعقوبُ لبنيه عند الموت: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]، وقال موسى لقومه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ۖ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾=

وَلِقَوْلِهِ[1] تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران]، وَلِقَوْلِهِ[1] تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، وَلِقَوْلِهِ[1] تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا[2] لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾[3]

= [آل عمران]، وقالَتْ مَلِكةُ سبإٍ: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النمل].

فالإسلام دِينُ أهلِ السماوات ودِينُ أهلِ التوحيد مِنْ أهل الأرض، لا يقبل اللهُ مِنْ أحَدٍ دِينًا سواه».

وهذا هو الإسلامُ بمعناه العامِّ، ويأتي بمعنًى خاصٍّ وهو ما جاء به نبيُّنا ﷺ خاصَّةً، قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٣/ ٩٤)]: «وقد تَنازَع الناسُ فيمَنْ تَقدَّم مِنْ أمَّةِ موسى وعيسى: هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاعٌ لفظيٌّ؛ فإنَّ الإسلام الخاصَّ الذي بَعَث اللهُ به محمَّدًا ﷺ المتضمِّنَ لشريعةِ القرآن ليس عليه إلَّا أمَّةُ محمَّدٍ ﷺ، والإسلامُ ـ اليومَ عند الإطلاق ـ يتناول هذا، وأمَّا الإسلام العامُّ المُتناوِلُ لكُلِّ شريعةٍ بَعَث اللهُ بها نبيًّا فإنه يتناول إسلامَ كُلِّ أمَّةٍ متَّبِعةٍ لنبيٍّ مِنَ الأنبياء».

(١) «م.ف»: «وَقَالَ».

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٣) قد استُدِلَّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ على أنَّ النافيَ للحكم يَلْزَمه الدليلُ كما يَلْزَم المُثْبِتَ، وهو قولُ الأكثرين مِنَ=

﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة].

= الفقهاء والمتكلِّمين؛ والصوابُ أنَّ الاستدلال بالآية على هذا الحكمِ لا يصحُّ؛ لأنَّ الله تعالى لم يُطالِبْهم بدليلِ النفي المجرَّد، بل ادَّعَوْا دعوَى مضمونُها إثباتُ دخولِهم الجنَّةَ وأنَّ غيرَهم لن يدخلها؛ فطُولِبوا بالدليل الدالِّ على هذه الدعوى المركَّبة مِنَ النفي والإثبات، وصاحِبُ هذه الدعوى يَلْزَمه الدليلُ باتِّفاق الناس، وإنما الخلافُ في النفي المجرَّد كما أفصح عن ذلك ابنُ القيِّم رحمه الله وحقَّق مسألةَ النافي: هل عليه دليلٌ؟ حيث يقول رحمه الله في [«بدائع الفوائد» (٤/ ١٥١ ـ ١٥٢)]: «إنَّ النفي نوعان: **نوعٌ مُستلزِمٌ لإثباتِ ضدِّ المنفيِّ**: فهذا يَلْزَم النافيَ فيه الدليلُ: كمَنْ نفى الإباحةَ فإنه يُطالَبُ بالدليل قطعًا؛ لأنَّ نفيها يَستلزِمُ ثبوتَ ضدٍّ مِنْ أضدادها ولا بُدَّ مِنْ دليلٍ، وكذلك نفي التعذيب بالنار بعد الأيَّام المعدودة يَستلزِمُ دخولَ الجنَّة والفوزَ بالنعيم ولا بُدَّ له مِنْ دليلٍ.

النوع الثاني: نفيٌ لا يَستلزِمُ ثبوتًا: كنفي صحَّة عقدٍ مِنَ العقود أو شرطٍ أو عبادةٍ في الشرعيات، ونفي إمكانِ شيءٍ ما مِنَ الأشياء في العقليات؛ فالنافي إنْ نفى العلمَ به لم يَلْزَمْه دليلٌ، وإنْ نفى المعلومَ نَفْسَه وادَّعى أنه مُنْتَفٍ في نفسِ الأمر فلا بُدَّ له مِنْ دليلٍ».

[الفصل ٣: الإسلام هو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ][1]

وَمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ الإِسْلَامُ الَّذِي لَا نَجَاةَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِالدُّخُولِ فِيهِ[2]؛ .....

---

(١) «م.ر.أ، م.ف»: «ما جاء به محمَّدٌ هو الإسلام»، «م.ر.ب»: «محمَّدٌ جاء بالإسلام».

(٢) تخصيص النبيِّ محمَّدٍ ﷺ بالذِّكْر في أنه جاء بالإسلام مع أنَّ الرُّسُلَ الكرامَ كانَتْ دعوتُهم إليه فإنما عَنَى المصنِّفُ رحمه الله به المعنى الخاصَّ بالإسلام وهو المُتبادِرُ عند الإطلاق؛ فالإسلامُ ـ بهذا المعنى المتضمِّنِ لشريعة القرآن ـ ليس عليه إلَّا محمَّدٌ ﷺ، [انظر: (ص ٦٩)]؛ لأنَّ ما بُعِث به النبيُّ ﷺ نَسَخَ جميعَ الأديان السابقة والشرائعِ السالفة، وهو الدِّينُ الإسلاميُّ المقبولُ عند الله تعالى النافعُ لصاحِبِه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

وقد تَقدَّم أنَّ الإسلام يَرِدُ ـ أيضًا ـ بالمعنى العامِّ المُتناوِلِ لكُلِّ شريعةٍ بَعَث اللهُ بها نبيًّا، فهذا الإسلامُ بالمعنى العامِّ وهو التعبُّدُ لله وَحْدَه لا شريكَ له بما شَرَع على ألسنةِ رُسُله منذ أَنْ أرسلهم اللهُ تعالى إلى أَنْ تقوم الساعةُ، ويدلُّ عليه ما أَخْبَرَ به تعالى عن نوحٍ عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس]، وأخبرنا عن وصيَّةِ=

.....

= إبراهيمَ ويعقوبَ عليهما السلام أنهما قالا: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة]، وجاء عن يوسفَ عليه السلام أنه قال: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ [يوسف]، وعن موسى عليه السلام أنه قال: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس]، وجاء ـ أيضًا ـ عنه تعالى أنه قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة]؛ فهؤلاء رُسُلُ اللهِ بُعِثوا بالإسلام، وهُمْ مُتفاوِتون بحسَبِ شرائعهم الخاصَّة التي ينسخ بعضُها بعضًا إلى أَنْ نُسِخَتْ بشريعةِ محمَّدٍ ﷺ التي لا تُنْسَخُ أبدَ الآبدين؛ ولهذا قال رسولُ الله ﷺ: «الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ» [أخرجه البخاريُّ في «أحاديث الأنبياء» (٦/ ٤٧٨) بابُ قولِ الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]، ومسلمٌ في «الفضائل» (١٥/ ١١٩) بابُ فضائلِ عيسى عليه السلام، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه]؛ فدينُهم واحدٌ وهو دِينُ الإسلامِ في كُلِّ وقتٍ وهو عبادةُ الله وَحْدَه لا شريكَ له، وإنما تنوَّعَتِ الشرائعُ في الناسخ والمنسوخ مِنَ المشروع؛ فهي بمنزلةِ أولاد العَلَّات وهُمُ الإخوةُ مِنْ أبٍ واحدٍ وأمَّهاتُهم شتَّى، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٣٨٠)]: «فمَنْ خَرَج عن شريعةِ موسى قبل النسخِ لم يكن مسلمًا، ومَنْ لم يدخل في شريعةِ محمَّدٍ ﷺ بعد النسخ لم يكن مسلمًا».

ولأنَّ الدليل القاطع في إثباتِ نبوَّة الأنبياء قبل بعثة النبيِّ ﷺ مُنْتَفٍ؛ فمَنْ أنكر نبوَّتَه ﷺ مع دعوى الإيمان بنبوَّةِ غيره يكون مُتناقِضًا مِنْ جهةِ أنَّ هذه النبوَّاتِ=

لِقَوْلِهِ[1] تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿٢٠﴾﴾ [آل عمران].

❁❁❁

= ثَبَتَتْ بدليلِ إعجاز القرآن الكريم المُثْبِتِ لنبوَّةِ محمَّدٍ ﷺ؛ فعدمُ التصديقِ به هو إنكارٌ لأصلِ النبوَّات؛ ولهذا كان الكفرُ برسالةِ أيِّ رسولٍ يُعَدُّ كفرًا برسالة الإسلام؛ لأنه يتضمَّن التكذيبَ ببعضِ ما جاء في القرآن العظيم.

(١) «م.ف»: «قَالَ».

[الفصل ٤: لا إسلامَ إلاَّ بالإيمان بالنبيِّ ﷺ][(١)]

لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ[(٢)] فِي الإِسْلَامِ إِلَّا بِالإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ[(٣)][(٤)]؛ .....

---

(١) «م.ر.أ»: «الإيمان بمحمَّدٍ أساسُ الإسلام»، «م.ر.ب»: «الإيمانُ بمحمَّدٍ هو الأساسُ».

(٢) «م.ف»: «أَحَدُكُمْ».

(٣) «م.ر»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٤) لا يصير الكافرُ مسلمًا بمجرَّدِ شهادةِ أنَّ محمَّدًا رسولُ الله ﷺ، فلو قال: «أنا أعلمُ أنه نبيٌّ ولا أتَّبعه أو لا أدينُ بدينه» لم يكن مسلمًا، كما هو شأنُ طائفةٍ مِنَ اليهود تشهد أنَّ محمَّدًا رسولُ الله، لكِنْ إلى العرب فقط، وغيرهم ممَّنْ يُقِرُّ بنبوَّته ويدَّعي نبوَّةَ غيرِه بعده كما هو حالُ بعضِ الطوائف المُنتسِبين إلى الإسلام؛ ذلك لأنَّ مجرَّد الإقرار والإخبارِ بصحَّةِ رسالته لا تُوجِبُ الإسلامَ إلَّا أَنْ يلتزم طاعتَه ومتابعتَه، والشهادةَ بأنه رسولُ الله إلى الناس كافَّةً، وأنه لا نبيَّ بعده، ونحوَ ذلك، وهذا باتِّفاق الصحابة والتابعين وأئمَّة السنَّة، قال ابنُ القيِّم رحمه الله مُبيِّنًا ذلك في [«مفتاح دار السعادة» (١/ ٣٣٠)] بما نصُّه: «إنَّ الإيمان لا يكفي فيه قولُ اللسان بمجرَّده، ولا معرفةُ القلب مع ذلك، بل لا بُدَّ فيه مِنْ عملِ القلب وهو: حبُّهُ لله ورسولِه، وانقيادُه لدِينِه، والْتزامُه طاعتَه ومتابعةَ رسوله»، [وانظر: ما نَقَله ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٩) عن البغويِّ رحمهما الله، انظر: (ص ٩٩)]. =

لِقَوْلِهِ[١] تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧٠]، وَلِقَوْلِهِ[٢] تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾ ﴾ [الأعراف]، وَلِقَوْلِهِ[٣] ﷺ[٤]: «وَالَّذِي نَفْسِي[٥] بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ

= وقد أَحْسَن المصنِّف رحمه الله حيث أتى بلفظِ: «الإيمان بالنبيِّ»؛ لأنَّ مقتضى الإيمان: التسليمُ المطلقُ لِمَا جاء به النبيُّ ﷺ أو أَخْبَر عنه، وتصديقُه وطاعتُه فيما أَمَر به أو نهى عنه مِنْ غيرِ ضيقٍ أو حرجٍ أو تعقيبٍ أو جدالٍ أو مناقشةٍ، أو الأخذِ بالبعض وتركِ البعض؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء]، فهذه نتيجةٌ حتميةٌ للإيمان به والرضى به رسولًا؛ إذ مِنَ التناقض أَنْ يؤمن الرجلُ بالنبيِّ ﷺ ثمَّ يتمرَّدَ على بعضِ ما جاء به، أو يُنازِعَه في بعضِ ما جاء به، أو لا يرضى بذلك، أو يُنصِّبَ نَفْسَه معقِّبًا لبعضِ ما جاء به، ونحوِ ذلك ممَّا لا يتوافق جذريًّا مع مقتضى الإيمان به، [راجع: «المحور الثالث: مقام إفراد الله بالحكم مِنْ توحيد الاتِّباع» في مؤلَّفي: «تحفة الأنيس، شرح عقيدة التوحيد للإمام ابن باديس» (ص ٨٢)].

(١) «م.ف»: «قَالَ».

(٢) «م.ف»: «وَقَالَ».

(٣) «م.ف»: «وَقَالَ رَسُولُ اللهِ».

(٤) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٥) هذا لفظُ ابنِ منده في «الإيمان» (١/ ٥٠٨)، وأمَّا «صحيحُ مسلم» ففيه:=

بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ: يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(٢)(٣).

= «.. نَفْسُ مُحَمَّدٍ ..».

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) هو الصحابيُّ الجليل الحافظ أبو هريرة عبدُ الرحمن بنُ صخرٍ الدوسيُّ اليمنيُّ المعروف بكنيته ﷺ، فهو أوَّلُ المُكْثِرين مِنْ رواية الحديث على الإطلاق، حدَّث عنه خلقٌ كثيرٌ مِنَ الصحابة والتابعين، وَلِيَ إمرةَ المدينة، وناب عن مروان في إمرتها، وله فضائلُ ومناقبُ، تُوُفِّيَ سنة: (٥٧هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣٦٢، ٤/ ٣٢٥)، «التاريخ الصغير» للبخاري (١/ ١٢٥)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٤/ ١٧٦٨)، «أُسْد الغابة» لأبي الحسن بنِ الأثير (٥/ ٣١٥)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (٢/ ٥٧٨) و«طبقات القُرَّاء» (١/ ٤٣) كلاهما للذهبي، ومؤلَّفي: «الإعلام» (١٩٨).

(٣) أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٨٦) بابُ وجوبِ الإيمان برسالةِ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ إلى جميع الناس، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ.

والحديث دليلٌ على أنَّ رسالة النبيِّ ﷺ ناسخةٌ للمِلَلِ كُلِّها، كما أنَّ فيه تصريحًا بأنَّ مَنْ سَمِع بالنبيِّ ﷺ وما أُرْسِلَ به، وبَلَغه ذلك على الوجه الذي أنزله اللهُ عليه ممَّنْ هو موجودٌ في زمنه ﷺ أو بعده إلى يوم القيامة، ثمَّ لم يؤمن به إلَّا كان مصيرُه النارَ ـ والعياذُ بالله ـ وذَكَر اليهوديَّ والنصرانيَّ تنبيهًا على مَنْ سواهما كالمجوسيِّ أو اللَّادينيِّ؛ لأنَّ المنصوصَ على ذِكْرِهم خصَّصهم الحديثُ باعتبارِ الحقيقة الواقعة، وهي كونُهم أصحابَ كتابٍ منزَّلٍ يعلمون الحقَّ وهُم يكتمونه،=

[الفصل ٥: الشهادة مفتاح الإسلام والإيمان][1]

الدُّخُولُ فِي الإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ][2] يَكُونُ بِشَهَادَةِ[3] .....

= قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (٢/ ١٨٨)]: «لأنَّ اليهود والنصارى لهم كتابٌ؛ فإذا كان هذا شأنَهم مع أنَّ لهم كتابًا فغيرُهم ممَّنْ لا كتابَ له أَوْلى». والحديث يدلُّ بمفهومه ـ أيضًا ـ على أنَّ مَنْ لم تبلغه دعوةُ الإسلام فهو معذورٌ؛ جريًا على الأصل المتَّبَعِ في أنه «لا حُكْمَ قبل ورود الشرع» على الصحيح مِنْ أقوالِ أهل العلم؛ لأنَّ الدليل الشرعيَّ يَثْبُتُ حكمُه مِنْ ثوابٍ وعقابٍ على مَنْ قامَتْ عليه الحجَّةُ بالرُّسُل والكُتُب؛ إذ لا عقابَ إلَّا بعد الإرسال كما أنه لا يجوز سحبُ ذيلِ ما قبل الشرع على ما بعده، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢١/ ٥٣٨)، «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٨٨)، وضوابط مسألة العذر بالجهل في «مجالس تذكيرية» للمؤلِّف (٦٧)].

(١) «م.ر.ب»: «الشهادةُ هي المفتاح»، «م.ف»: «الشهادتان».

(٢) «م.ف»: «ص».

(٣) الشهادة تدلُّ على معنى العلم والمعرفةِ والبيان والإخبار، ويسمَّى شاهدًا لأنه يخبر بما عَلِمَ، والشهادةُ تتضمَّن معنى الإقرار والإذعان والاعتقاد؛ فإنَّ الشاهد يعتقد صحَّةَ ما يشهد به، فمَنْ شَهِدَ بما لا يعتقده كانَتْ شهادتُه كاذبةً؛ لأنَّ إخباره لا يُطابِقُ اعتقادَه كما قال تعالى في شأن المنافقين: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ =

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[1]، .....

= ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون]، وسببُ كَذِبِهم: عدمُ اعتقادِهم بصحَّةِ ما يقولون وعدمُ اعتقادهم بما يقولون.

(١) شهادةُ أَنْ «لا إله إلَّا الله» هي الركنُ الأوَّل مِنْ أركان الإسلام كما في حديثِ جبريل عليه السلام [سيأتي تخريجه، انظر: (ص ١٤٦)]، ومعناها: أنِّي أعلم وأُقِرُّ وأعتقد بأنَّ المعبود بحقٍّ الذي لا يَستحِقُّ العبادةَ غيرُه هو اللهُ تعالى وأَنْ أبيِّن ذلك وأُظْهِرَه بلساني وأفعالي وسلوكي؛ إذ لا يكفي النطقُ بها، بل يَلْزَمُ العلمُ بمعناها، والعملُ بمقتضاها ظاهرًا وباطنًا؛ قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٨٦﴾ [الزخرف]، وقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

فللشهادةِ رُكْنَان اثنان: نفيٌ وإثباتٌ، وحدُّ النفي مِنَ الإثبات: «لا إلهَ» أي: أنفي استحقاقَ العبادةِ عن جميعِ ما يُعْبَدُ، والإثباتُ في قوله «إلَّا الله»؛ لأنَّ الاستثناء مِنَ النفي إثباتٌ وحصرٌ، أي: أُثْبِتُ استحقاقَ العبادةِ لله وَحْدَه لا شريكَ له في عبادته، كما أنه ليس له شريكٌ في مُلْكه؛ فإفرادُ الله تعالى بالعبادة الذي يُسمَّى بتوحيد الألوهية ـ أيضًا ـ يتضمَّن توحيدَ الربوبية، بمعنَى أنَّ توحيد الربوبية جزءٌ مِنْ معنى توحيد الألوهية، ومتعلَّقُ الربوبيةِ الأمورُ الكونية: كالخَلْق والرزق والإحياء والإماتة؛ فمدلولُ توحيدِ الربوبية علميٌّ اعتقاديٌّ، وهو توحيد المعرفة والإثبات أيضًا، ومعناه: الاعتقاد والإقرار بأنَّ الله تعالى وَحْدَه هو ربُّ العالَمِين، الخالق، الرزَّاق ذو القوَّة المتين، المحيي المميت؛ وهذا التوحيد يَستلزِمُ توحيدَ الألوهية، بمعنَى أنَّ توحيد الألوهية خارجٌ عن توحيد الربوبية، لكِنْ لا ينفع توحيدُ الربوبية=

.....

= إلَّا بتوحيد الألوهية الذي يتعلَّق بالأوامر والنواهي؛ فمدلولُه عمليٌّ طلبيٌّ، ويُسمَّى ـ أيضًا ـ: توحيدَ الإرادة والقصد؛ ولا يخفى أنَّ العمليَّ متضمِّنٌ للعلميِّ؛ فإذا عَلِمَ العبدُ أنَّ ربَّه لا شريكَ له في خَلْقه وأمرِه وأسمائه وصِفَاتِه نَتَج عنه أنْ يعمل على طاعته وعبادته، ومَنْ عَبَد إلهَه وَحْدَه يكون قد اعترف ـ أوَّلًا ـ بأنْ لا ربَّ غيرُه يَشْرَكه في خَلْقه وأمرِه، والعكسُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ أوَّلَ ما يتعلَّق القلبُ بتوحيد الربوبية، ثمَّ يرتقي إلى توحيد الألوهية؛ فصار التوحيدُ على نوعين:

ـ **توحيد الألوهية**: الذي جَحَده أكثرُ الخَلْق مِنَ المشركين ـ قديمًا وحديثًا ـ مِنْ عُبَّاد الأحجار والأشجار والقبور والأضرحة وغيرِها، وقد ذَكَر اللهُ تعالى رَفْضَهم لهذا التوحيد، قال تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾ [ص]، وقال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: ٣]، وهذا التوحيد هو الذي بَعَث اللهُ رُسُلَه وأنزل كُتُبَه بالدعوة إليه، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«إغاثة اللهفان» (٢/ ١٣٥)]: «الإلهية التي دَعَتِ الرُّسُلُ أُمَمَهم إلى توحيد الربِّ بها هي العبادةُ والتأليهُ، ومِنْ لوازمِها: توحيدُ الربوبية الذي أَقَرَّ به المشركون؛ فاحتجَّ اللهُ عليهم به؛ فإنه يَلْزَمُ مِنَ الإقرار به الإقرارُ بتوحيد الإلهية».

ـ **توحيد الربوبية**: الذي أقرَّ به المشركون غالبًا، وجَحَده المعطِّلةُ فأنكروا وجودَ الله سبحانه كالدهرية والملاحدة مِنَ الشيوعيِّين والعلمانيِّين في عصرنا الحاليِّ، ولم يُنْكِر توحيدَ الربوبية إلَّا شواذٌّ تَظاهروا بالجحود ـ مع اعترافهم في الباطن وقرارةِ قلوبهم ـ مُكابَرةً منهم على الحقِّ كما قال تعالى ـ في شأن فرعون ـ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القَصص: ٣٨]، وقد جاء في قوله تعالى عن مخاطبةِ=

.....

= موسى عليه السلام قولُه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

أمَّا توحيد الأسماء والصفات: فالمرادُ منه: إثباتُ ما أَثْبَتَه اللهُ لنفسه أو أَثْبَتَه له رسولُه ﷺ مِنْ أسماء الكمال وصِفَاته، ونفيُ ما نفاهُ اللهُ عن نَفْسِه أو نفاهُ عنه رسولُه ﷺ مِنْ صفات النقص على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]؛ فهو توحيدٌ شاملٌ للنوعين: الربوبية والألوهية معًا؛ ذلك لأنه يقوم على إفراد الله تعالى بكُلِّ ما له مِنَ الأسماء الحسنى والصفاتِ العُلى التي لا تنبغي إلَّا له سبحانه: **فمِنْ جملةِ توحيد الربوبية**: الربُّ، الخالق، الرازق، المَلِك؛ **ومِنْ جملةِ توحيد الألوهية**: الله، الغفور، الرحيم، التوَّاب؛ وإنما جُعِل توحيدُ الأسماء والصفات قسمًا مُستقِلًّا لمَّا كَثُر مُنْكِروه مِنَ الجهمية وتلامذتِهم مِنَ المعتزلة والأشاعرة وروَّجوا الشُّبَهَ حوله؛ فأُفْرِد بالبحث وصُنِّفَتْ فيه العديدُ مِنَ المصنَّفات.

وهذه الأنواع الثلاثة تشكِّل ـ بمجموعها ـ جنابَ التوحيد، فلا يكمل لأحَدٍ توحيدُه إلَّا باجتماعِ أنواع التوحيد الثلاثة، فلا ينفع توحيدُ الربوبية بدونِ توحيد الألوهية؛ ولهذا جَرَتْ سنَّةُ القرآن الكريم على سَوْقِ آياتِ ربوبيةِ الله تعالى مقرونةً بآيات الدعوة إلى توحيد الألوهية كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]؛ فتوحيدُ الربوبية لا يُدْخِلُ مَنْ آمَنَ به في الإسلام،=

= قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٣)]: «فأمَّا توحيد الربوبية الذي أَقَرَّ به الخَلْقُ وقرَّره أهلُ الكلام فلا يكفي وَحْدَه، بل هو مِنَ الحجَّة عليهم»، كما لا يصحُّ - مِنْ جهةٍ أخرى - قيامُ توحيدِ الألوهية بدون توحيد الربوبية لأنه لا يصلح أَنْ يُعْبَدَ إلَّا مَنْ كان ربًّا خالقًا مالكًا مدبِّرًا، ولا يستقيم توحيدُ الربوبيةِ والألوهية بدونِ توحيد الله في أسمائه وصِفَاته؛ فهي علاقةُ تلازمٍ وتضمُّنٍ وشمولٍ: فتوحيدُ الربوبية مُستلزِمٌ لتوحيد الألوهية، وتوحيدُ الألوهية متضمِّنٌ لتوحيد الربوبية، وتوحيدُ الأسماء والصفات شاملٌ للنوعين معًا؛ فشهادةُ أَنْ «لا إلهَ إلَّا الله» التي دَعَا إليها الرُّسُلُ دالَّةٌ على أنواع التوحيد الثلاثة، ففيها إثباتُ العبادةِ لله وَحْدَه ونفيُها عمَّا سواه، وهذا معنى **توحيد العبادة**: لا معبودَ بحقٍّ إلَّا الله، كما دلَّتْ على **توحيد الربوبية**؛ لأنَّ العاجز لا يكون إلـهًا، ولأنَّ المعبود لا بُدَّ أَنْ يكون خالقًا مدبِّرًا، كما دلَّتْ على **توحيد الأسماء والصفات**؛ لأنَّ فاقِدَ الأسماء الحُسْنى وصفاتِ الكمال غيرُ كاملٍ، ولا يَصْلُح مَنْ هذا حالُه أَنْ يكون إلهًا خالقًا؛ فتَبيَّن أنَّ الخلل والانحراف في أيِّ نوعٍ منها فهو خللٌ وانحرافٌ في التوحيد كُلِّه، [انظر: «منهاج السنَّة» لابن تيمية (٢/ ٧٣)، «الكواشف الجليَّة» للسلمان (٤٢١)، «دعوة التوحيد» للهرَّاس (٧٣ ـ ٧٤)، «إمتاع الجليس» و«تحفة الأنيس» كلاهما للمؤلِّف، شرح «العقائد الإسلامية» للإمام ابن باديس].

هذا، وكلمةُ: «لا إلهَ إلَّا الله» لها أسماءٌ كثيرةٌ منها: **كلمة التوحيد، وكلمة الإخلاص**، وسمِّيَتْ بذلك لأنها تنفي الشركَ وتُثْبِتُ العبادةَ لله تعالى؛ ففيها إخلاصُ التوحيد وإخلاصُ العبادة، وتُسمَّى: **كلمةَ التقوى** في قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ=

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ[1]؛.....

= ﴿كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]؛ لأنها تَقِي مِنَ النار مَنْ قالها مُخْلِصًا، وتُسمَّى: العروةَ الوُثْقى كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وهي: الحبل الوثيق المُحْكَم، وهي الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي التي جَعَلها إبراهيمُ عليه السلام باقيةً في عَقِبِهِ لعلَّهم يرجعون، [انظر: «تفسير كلمة التوحيد» للشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب].

هذا، وتنحصرُ شروطُ «لا إلهَ إلَّا الله» في سبعةٍ وهي:

١ ـ العلم المنافي للجهل.

٢ ـ اليقين المنافي للشكِّ.

٣ ـ الإخلاص المنافي للشرك.

٤ ـ الصدق المنافي للكذب.

٥ ـ المحبَّة المنافية لضدِّها.

٦ ـ الانقياد المنافي للامتناع.

٧ ـ القَبول المنافي للردِّ.

(١) شهادةُ أنَّ محمَّدًا رسولُ الله هي الركنُ الثاني في الشهادتين في الإسلام، ومعناها: العلمُ والتصديق والاعتقادُ الجازم بأنَّ محمَّدًا رسولُ الله ﷺ، وهذا يقتضي طاعتَه فيما أَمَر، وتصديقَه فيما أَخْبَر، واجتنابَ ما نهى عنه وزَجَر، وأَنْ لا يُعْبَدَ اللهُ إلَّا بما شَرَع، وأَنْ يُعظَّم أَمْرُه ونهيُه فلا يُقَدَّمَ عليه قولُ أحَدٍ، ويُسلَّم لحُكمِه؛ فمحبَّةُ النبيِّ ﷺ الحقيقيةُ هي تجريدُ متابعتِه لشَرْعِه، ولا يخفى أنَّ ما جاء به النبيُّ ﷺ مِنْ ربِّه هو إفرادُ الله بالعبادة بجميعِ أشكالها وصُوَرها، أي: تحقيقُ معنَى كلمة=

[لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ][1] لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ[2] لَمَّا بَعَثَهُ لِلْيَمَنِ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ؛ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَتَيْ[3] أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ[4]»،

= التوحيد؛ فطاعتُه ـ في حقيقتها ـ طاعةٌ لله؛ قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]، وأمثال ذلك.

(١) «م.ف»: «لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

(٢) هو الصحابيُّ أبو عبد الرحمن مُعاذ بنُ جبل بنِ عمرٍو الأنصاريُّ السَّلَميُّ المدنيُّ ﷺ، شَهِد العَقَبةَ وبدرًا والمشاهدَ مع النبيِّ ﷺ، وبَعَثه إلى اليمن يعلِّم الناسَ القرآنَ والأحكام، وكان يُرْدِفه في الأسفار، وهو مِنْ فقهاء الصحابة ونُجَبائهم، له مناقبُ جمَّةٌ، استُشهد في طاعون عَمَواسٍ بالأُرْدُنِّ سنة: (١٨هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣٤٧)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٣٥٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٢٤٤)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٣/ ١٤٠٢)، «أُسْد الغابة» لأبي الحسن بن الأثير (٤/ ٣٧٦)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (١/ ٤٤٣)، «الإصابة» لابن حجر (٣/ ٤٢٦).

(٣) كذا في جميع النُّسَخ، والذي في روايةِ مسلمٍ وغيره: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ..».

(٤) قال الشيخ سليمان بنُ عبد الله بنِ محمَّد بنِ عبد الوهَّاب رحمه الله في [«تيسير العزيز الحميد» (١٢٧)]: «وفيه أنه لا يُحْكَمُ بإسلامِ الكافر إلَّا بالنطق بالشهادتين، قال شيخ الإسلام: فأمَّا الشهادتان إذا لم يتكلَّم بهما مع القدرة فهو كافرٌ باتِّفاق=

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى[١] افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ[٢] أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٣][٤].

= المسلمين، وهو كافرٌ باطنًا وظاهرًا عند سلفِ الأمَّة وأئمَّتِها وجماهيرِ علمائها».

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ر» في الموضعين.

(٢) قوله: «وَكَرَائِمَ»: جمعُ «كريمة» وهي: الشيء النفيس الذي تتعلَّق به نفسُ مالكِه ويختصُّه له، حيث هي جامعةٌ للكمال المُمْكِن في حقِّها، [انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤/ ١٦٧)]، قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١/ ١٩٧)]: «وفيه أنه يَحْرُمُ على الساعي أخذُ كرائمِ المال في أداء الزكاة، بل يأخذ الوسطَ، ويَحْرُمُ على ربِّ المال إخراجُ شرِّ المال، وفيه أنَّ الزكاة لا تُدْفَع إلى كافرٍ ولا تُدْفَع ـ أيضًا ـ إلى غنيٍّ مِنْ نصيبِ الفقراء».

(٣) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٤) قَدِ اقتصر المصنِّف رحمه الله على عزو الحديث إلى مسلم، وهو كذلك مِنْ مُسنَدِ مُعاذ بنِ جبلٍ رضي الله عنه وقد ساق لفظَه، وفيه قولُه ﷺ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ»، غير أنَّ الحديث مُتَّفَقٌ عليه مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أخرجه البخاريُّ في «الزكاة» (٣/ ٢٦١) بابُ وجوبِ الزكاة، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٩٥ ـ ١٩٧) باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائعِ الإسلام، كما أخرجه=

= الترمذيُّ في «الزكاة» (٣/ ٢١) بابُ ما جاء في كراهيةِ أخذِ خيارِ المال في الصدقة.

هذا، ولعلَّ المصنِّف ـ رحمه الله ـ في اقتصاره على عزو الحديث لمسلمٍ في مواضعَ شتَّى مِنْ مُختصَرِه العقديِّ ـ سار على حذوِ العلماء المغاربة الذين يفضِّلون «صحيحَ مسلم» على «صحيحِ البخاريِّ»؛ لِمَا امتاز به مِنْ جمع الطُّرُق، وجودةِ السياق، والمحافظةِ على أداء الألفاظ مِنْ غيرِ تقطيعٍ ولا روايةٍ بالمعنى؛ لذلك اقتصر عليه، [انظر: (ص ٦٣، ١٠٠، ١٥٢، ١٦٨، ٢٥١)].

وفي هذا الحديثِ عِدَّةُ أحكامٍ وفوائدَ ذَكَرها النوويُّ رحمه الله [انظر: «شرح مسلم» (١/ ١٩٧)] وابنُ حجرٍ رحمه الله [انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ١٣/ ٣٤٩)]، منها: قَبولُ خبرِ الواحد ووجوبُ العمل به، وفيه: أنَّ الوتر ليس بواجبٍ لأنَّ بَعْثَ مُعاذٍ رضي الله عنه إلى اليمن كان قبل وفاة النبيِّ ﷺ بقليلٍ بعد الأمرِ بالوتر والعملِ به، وفيه: أنَّ الكُفَّار يُدْعَوْن إلى التوحيد قبل القتال، وفيه: أنه لا يُحْكَم بإسلام الكافر إلَّا بالنطق بالشهادتين وهو مذهبُ أهل السنَّة ـ كما تقدَّم ـ وفيه: أنَّ الصلواتِ الخمسَ تجب في كُلِّ يومٍ وليلةٍ، وفيه: بيانُ عِظَمِ تحريم الظلم، وأنَّ الإمام ينبغي عليه أَنْ يَعِظَ وُلَاتَه ويأمرَهم بتقوى الله تعالى، ويُبالِغَ في نهيهم عن الظلم ويعرِّفهم قُبْحَ عاقبته، وفيه: إيجابُ الزكاة في مال الصبيِّ والمجنون؛ لعمومِ قوله: «مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ»، وأنَّ الزكاة لا تُدْفَع إلى الكافر لِعَوْدِ الضمير في «فُقَرَائِهِمْ» إلى المسلمين، وأنَّ الفقير لا زكاةَ عليه.

تنبيه: الحديث لم يتعرَّض بالذِّكْر لفريضة الصوم والحجِّ، ومُعاذٌ رضي الله عنه بَعَثه النبيُّ ﷺ في آخِرِ الأمر؛ فأَشْكَلَ ذلك على كثيرٍ مِنَ العلماء. =

.....

= وقد أُجيبَ بأنَّ النبيَّ ﷺ كان يَذْكُرُ في كُلِّ مَقامٍ ما يُناسِبُه، ولا يخفى أنَّ شأن الصلاة والزكاةِ ليس كسائر الفرائض؛ لِمَا عُلِم أنهما عبادتان ظاهرتان يُقَاتَلُ عليهما، بخلاف الصوم فإنه أمرٌ باطنٌ، وهو ممَّا ائتُمِنَ عليه الناسُ؛ فهو مِنْ جنس الوضوء والاغتسال مِنَ الجنابة في الائتمان؛ لذلك لم يُذْكَرْ في حديثِ مُعاذٍ ﷺ الصيامُ لأنه تبعٌ وهو باطنٌ، ولا ذُكِرَ الحجُّ لأنَّ وجوبَه خاصٌّ ليس بعامٍّ، وهو لا يجب في العُمرِ إلَّا مرَّةً واحدةً.

وفيه توجيهٌ آخَرُ ذَكَره ابنُ حجرٍ رحمه الله، حيث قال في [«فتح الباري» (٣/ ٣٦١)]: «والسرُّ في ذلك: أنَّ الصلاة والزكاة إذا وَجَبا على المكلَّف لا يسقطان عنه أصلًا، بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية، والحجَّ فإنَّ الغير قد يقوم مَقامَه فيه كما في المعضوب».

هذا، والمصنِّف رحمه الله استدلَّ بالحديث لبيانِ أنَّ الذي يقتصر على اعتقادِ دِينِ الإسلام بقلبه، وكان قادرًا على النطق ولم يأتِ بالشهادتين؛ لم يكن مِنْ أهل القبلة أصلًا؛ لأنَّ أوَّلَ ما يُؤْمَرُ به الخَلْقُ: شهادةُ أَنْ لا إلهَ إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله؛ فبذلك يصير الكافرُ مسلمًا، والعدوُّ وليًّا، والمباحُ دمُه ومالُه معصومَ الدم والمال، ثمَّ إنْ كان ذلك مِنْ قلبه فقَدْ دَخَل ذلك في الإيمان، وإنْ قَالَه بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان. قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١/ ١٤٩)]: «واتَّفق أهلُ السنَّة مِنَ المحدِّثين والفقهاء والمتكلِّمين على أنَّ المؤمن الذي يُحْكَمُ بأنه مِنْ أهل القبلة ولا يُخَلَّد في النار لا يكون إلَّا مَنِ اعتقد بقلبه دِينَ الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا مِنَ الشكوك ونَطَق بالشهادتين،=

[الفصل ٦ : أوَّلُ واجبٍ على المكلَّف][(١)]

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى المُكَلَّفِ مِنْ مُسْلِمٍ بَلَغَ[(٢)] أَوْ كَافِرٍ يُرِيدُ الدُّخُولَ فِي الإِسْلَامِ: أَنْ يَعْلَمَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ[(٣)]؛ .....

= فإنِ اقتصر على إحداهما لم يكن مِنْ أهل القبلة أصلًا، إلَّا إذا عَجَز عن النطق لخللٍ في لسانه أو لعدم التمكُّن منه لمعاجلة المنيَّة أو لغير ذلك؛ فإنه يكون مؤمنًا».

ومِمَّا ينبغي لفتُ النظر إليه والتنبيهُ عليه أنه ليس المرادُ بالنطق بالشهادتين مجرَّدَ قولهما، بل لا بُدَّ مِنِ اعتقاد القلب بهما، والعملِ بمقتضاهما، وتحقيقِ شروطهما، وموالاةِ أهلهما، ومعاداةِ مَنْ خالفهما، ولا يُشترَطُ في صحَّة الإسلام النطقُ بالتبرِّي مِنْ كُلِّ دِينٍ يخالف دِينَ الإسلام؛ لأنَّ ذلك مِنْ لازمِ اعتقادِ الشهادتين.

(١) «م.ر.أ»: «واجب المكلَّف»، «م.ر.ب»: «أوَّلُ الواجبات»، «م.ف»: «لِمَنْ تَلْزَمه الشهادةُ؟».

(٢) «م.ر.ش، م.ف»: «بَالِغٍ».

(٣) شهادة التوحيد ـ المتضمِّنةُ لإخلاص العبادةِ لله وَحْدَه لا شريكَ له، وتركِ عبادةِ ما سِواهُ ـ هي أوَّلُ ما يُدْخَلُ به في الإسلام ـ كما صرَّح به المصنِّف ـ وآخِرُ ما يُخْرَجُ به مِنَ الدنيا على ما أشار إليه بحديثِ وفاةِ أبي طالبٍ، وقد قال ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» دَخَلَ الجَنَّةَ» [أخرجه أبو داود في «الجنائز» (٣/ ٤٨٦) بابٌ في التلقين، والحاكم (١/ ٣٥١) وقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبيُّ. مِنْ حديثِ معاذ بنِ جبلٍ ﷺ. والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن أبي داود» برقم: (٣١١٦)]. =

= فالأمر بإخلاص العبادة لله تعالى أوَّلُ ما دَعَتْ إليه الرُّسُلُ عليهم السلام؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣)]:

« ففاتحةُ دعوةِ الرُّسُل: الأمرُ بالعبادة؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١]، وقال ﷺ: « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » [سيأتي تخريجه، انظر: (ص ١٠٠)]، وذلك يتضمَّن الإقرارَ به وعبادتَه وحده؛ فإنَّ الإله هو المعبود، ولم يَقُلْ: حتَّى يشهدوا أَنْ « لا ربَّ إلَّا الله »؛ فإنَّ اسْمَ «اللهِ» أدلُّ على مقصود العبادة له، التي لها خُلِق الخَلْقُ وبها أُمِروا ».

فشهادةُ أَنْ « لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله » هي أوَّلُ واجبٍ وآخِرُ واجبٍ، وتوحيدُ الإلهية هو أوَّلُ الأمرِ وآخِرُه.

هذا، وقد عبَّر المصنِّف رحمه الله عن أوَّلِ واجبٍ على المكلَّف بأَنْ « يَعْلَمَ » أَنْ « لا إلهَ إلَّا اللهُ »، وهي عبارةٌ غيرُ دقيقةٍ في بيان المعنى المرادِ توضيحُه، والأَوْلى منها عبارةُ: « أَنْ يَشْهَدَ »؛ لأنَّ الشهادة مِنَ العلم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف]، والمرادُ بالشهادة: العلمُ والنطق باللسان؛ فهي أعمُّ مِنْ مُفْرَداتها وأكملُ، ولأنَّ الشاهد مُخْبِرٌ عن علمٍ فلا يكفي فيه مجرَّدُ الإخبار، بل لا بُدَّ مِنْ علمٍ وإخبارٍ وقَبولٍ وإقرارٍ وانقيادٍ، وإنما تستقيم العبارةُ إذا عَنَى بها المصنِّفُ رحمه الله العاجزَ عن النطق؛ فإنه يكفيه العلمُ بها ليصير مسلمًا مع الإتيان=

= بكُلِّ ما هو مِنْ خصائص الإسلام ومَبانيهِ كالصلاة والزكاة والصوم والحجِّ، أمَّا القادرُ على النطق فإنه لا يكفيه الاعتقادُ بقلبه، وقد نَقَل شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله الإجماعَ على أنه ليس بمسلمٍ حتَّى ينطق بها، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٠٢، ٦٠٩)]؛ ذلك لأنَّ كلمةَ: «أشهد» تدلُّ على الإخبار، والإخبارُ متضمِّنٌ للنطق؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ لعمِّه: «**قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» [انظر الحديثَ وتخريجه في (ص ٩٥)] ولم يَقُلْ له: «اعْلَمْ» أو «اعتقِدْ: أَنْ لا إلهَ إلَّا الله»، هذا مِنْ جهةٍ.

ويمكن توجيهُ كلامِ المصنِّف رحمه الله - مِنْ جهةٍ أخرى - بتوجيهين:

التوجيه الأوَّل: أنَّ المصنِّف رحمه الله قَصَد بعبارته الشهادةَ، ولكنَّه عبَّر عنها بلفظ العلم لأهمِّيَّته مِنْ عمومِ مُفْرَدات الشهادة، بدليلِ أنه أردف بعد كلامِه الأحاديثَ المصرِّحة بالشهادة المُقتضيةِ للعلم والنطق.

وجوابه: أنَّ الإشكال ليس في قصد المصنِّف، وإنما في عدمِ دقَّةِ عبارته رحمه الله، مع ما يعكِّر على هذا التوجيهِ مِنْ أنه لا يتحقَّق معه المعنى المطلوبُ في ذاته إلَّا بالبحث عن تأويلٍ يحتاجه اللفظُ؛ إذ «**الأَصْلُ فِي اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ**»، أي: يُفيدُ المعنى بذاته، وإفادتُه ذلك المعنى إنما تكون بالتطابق مع النصِّ الحديثيِّ؛ ابتغاءً للسلامة ودرءًا لأيِّ شبهةٍ.

التوجيه الثاني: أنَّ مُراد المصنِّف رحمه الله بالعلم هو المُرادِفُ لليقين، ويُؤيِّده حديثُ عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ مَاتَ - وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ - دَخَلَ الجَنَّةَ**» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢١٨) باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دَخَل الجنَّةَ قطعًا، مِنْ حديثِ عثمان بنِ عفَّان رضي الله عنه]. =

.....

= وجوابُه: أنَّ الإشكال ـ أيضًا ـ لا يعود إلى قصده رَحِمَهُ اللَّهُ وحاشاه، وإنَّما إلى عدمِ دقَّةِ عبارته رَحِمَهُ اللَّهُ، ومع ذلك فإنَّ ذِكْرَ العلم ـ ولو أُريدَ به اليقينُ ـ قد يُستدَلُّ به على أنَّ مجرَّدَ معرفةِ القلب نافعةٌ دون النطق بالشهادتين لاقتصاره على العلم، وهو على خلافِ ما تَقرَّر مِنْ ركنية النطق بالشهادتين على القادر حتَّى يكون مسلمًا إجماعًا ـ كما تقدَّم، [انظر: (ص ٨٣، ٨٩)] ـ. وضِمْنَ هذا المعنى قال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«شرح مسلم» (١/ ٢١٩)] ما نصُّه: «ومذهبُ أهلِ السنَّة أنَّ المعرفة مُرتبِطةٌ بالشهادتين، لا تنفع إحداهما ولا تُنْجي مِنَ النار دون الأخرى إلَّا لَمَنْ لم يقدر على الشهادتين لآفةٍ بلسانه أو لم تُمْهِله المدَّةُ ليقولها، بل اخترمَتْه المنيَّةُ، ولا حجَّةَ لمُخالِفِ الجماعة بهذا اللفظ؛ إذ قد وَرَد مفسَّرًا في الحديث الآخر: «**مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» و«**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ**»، وقد جاء هذا الحديثُ وأمثالُه كثيرةٌ في ألفاظها اختلافٌ، ولمعانيها ـ عند أهل التحقيق ـ ائتلافٌ».

هذا، **وجديرٌ بالبيان والتنبيه** أنَّ العلماء يختلفون في أوَّلِ واجبٍ على المكلَّف على أقوالٍ، وعامَّةُ أهلِ الكلام مِنَ الأصوليِّين على إبطالِ إيمانِ المقلِّد؛ فقَدْ زعموا أنَّ الإيمان لا يصحُّ بالتسليم والانقياد لنصوص الشرع مِنْ غيرِ استدلالٍ عقليٍّ، وبَنَوْا مقالتَهم على أنَّ أوَّل فرضٍ على العباد هو النظرُ والاعتبار والاستدلال، على تفصيلٍ فيما بينهم، [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٤٩)].

والصحيح ما قرَّره المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أنَّ أوَّلَ ما يجب على المكلَّف: «شهادةُ أَنْ لا إلهَ إِلَّا اللهُ» لا النظرُ ولا القصدُ إلى النظر، قال ابنُ أبي العزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«شرح العقيدة الطحاوية» (٧٥)]: «ولهذا كان الصحيحُ أنَّ أوَّلَ واجبٍ يجب على=

= المكلَّف: «شهادةُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ»، لا النظرُ ولا القصدُ إلى النظر ولا الشكُّ كما هي أقوالٌ لأرباب الكلام المذموم، بل أئمَّةُ السلف كُلُّهم مُتَّفِقون على أنَّ أوَّلَ ما يُؤْمَرُ به العبدُ الشهادتان، ومُتَّفِقون على أنَّ مَنْ فَعَل ذلك قبل البلوغ لم يُؤْمَرْ بتجديدِ ذلك عقيبَ بلوغه، بل يُؤْمَرُ بالطهارة والصلاة إذا بَلَغ أو ميَّز عند مَنْ يرى ذلك، ولم يُوجِبْ أحَدٌ منهم على وليِّه أَنْ يُخاطِبَه ـ حينئذٍ ـ بتجديد الشهادتين، وإنْ كان الإقرارُ بالشهادتين واجبًا باتِّفاق المسلمين، ووجوبُه يسبق وجوبَ الصلاة، لكِنْ هو أدَّى هذا الواجبَ قبل ذلك».

وإذا لم يكن النظرُ واجبًا وجوبًا عامًّا لعدمِ فعلِ السلف له وأمرِهم به، إلَّا أنه قد يجب على بعض الناس الذين قد يطرأ عليهم ما يُفْسِد فطرتَهم، فيحتاجون إلى نظرٍ يحصل لهم به معرفةُ الله تعالى، وهو اختيارُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية رحمه الله مُستدِلًّا بأنه لو كان النظرُ أوَّلَ واجبٍ لَكان يجب على الرُّسُل أَنْ يَدْعُوا الناسَ ـ أوَّلَ ما يَدْعونهم ـ إلى النظر، وهذا ممَّا عُلِم فسادُه مِنْ دين الإسلام، فإنَّ كُلَّ كافرٍ إذا أراد الدخولَ في دين الإسلام أوَّلَ ما يؤمن بالشهادتين، فلو قال: «أنا أُقِرُّ بالخالق» لم يكن مسلمًا، ولو قال: «أنا أعرف اللهَ أنه ربُّ العالمين ورازِقُهم ومدبِّرُهم» لم يَصِرْ بذلك مسلمًا، وردَّ ابنُ تيمية رحمه الله على الذين أوجبوا النظرَ بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١]، وقولِه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ [سبأ: ٤٦]، وقولِه: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥﴾ [الطارق] بقوله: إنَّ هذه النصوص «خطابٌ مع المتكبِّرين الجاحدين: أُمِروا بالنظر ليعرفوا الحقَّ ويُقِرُّوا به، ولا ريبَ أنَّ النظر يجب=

= على هؤلاء» [«محاسن التأويل» للقاسمي (٥/ ٢٢١)، وانظر: «مجموعة الرسائل الكبرى» لابن تيمية (٢/ ٣٤٦ـ ٣٤٨)].

هذا، وقد تَفرَّع على هذه المسألةِ أنَّ الواجب على كُلِّ أحَدٍ معرفةُ الله بالأدلَّة الدالَّة عليه، وأنه لا يكفي التقليدُ في ذلك، والصحيحُ أنَّ إيمانَ المقلِّدِ مُعتبَرٌ غيرُ مشروطٍ فيه النظرُ والاستدلال؛ إذ لو كان واجبًا لَفَعَله الصحابةُ وأمروا به، لكنَّهم لم يفعلوا، ولو فَعَلوا لَنُقِل عنهم، والاعتراضُ بأنَّ الصحابة كانَتْ معرفتُهم بالعقائد مبنيَّةً على الدليل اكتفاءً بصفاء أذهانهم واعتمادِهم على السليقة ومشاهدتهم الوحيَ يردُّه أنَّ الصحابةَ ﷺ لمَّا فتحوا البلدانَ والأمصار قَبِلوا إيمانَ العجم والأعراب والعوامَّ وإنْ كان تحت السيف أو تبعًا لكبيرٍ منهم أسلم، ولم يأمروا أحَدًا منهم بترديد النظر، ولا سألوه عن دليلِ تصديقه، ولا أرجؤوا أَمْرَه حتَّى ينظر، بل لم يَقُلِ النبيُّ ﷺ لأحَدٍ: «لا أقبل إسلامَك حتَّى أعلم أنك نَظَرْتَ واستدلَلْتَ»، قال ابنُ حزمٍ رحمه الله في [«الفصل» (٥/ ١١١)]: «فإذا لم يَقُلْ عليه الصلاة والسلام ذلك فالقولُ به واعتقادُه إفكٌ وضلالٌ، وكذلك أجمع جميعُ الصحابة ﷺ على الدعاء إلى الإسلام وقَبوله مِنْ كُلِّ أحَدٍ دون ذِكْرِ استدلالٍ، ثمَّ هكذا جيلًا فجيلًا حتَّى حَدَث مَنْ لا وَزْنَ له»، ولأنَّ الاستدلال والنظر ليس هو المقصودَ في نَفْسِه، وإنما هو طريقٌ إلى حصول العلم حتَّى يصير بحيث لا يتردَّد، فمَنْ حَصَل له هذا الاعتقادُ الذي لا شكَّ فيه مِنْ غير دلالةٍ فقَدْ صار مؤمنًا وزال عنه كُلْفةُ طلبِ الأدلَّة، ولو كان النظرُ في معرفة الله واجبًا لَأدَّى إلى الدور؛ لأنَّ وجوبَ النظرِ المأمور به متوقِّفٌ على معرفة الله، ومعرفةُ الله متوقِّفةٌ =

لِحَدِيثِ مُعَاذٍ الْمُتَقَدِّمِ(١)، وَلِحَدِيثِ وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ(٢)(٣): «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ

= على النظر، ومَنْ أنعم اللهُ عليه بالاعتقاد الصافي مِنَ الشُّبَه والشكوكِ فقَدْ أَنْعَمَ عليه بكُلِّ أنواع النَّعَم وأجلِّها، حتَّى لم يَكِلْهُ إلى النظر والاستدلال، لا سيَّما العوامُّ، فإنَّ غالِبَهم تجد الإيمانَ في صدره كالجبال الراسيات أكثرَ ممَّنْ شاهَدَ ذلك بالأدلَّة، ومَنْ كان هذا وَصْفَه كان مقلِّدًا في الدليل.

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٨٤).

(٢) هو **أبو طالبٍ عبدُ منافِ بنُ عبد المطَّلِب**، عمُّ النبيِّ ﷺ، ومُجيرُه والقائمُ دونه، كان للنبيِّ ﷺ عضدًا وناصرًا يذبُّ عنه ويردُّ كُلَّ ما يؤذيه وهو مُقيمٌ مع ذلك على دِين قومه، مِنْ أولاده: جعفرٌ وعليٌّ وعقيلٌ رضي الله عنهم، تُوُفِّيَ أبو طالبٍ في ذي القعدة قبل الهجرة بثلاثِ سنين وبعد خروج المسلمين مِنَ الشِّعب، وعمرُه بضعٌ وثمانون سنةً.

انظر ترجمته في: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (٣٧)، «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٢/ ٩٠)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٣/ ١٢٢)، «الإصابة» (٤/ ١١٥) و«فتح الباري» (٧/ ١٩٣) كلاهما لابن حجر، «نهاية الأرب» للقلقشندي (٣١١).

(٣) الثابت مِنَ الأحاديث أنَّ أبا طالبٍ مات كافرًا مُشْرِكًا، خلافًا لِمَا تعتقده الشيعةُ الرافضة مِنْ أنه مات مسلمًا، وقد جاء التصريحُ بموته مُشْرِكًا فيما رواه أبو داود والنسائيُّ والبيهقيُّ، مِنْ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه قال: «لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ»، قَالَ: «اذْهَبْ فَوَارِهِ»، قُلْتُ: «إِنَّهُ مَاتَ مُشْرِكًا»، فَقَالَ: «اذْهَبْ فَوَارِهِ»» [أخرجه أبو داود في «الجنائز» (٣/ ٥٤٧) بابُ=

الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ(١) وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ(٢)

= الرَّجلِ يموت له قرابةٌ مشركٌ، والنسائيُّ في «الجنائز» (٤/ ٧٩) بابُ مواراةِ المشرك، والبيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٣/ ٣٩٨)، مِنْ حديثِ عليٍّ ﷺ. والحديث صحَّحه ابنُ حجرٍ والألبانيُّ في «صحيح سنن أبي داود» برقم: (٣٢١٤)، وانظر: «فتح الباري» (٧/ ١٩٥)].

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (٧/ ١٩٥)]: «ووقفتُ على جزءٍ جَمَعه بعضُ أهلِ الرفضِ أَكْثَرَ فيه مِنَ الأحاديث الواهية الدالَّة على إسلام أبي طالبٍ، ولا يَثْبُت مِنْ ذلك شيءٌ وبالله التوفيقُ، وقد لخَّصْتُ ذلك في ترجمةِ أبي طالبٍ مِنْ كتابِ «الإصابة». [انظر: «الإصابة» (٤/ ١١٥)].

ثمَّ قال رحمه الله في [«فتح الباري» (٧/ ١٩٦)]: «مِنْ عجائب الاتِّفاق أنَّ الذين أدركهم الإسلامُ مِنْ أعمام النبيِّ ﷺ أربعةٌ: لم يسلم منهم اثنان وأسلم اثنان، وكان اسْمُ مَنْ لم يسلم ينافي أسامِيَ المسلمين وهما أبو طالبٍ واسْمُه عبد مَنافٍ، وأبو لهبٍ واسْمُه عبدُ العزَّى، بخلافِ مَنْ أسلم وهما حمزةُ والعبَّاس».

(١) «م.ر.ش»: «وَعَلَى آلِهِ».

(٢) هو **أبو جهلٍ عمرُو بنُ هشام بنِ المغيرة المخزوميُّ**، وكنيتُه أبو الحَكَم، وكنَّاه المسلمون بأبي جهلٍ، وكان أشدَّ الناسِ عداوةً للنبيِّ ﷺ وأكثرَهم أذًى له ولأصحابه، وهو الذي قَتَل سُمَيَّةَ أمَّ عمَّار بنِ ياسرٍ رضي الله عنهم، وأفعالُه مشهورةٌ، وقُتِل ببدرٍ: قَتَله ابنا عَفراءَ وأجهز عليه عبد الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنهم.

انظر ترجمته في: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (١٤٥)، «الكامل» لابن الأثير (٢/ ٧٣)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٣/ ٢٧٨).

وَعَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ[1]، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**يَا عَمِّ، قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: «يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ[2]؟!» فَلَمْ يَزَلْ

---

(١) هو **عبد الله بنُ أبي أُمَيَّة المخزوميُّ** ﷺ، صهرُ النبيِّ ﷺ، وابنُ عمَّته عاتكة، وأخو أمِّ سَلَمة زوجِ النبيِّ ﷺ، كان شديدَ العداوة للنبيِّ ﷺ، ثمَّ أَسْلَم وحَسُنَ إسلامُه، وشَهِد مع رسول الله ﷺ فَتْحَ مكَّة، وشَهِد حُنَيْنًا، واستُشْهد بسهمٍ يومَ الطائف سنةَ ثمانٍ مِنَ الهجرة.

انظر ترجمته في: «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٣/ ٨٦٨)، «الكامل» لابن الأثير (٢/ ٧٦)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٤/ ٣٥١)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢٧٧).

(٢) هو **عبد المطَّلِب بنُ هاشم بنِ عبد مَنافٍ**، مِنْ ولدِ مَعَدِّ بنِ عدنان، والصريحُ مِنْ ولد إسماعيل ﷺ، ولم يَبْقَ لهاشمٍ عقبٌ إلَّا مِنْ جهةِ عبد المطَّلِب فقط، واسْمُه شيبةُ الحمد على الصحيح، وهو جدُّ سيِّدِ ولدِ آدَمَ أبي القاسم محمَّدٍ ﷺ مِنِ ابنه عبدِ الله، وقد كان لعبد المطَّلِبِ الفضلُ في حفرِ بئر زَمْزَمَ وموقفٌ مشرَّفٌ مع أبرهةَ الأشرمِ الحبشيِّ في حادثة الفيل التي تزامَنَتْ مع العام الذي وُلِد فيه النبيُّ ﷺ، وهو الذي تكفَّل به ﷺ بعد وفاةِ أمِّه آمنةَ، وهو الذي سمَّاهُ محمَّدًا، ولم يستمرَّ في هذه الرعايةِ طويلًا؛ فقَدْ هَلَك عبد المطَّلِب بعد سنتين مِنْ كفالة محمَّدٍ ﷺ، وكان عمُرُ النبيِّ ﷺ وَقْتَها ثمانيَ سنواتٍ.

انظر ترجمته في: «السيرة النبوية» لابن هشام (١، ٤٨ وما بعدها)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (١٤ ـ ١٥)، «زاد المَعاد» لابن القيِّم (١/ ٧١ وما بعدها)،=

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ [وَيُعِيدَانِ عَلَيْهِ تِلْكَ المَقَالَةَ][(١)]، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ ـ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ ـ: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ»[(٢)]، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» [رَوَاهُ البُخَارِيُّ[(٣)] .....

= «البداية والنهاية» (٢/ ٢٥٢) و«الفصول في سيرة الرسول» (٤٣) كلاهما لابن كثير، «نهاية الأرب» للقلقشندي (٣٣، ١٣٧، ١٣٨)، «المواهب اللَّدُنية» للقسطلاني (١٨٤).

(١) هذا، **ويجدر التنبيهُ** إلى أنَّ قوله: «ويعيدان عليه»: قَدْ وَرَدَ في البخاريِّ: «ويعودان»، وفي مسلمٍ: «ويعيد له».

قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١/ ٢١٤)]: «فهكذا وَقَع في جميع الأصول: «ويعيد له» يعني: أبا طالبٍ، وكذا نَقَله القاضي رحمه الله عن جميع الأصول والشيوخ، قال: وفي نسخةٍ: «ويعيدان له» على التثنية لأبي جهلٍ وابنِ أبي أُمَيَّة. قال القاضي: وهذا أَشْبَهُ».

(٢) يُستفادُ مِنْ قول الراوي: «هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ» أنَّ مِنْ أحسنِ الآداب والتصرُّفات: أنَّ مَنْ حكى قولَ غيرِه القبيحَ أتى به بضمير الغَيْبة لقُبحِ صورةِ لفظِه الواقع، [انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢١٤)].

(٣) هو **أبو عبد الله محمَّد بنُ إسماعيل بنِ إبراهيم بنِ المغيرة البخاريُّ الجُعْفيُّ مولاهم**، أميرُ المؤمنين في الحديث، شَهِد له الأئمَّةُ بعُلُوِّ مَنْزلته وعظيمِ قدره، فأخبارُه مع شيوخه وأهلِ العلم وأخبارُ حِفْظِه وإتقانه كثيرةٌ، له رحلتان، روى عن الإمام أحمد وغيرِه، وروى عنه مسلمٌ في غير الصحيح والترمذيُّ والنسائيُّ وسواهم، شهرتُه تقوم على كتابه: «الجامع الصحيح»، وقد اتَّفقَتِ الأمَّةُ على أنه أصحُّ كُتُبِ=

وَمُسْلِمٌ(١)](٢)، .....

= الدِّين بعد المصحف الكريم، وللبخاريِّ تصانيفُ أخرى منها: «التاريخ الكبير» و«التاريخ الأوسط» و«التاريخ الصغير» و«الأدب المُفْرَد» و«الكُنى»، تُوُفِّيَ رحمه الله سنة: (٢٥٦هـ)، وله (٦٢) سنةً.

انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١)، «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ٤)، «اللباب» لابن الأثير (١/ ١٢٥)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩١)، «التهذيب» لابن حجر (٩/ ٤٧)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٣٤٣).

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر».

والحديث مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الجنائز» (٣/ ٢٢٢) باب: إذا قال المشركُ عند الموت: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥) باب الدليل على صحَّةِ إسلامِ مَنْ حَضَره الموتُ ما لم يَشْرَعْ في النزع وهو الغرغرةُ، مِنْ حديثِ سعيد بنِ المسيَّب عن أبيه ﷺ، وتمامُه عند مسلم: «فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا وَاللهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة]، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص]».

وقال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٥٣)]: «وأبو طالبٍ إنما=

.....

= كانَتْ محبَّتُه للنبيِّ ﷺ لقرابته منه لا لله، وإنما نَصَره وذبَّ عنه لحميَّة النسب والقرابة؛ ولهذا لم يتقبَّل اللهُ ذلك منه، وإلَّا فلو كان ذلك عن إيمانٍ في القلب لَتكلَّم بالشهادتين ضرورةً، والسببُ الذي أوجب نَصْرَه للنبيِّ ﷺ ـ وهو الحميَّة ـ هو الذي أوجب امتناعَه مِنَ الشهادتين».

وقد ذَكَر المصنِّف رحمه الله ـ في مطلعِ هذا الفصلِ ـ أنَّ أوَّلَ واجبٍ على المكلَّف هو الشهادتان، واستشهد بحديثِ وفاة أبي طالبٍ، وليس فيه سوى شهادةٍ واحدةٍ عَرَضها عليه النبيُّ ﷺ تجلَّتْ في كلمة الإخلاص.

ولعلَّ جوابَ هذا الإشكالِ في أنه لم يَقُلْ فيها: «محمَّدٌ رسول الله» مِنْ ناحيتين:

الأولى: لأنَّ الكلمتين صارَتَا كالكلمة الواحدة اختصارًا لها.

الثانية: ويُحْتَمَلُ ـ أيضًا ـ أنْ يكون أبو طالبٍ متحقِّقًا أنه رسول الله، غيرَ أنه لم يُقِرَّ بالتوحيد؛ فاقتصر على أمرِه له بقولِ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، فإذا أَقَرَّ بالتوحيد لم يتوقَّف على الشهادة بالرسالة، [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٩٦)].

«وفي الحديث جوازُ زيارةِ القريب المشرك وعيادتِه، وأنَّ التوبة مقبولةٌ ولو في شدَّةِ مرضِ الموت، حتَّى يَصِل إلى المعاينة فلا يُقْبَل لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]، وأنَّ الكافر إذا شَهِد شهادةَ الحقِّ نجا مِنَ العذاب؛ لأنَّ «الإِسْلَامَ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ» [أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٠٤، ٢٠٥) مِنْ حديثِ عمرو ابنِ العاص رضي الله عنه. وصحَّحه الألبانيُّ في «إرواء الغليل» (٥/ ١٢١)]» [«فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٩٦)].

وَلِقَوْلِهِ[١] ﷺ[٢]: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا[٣]، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ[٤]» .....

---

(١) «م.ف»: «وَقَالَ رَسُولُ اللهِ».

(٢) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٣) في الحديث منعُ قتلِ مَنْ قال: «لا إلهَ إلَّا اللهُ» ولو لم يَزِدْ عليها، وعلى الصحيح مِنَ المذاهب أنه لا يصير مسلمًا بمجرَّدِ قوله ذلك، بل يجب الكفُّ عن قتلِه حتَّى يُختبَرَ، فإنْ شَهِد بالرسالة والْتزم بأحكام الإسلام حُكِم بإسلامه، وإلى ذلك الإشارةُ بالاستثناء لقولـه: «إِلَّا بِحَقِّهَا»؛ قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١٢/ ٢٧٩)] ما نصُّه: «قال البغويُّ: الكافر إذا كان وثنيًّا أو ثنويًّا لا يُقِرُّ بالوحدانية: فإذا قال: «لا إلهَ إلَّا الله» حُكِم بإسلامه، ثمَّ يُجْبَر على قَبولِ جميعِ أحكام الإسلام، ويبرأ مِنْ كُلِّ دِينٍ خالفَ دِينَ الإسلام.

وأمَّا مَنْ كان مُقِرًّا بالوحدانية مُنْكِرًا للنبوَّة فإنه لا يُحْكَمُ بإسلامه حتَّى يقول: «محمَّدٌ رسولُ الله».

فإنْ كان يعتقد أنَّ الرسالة المحمَّدية إلى العرب خاصَّةً فلا بُدَّ أَنْ يقول: «إلى جميع الخَلْق».

فإنْ كان كَفَر بجحودِ واجبٍ أو استباحةِ محرَّمٍ فيحتاج أَنْ يرجع عمَّا اعتقده».

(٤) وفي قوله: «وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ» معناه: فيما يَستسِرُّون به دون ما يُخِلُّون به مِنَ الأحكام الواجبة عليهم في الظاهر، فإنْ أَخَلُّوا بشيءٍ ممَّا يَلْزَمهم في الظاهر فإنهم يُطالَبون بمُوجَبه؛ قال الخطَّابيُّ رحمه الله في [«معالم السنن» (٢/ ٢٠٦)]: «وفيه=

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(٢)](٣).

= دليلٌ أنَّ الكافر المُستسِرَّ بكفره لا يُتعرَّض له إذا كان ظاهرُه الإسلامَ، وتُقْبَل توبتُه إذا أظهر الإنابةَ مِنْ كفرٍ عُلِم بإقراره أنه كان يَستسِرُّ به وهو قولُ أكثرِ العلماء، وذَهَب مالك بنُ أنسٍ إلى أنَّ توبة الزنديق لا تُقْبَل، ويحكى ذلك ـ أيضًا ـ عن أحمد بنِ حنبلٍ».

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١٢/ ٢٨٠)]: «ومحلُّ الخلافِ إنما هو فيمَنِ اطُّلِع على مُعتقَده الفاسدِ فأَظْهَر الرجوعَ: هل يُقْبَل منه أو لا؟ وأمَّا مَنْ جُهِل أَمْرُه فلا خلافَ في إجراء الأحكام الظاهرة عليه».

هذا، وإذا كانَتِ الأحكامُ تجري على الظاهر واللهُ يتولَّى السرائر، فإنَّ مَنْ أظهر شعارَ الدين أُجْرِي عليه حكمُه وإنْ لم يكشف عن باطن أمره، ولو وُجِد مختونٌ فيما بين قَتْلَى غُلْفٍ عُزِلَ عنهم في المدفن، ولو وُجِد لقيطٌ في بلد المسلمين حُكِم بإسلامه، وفي الحديث أحكامٌ وفوائدُ أخرى، [انظر: «شرح السنَّة» للبغوي (١/ ٧٠)، «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢١٢)، «فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٢٧٩)].

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٦٣).

(٢) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٧٦).

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر».

ويجدر التنبيهُ إلى أنَّ المصنِّف رحمه الله اقتصر ـ في روايةِ محمَّد الحسن فضلاء رحمهم الله ـ على عزو الحديث الثاني إلى مسلمٍ فقط، والأمرُ ليس كذلك، بل هو حديثٌ مُتَّفَقٌ عليه واللفظُ لمسلمٍ: فقَدْ أخرجه البخاريُّ في «الزكاة» (٣/ ٢٦٢) بابُ وجوبِ=

.....

= الزكاة، وفي «استتابة المرتدِّين» (١٢/ ٢٧٥) بابُ قتلِ مَنْ أَبى قَبولَ الفرائض، وفي «الاعتصام» (١٣/ ٢٥٠) باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢١٠ ـ ٢١١) باب الأمر بقتال الناس حتَّى يقولوا: « لا إلهَ إلَّا اللهُ، محمَّدٌ رسولُ الله »، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. ولعلَّ عُذْرَه ما تقدَّم، [انظر: (ص ٨٥)].

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٧٧)]: « فإنْ قِيلَ: مقتضى الحديث قتالُ كُلِّ مَنِ امتنع مِنَ التوحيد، فكيف تَرَكَ قتالَ مؤدِّي الجزية والمعاهد؟ فالجوابُ مِنْ أوجهٍ:

ـ **أحَدُها**: دعوى النسخ بأَنْ يكون الإذنُ بأخذ الجزية والمعاهدة متأخِّرًا عن هذه الأحاديث، بدليلِ أنه متأخِّرٌ عن قوله تعالى: ﴿**فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ**﴾ [التوبة: ٥].

ـ **ثانيها**: أَنْ يكون مِنَ العامِّ الذي خُصَّ منه البعضُ؛ لأنَّ المقصود مِنَ الأمر حصولُ المطلوب، فإذا تَخلَّف البعضُ لدليلٍ لم يقدح في العموم.

ـ **ثالثها**: أَنْ يكون مِنَ العامِّ الذي أُريدَ به الخاصُّ، فيكون المرادُ بالناس في قوله: « **أُقَاتِلَ النَّاسَ** » أي: المشركين مِنْ غيرِ أهل الكتاب، ويدلُّ عليه روايةُ النسائيِّ بلفظِ: « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ المُشْرِكِينَ** » [أخرجه النسائيُّ في «تحريم الدم» (٧/ ٧٥) مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ رضي الله عنه. وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن النسائي» (٣/ ٦٧) رقم: (٣٩٧٦)] ».

[الفصل ٧: النطق بالشهادة بدونِ فهمِ معناها][١]

لَا يَكْفِي النُّطْقُ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ إِذَا كَانَ النَّاطِقُ بِهِمَا[٢] لَا يَفْهَمُ أَصْلَ مَعْنَاهُمَا[٣]؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا**[٤] **أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**، .....

---

(١) «م.ر.أ»: «**النطق بالشهادة بدون فهمٍ**»، «م.ر.ب»: «**الفهمُ شرطٌ**»، «م.ف»: «**الشهادتان مع فهمِ معناهما**».

(٢) «م.ف»: «بِهَا».

(٣) إنَّ فهم الخطاب يستدعي القدرةَ على الفهم، ولا يتأتَّى إلَّا بسلامة العقل وكمالِه وارتفاعِ العوارض المانعة مِنْ إدراكه، وقصدُ الامتثال والطاعةِ يستدعي القدرةَ على القصد، ولا يتأتَّى إلَّا بالفهم والعلم؛ وعليه فلا تُعتبَرُ الشهادة إلَّا لمَنْ تكلَّم بها عارفًا لمعناها عاملًا بمقتضاها ظاهرًا وباطنًا.

(٤) قوله: «**حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ..**»: التلفُّظُ بالشهادتين لكونه صار عَلَمًا على ذلك، وقد تقدَّم معنَى: «لا إلهَ إلَّا الله، محمَّدٌ رسولُ الله»؛ قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٦٣)]: «إنَّ جميع الدِّين داخلٌ في «الشهادتين»؛ إذ مضمونُهما ألَّا نعبد إلَّا اللهَ، وأنْ نطيع رسولَه، و«الدِّين» كُلُّه داخلٌ في هذا: في عبادة الله بطاعة الله وطاعةِ رسوله، وكُلُّ ما يجب أو يُستحَبُّ داخلٌ في طاعة الله ورسولِه».

وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ»[1].

❁❁❁

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ١٠٠).

ومقصود المصنِّف رحمه الله أنه لا يكفي النطقُ بكلمتَيِ الشهادة، بل لا بُدَّ مِنْ أَنْ يكون عارفًا لمعناها، عاملًا بمقتضاها ظاهرًا وباطنًا، فلا يكفي المُقِرَّ بالتوحيد أَنْ يقول: «لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله»، ويُقيمَ الصلاةَ ويؤتيَ الزكاة، بل لا بُدَّ ـ مع هذا ـ مِنَ الإيمان بجميعِ ما جاء به رسولُ الله ﷺ، وطاعتِه فيما أَمَر، وتصديقِه فيما أخبر، واجتنابِ ما نهى عنه وزَجَر، وأَنْ لا يُعْبَد اللهُ إلَّا بما شَرَع، وأَنْ يُعظَّم أمرُه ونهيُه فلا يُقدَّم عليه قولُ أحَدٍ كائنًا مَنْ كان كما جاء في هذه الرواية: «وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ».

[الفصل ٨: الشهادة بما يدلُّ على معناها][(١)]

وَيَكْفِي ـ لِلدُّخُولِ فِي الإِسْلَامِ ـ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُمَا[(٢)]؛ لِحَدِيثِ بَنِي[(٣)] جَذِيمَةَ[(٤)]: .....

---

(١) «م.ر.أ»: «كفاية مدلول الشهادة»، «م.ر.ب»: «كفايةُ المعنى»، «م.ف»: «الشهادتان بما يدلُّ على معناهما».

(٢) «م.ر.ش»: «مَعْنَاهَا».

حاصلُ القصَّةِ التي استدلَّ بها المصنِّف رحمه الله: أنَّ خالد بنَ الوليد رضي الله عنه غَزَا بأمر النبيِّ ﷺ قومًا فقالوا: «صبَأْنا» وأرادوا: «أسلَمْنا»، فلم يقبل خالدٌ ذلك منهم وقَتَلهم بناءً على ظاهر اللفظ، فبَلَغ النبيَّ ﷺ فأَنْكَره، فدلَّ على أنه يُكتفى مِنْ كُلِّ قومٍ بما يُعْرَف مِنْ لغتهم؛ ولهذا بوَّب لها البخاريُّ رحمه الله في [«صحيحه» (٦/ ٢٧٤)] بقوله: «باب: إذا قالوا: «صبَأْنا» ولم يُحْسِنوا: «أسلَمْنا»، .. وقال عمر: «إذا قال: «مَتْرس» فقَدْ آمَنَه؛ إنَّ الله يعلم الألسنةَ كُلَّها»»، قال ابنُ المنيِّر رحمه الله: «مقصودُ الترجمة أنَّ المقاصد تُعتبَرُ بأدلَّتها كيفما كانَتِ الأدلَّةُ ـ لفظيةً أو غيرَ لفظيةٍ ـ بأيِّ لغةٍ كانَتْ» [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٢٧٤)].

(٣) «م.ف»: «بن»، وهو خطأٌ مطبعيٌّ.

(٤) «م.ر»: «جُذَيْمة» بالتصغير، والصواب كما أَثْبَتُّه بفتح الجيم كما في «الفتح» و«شرح العيني»، نسبةً إلى جَذِيمة بنِ عامر بنِ عبد مَناة بنِ كِنانة، [انظر: «جمهرة=

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ(١): «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ(٢) خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ(٣) .....

= أنساب العرب» لابن حزم (١٨٧)، «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٥٧)، «عمدة القاري» للعيني (١٧/ ٣١٣)].

(١) هو الصحابيُّ **أبو عبد الرحمن عبدُ الله بنُ عمر بنِ الخطَّاب العدويُّ المدنيُّ الفقيه** ﷺ، أحَدُ الأعلام في العلم والعمل، وُلِد بعد المبعث بيسيرٍ، واستُصْغِر يومَ أُحُدٍ، وأوَّلُ مشاهده الخندقُ، وهو مِنْ أهل بيعة الرضوان، ومِنَ المُكْثِرين مِنْ رواية الحديث، وأحَدُ العبادلة الأربعة، وكان مِنْ أشدِّ الناسِ اتِّباعًا للأثر، وله فضائلُ ومناقبُ جمَّةٌ، منها ثناؤه ﷺ عليه ووصفُه بالصلاح، تُوُفِّيَ سنة: (٧٣هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣٧٣، ٤/ ١٤٢)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢، ١٢٥)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٣/ ٩٥٠)، «جامع الأصول» لأبي السعادات بنِ الأثير (٩/ ٦٤)، «أُسْد الغابة» لأبي الحسن ابنِ الأثير (٣/ ٢٢٧)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (٣/ ٢٠٣)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٣٤٧)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٢٢٢).

(٢) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٣) هو الصحابيُّ **أبو سليمان خالدُ بنُ الوليد بنِ المغيرة القرشيُّ المخزوميُّ المكِّيُّ** ﷺ، سيفُ الله تعالى المسلولُ، وفارسُ الإسلام، وليثُ المشاهد، وهو ابنُ أختِ أمِّ المؤمنين ميمونةَ بنتِ الحارث. مناقبُ خالدٍ ﷺ غزيرةٌ، وفتوحاتُه وشجاعته معلومةٌ بالاستفاضة، تُوُفِّيَ بحمص سنة: (٢١هـ).

انظر ترجمته في: «المعارف» لابن قتيبة (١٩، ٢٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٦)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٢/ ٤٢٧)، «أُسْد الغابة» لابن=

إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: «أَسْلَمْنَا»، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: «صَبَأْنَا، صَبَأْنَا[١]»، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا[٢] أَسِيرَهُ، [حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ][٣]، فَقُلْتُ: «وَاللهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ أَحَدٌ[٤] مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ»، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ لَهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ[٥] يَدَهُ فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ**» مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ[٦][٧].

= الأثير (٢/ ٩٣)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (١/ ٣٦٦)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٧/ ١١٣)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٢٤) و«الإصابة» (٢/ ٤١٣) كلاهما لابن حجر، «شذرات الذهب» لابن العماد (١/ ٢٣٢)، «الرياض المستطابة» للعامري (٦٢).

(١) بدونِ تكريرٍ في «م.ر.ش».

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ جميع النُّسَخ، و«يومٌ» بالتنوين أي: مِنَ الأيَّام، و«كان» تامَّةٌ.

(٤) هذا لفظ النسائيِّ، و: «رَجُلٌ» في لفظ البخاريِّ وأحمد.

(٥) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٦) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٩٦).

(٧) أخرجه البخاريُّ في «المغازي» (٨/ ٥٦) بابُ بعثِ النبيِّ ﷺ خالدَ بنَ الوليد إلى بني جَذيمة، و«الأحكام» (١٣/ ١٨١) باب: إذا قضى الحاكمُ بجَورٍ أو خلاف=

.....

= أهلِ العلم فهو ردٌّ، وعلَّقه في «الجزية» (٦/ ٢٧٤) باب: إذا قالوا: «صبَأْنا» ولم يُحْسِنوا: «أسلَمْنا»، و«الدعوات» (١١/ ١٤١) بابُ رفعِ الأيدي في الدعاء، كما أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٥٠)، والنسائيُّ في «آداب القضاة» (٨/ ٢٣٧) باب الردِّ على الحاكم إذا قضى بغير حقٍّ، كُلُّهم مِنْ طريق الزهريِّ عن سالمٍ عن أبيه ﷺ.

قال الخطَّابيُّ رحمه الله: «الحكمة في تبرُّئه ﷺ مِنْ فعلِ خالدٍ ـ مع كونه لم يُعاقِبْه على ذلك لكونه مجتهدًا ـ: أَنْ يُعْرَف أنه لم يأذن له في ذلك؛ خشيةَ أَنْ يَعتقِدَ أحَدٌ أنه كان بإذنه، ولينزجرَ غيرُ خالدٍ بعد ذلك عن مِثْلِ فِعلِه» [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ١٨٢)]، وقال ـ أيضًا ـ: «أَنْكَر عليه العَجَلَةَ وتَرْكَ التثبُّت في أمرهم قبل أَنْ يعلم المرادَ مِنْ قولهم: صبَأْنا» [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٥٧)]، وقال ابنُ تيمية رحمه الله في [«منهاج السنَّة» (٤/ ٤٨٧)] ما نصُّه: «لأنَّ الأمير إذا جَرَى منه خطأٌ أو ذنبٌ أُمِر بالرجوع عن ذلك وأُقِرَّ على ولايته، ولم يكن خالدٌ مُعانِدًا للنبيِّ ﷺ بل كان مطيعًا له، ولكِنْ لم يكن في الفقه والدين بمنزلةِ غيره، فخَفِي عليه حكمُ هذه القضيَّة»، وقال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١٣/ ١٨٢)]: «والذي يظهر أنَّ التبرُّؤ مِنَ الفعل لا يَستلزِمُ إثمَ فاعلِه ولا إلزامَه الغرامةَ؛ فإنَّ إثمَ المخطئِ مرفوعٌ وإِنْ كان فعلُه ليس بمحمودٍ».

[الفصل ٩: ضرورةُ التصديقِ والاعتقاد في الشهادتين][(١)]

وَلَا[(٢)] يَكْفِي النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَفَهْمُ مَعْنَاهُمَا إِلَّا مَعَ التَّصْدِيقِ التَّامِّ وَالِاعْتِقَادِ الجَازِمِ بِهِ[(٣)]؛ .....

---

(١) «م.ر»: «ضرورةُ التصديقِ والاعتقاد»، «م.ف»: «الشهادتان مع الاعتقاد والتصديق التامِّ».

(٢) «م.ف»: «لَا».

(٣) أصلُ الشهادة أنه يُواطئُ اللسانُ القلبَ، هذا بالنطق وذلك بالاعتقاد الجازم؛ فلا بُدَّ مِنَ التلازم بين الظاهر والباطن، فالظاهر دليلٌ على إيمان القلب ثبوتًا وانتفاءً، وهو عنوانُ الباطن، وقد أفصح عن هذا المعنى شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله في مَعْرِض بيانِ أنَّ الصراط المستقيم هو أمورٌ باطنةٌ في القلب: مِن اعتقاداتٍ وإراداتٍ وغيرها، وأمورٌ ظاهرةٌ: مِنْ أقوالٍ أو أفعالٍ: عباداتٍ كانَتْ أو عاداتٍ، حيث قال رحمه الله في [«اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٩٢)]: «وهذه الأمورُ الباطنة والظاهرة بينهما ارتباطٌ ومناسبةٌ؛ فإنَّ ما يقوم بالقلب مِنَ الشعور والحالِ يُوجِبُ أمورًا ظاهرةً، وما يقوم بالظاهر مِنْ سائر الأعمال يُوجِبُ للقلب شعورًا وأحوالًا».

وقد سايَرَ هذا المعنى أبو إسحاق الشاطبيُّ رحمه الله عند بيانه أنَّ المسبَّبات في العادة تجري على وزان الأسباب في الاستقامة والاعوجاج، حيث قال رحمه الله في [«الموافقات» (١/ ٢٣٣)] ما نصُّه: «فمَنِ الْتَفَتَ إلى المسبَّبات مِنْ حيث=

= كانَتْ علامةً على الأسباب في الصحَّة أو الفساد ـ لا مِنْ جهةٍ أخرى ـ فقَدْ حَصَل على قانونٍ عظيمٍ يضبط به جريانَ الأسباب على وزانِ ما شُرِع أو على خلافِ ذلك، ومِنْ هنا جُعِلَتِ الأعمالُ الظاهرة في الشرع دليلًا على ما في الباطن: فإنْ كان الظاهرُ مُنخرِمًا حُكِم على الباطن بذلك، أو مستقيمًا حُكِم على الباطن بذلك أيضًا، وهو أصلٌ عامٌّ في الفقه وسائرِ الأحكام العاديَّات والتجريبيَّات، بل الالتفاتُ إليها ـ مِنْ هذا الوجهِ ـ نافعٌ في جملة الشريعة جدًّا».

هذا، وقد استدلَّ المصنِّف رحمه الله على ذلك بما أكذب اللهُ تعالى به المنافقين وفَضَحهم بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون]، لأنه لم تُواطِئْ قلوبُهم ألسنتَهم على تصديقِ رسول الله، ولاعتقادهم أنه ليس رسولًا، ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]؛ فهُمْ كاذبون عند الله وعند مَنْ عَرَف حالَهُم، أو كاذبون عند أَنْفُسهم وهو كذبٌ عَقَديٌّ؛ ذلك لأنَّ «الشهادة أخصُّ مِنَ الخبر، ولأنهم ضمَّنوا شهادتَهم التأكيدَ المُشْعِرَ بالقسم والمُوجِيَ بمطابَقةِ القول لِمَا في القلب، ولا سيَّما في هذا المَقامِ وهو مَقامُ الإيمان والتصديق، فأكذبهم اللهُ في كون إخبارهم بصورة الشهادة، والحالُ أنهم لم يأتوا بالشهادة على وجهها: وهو عدمُ مُطابَقتها لاعتقادهم» [تتمَّة «الأضواء» لعطيَّة محمَّد سالم (٤/ ٣٢١)].

والمعلوم أنَّ مِنْ شرطِ صحَّةِ شهادة التوحيد: الصدقَ المُنافيَ للكذب؛ إذ يَلْزَم في شرط الصدقِ تواطؤُ الظاهرِ والباطن أي: المَخْبَر والمَظْهَر، والعلمِ والعمل، وما يجري في القلب وما يجري على الجوارح مِنْ أعمالٍ على وجهٍ ينتفي فيه التناقضُ بينها، وقد وَصَف اللهُ تعالى أهلَ الإيمان بذلك في قوله تعالى: ﴿مِّنَ =

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩][1]، .....

= ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأحزاب]، وقولِه ﷺ: « مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ صَادِقًا بِهَا دَخَلَ الجَنَّةَ » [أخرجه أحمد (٤/ ٤١١) مِنْ حديثِ أبي موسى الأشعريِّ ﷺ. وانظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني (٣/ ٢٩٧) رقم: (١٣١٤)]، وقولِه ﷺ للأعرابيِّ: « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ » [أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ١٠٦) باب: الزكاة مِنَ الإسلام، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٧) بابُ بيانِ الصلوات التي هي أحَدُ أركان الإسلام، مِنْ حديثِ طلحة بنِ عُبَيْدِ الله ﷺ].

قلت: وحكمُ المنافق الاعتقاديِّ ـ الذي يُظْهِر الإسلامَ ويُبْطِن الكفرَ ـ أنه تجري عليه أحكامُ الإسلام والمسلمين باعتبارِ ظاهرِه الذي أَقَرَّ به في أحكام الدنيا، أمَّا في الحكم الأخرويِّ فهو معدودٌ مِنَ الكافرين، [انظر: «الأمّ» للشافعي (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠، ٦/ ١٥٧، ١٦٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٦٢٠ ـ ٦٢١)].

(١) هذا، والعلم المطلوب يَلْزَم معه إقرارُ القلبِ ومعرفتُه والعملُ بمُقتضاهُ، والمرادُ بالعلم في الآية هو علمُ التوحيد، ومعرفتُه لازمةٌ عينًا على كُلِّ فردٍ، لا تسقط عن أحَدٍ كائنًا مَنْ كان، بل الكُلُّ مُضطرٌّ إليه، ومسالكُ العلم بأنه: « لا إلهَ إلَّا الله » وطُرُقُه المُوصِلةُ إليه تَعرَّض إليها المصنِّف رحمه الله ـ كما سيأتي، [انظر: الفصل ١١: «حكم النظر في آيات الله» (ص ١١٧)] ـ والعلمُ مطلوبٌ قبل القول والعمل، وقد بوَّب له البخاريُّ رحمه الله بذلك مُستدِلًّا بالآية، قال ابنُ المنيِّر رحمه الله: « أراد به أنَّ العلم شرطٌ في صحَّة القول والعمل، فلا يُعتبران إلَّا به؛ فهو متقدِّمٌ عليهما لأنه مصحِّحٌ للنيَّة المصحِّحةِ للعمل، فنبَّه المصنِّف على ذلك حتَّى لا يسبق إلى الذهن مِنْ قولهم: « إنَّ العلم لا ينفع إلَّا بالعمل » تهوينُ أمرِ العلم والتساهلُ في طلبه » [انظر: «فتح=

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى[1]: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ [نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾][2] ﴾ [المنافقون].

= الباري» لابن حجر (١/ ١٦٠)].

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٢) «م.ر.أ»: «إلخ».

الآية تضمَّنَتْ أَمْرَ المنافق مِنِ اختلافٍ بين ظاهره وباطنه، وقد شَهِد اللهُ على كذبِ المنافقين فيما أخبروا به ـ وإنْ كان له مطابَقةٌ للخارج ـ إلَّا أنهم لم يعتقدوا صحَّةَ ما يقولون ولا صِدْقَه، فكَشَفهم اللهُ وكذَّب اعتقادَهم، ولا شكَّ أنَّ ما يَستقِرُّ في القلب لا بُدَّ مِنْ ظهور مُوجَبه في القول والعمل كما قال بعضُ السلف: «مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ» [نَسَبه ابنُ مُفْلِح في «الآداب الشرعية» (١/ ١٣٦) لعثمان ﷺ]، وقد قال تعالى ـ في المنافقين ـ: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾ [محمد: ٣٠]، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٢٠)]: «وأساسُ النفاق الذي بُنِيَ عليه: أنَّ المنافق لا بُدَّ أَنْ تختلف سريرتُه وعلانِيَتُه وظاهرُه وباطنه، ولهذا يَصِفُهم اللهُ في كتابه بالكذب كما يَصِفُ المؤمنين بالصدق؛ قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [البقرة]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ﴾ [المنافقون]، وأمثالُ هذا كثيرٌ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجرات]، وقال: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ =

[الفصل ١٠: كفايةُ اليقينِ بإخبارِ الرسول][1]

مَنْ حَصَلَ لَهُ اليَقِينُ بِإِخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ[2] كَفَاهُ ذَلِكَ اليَقِينُ[3]؛ لِحَدِيثِ

= ﴿ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة]».

(١) «م.ف»: «حصول اليقين كفايةٌ».

(٢) «م.ر.ش، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٣) المصنِّف رحمه الله بعد تعرُّضه لشرط العلم بشهادة التوحيد نفيًا وإثباتًا وما ينافيه مِنَ الجهل بمعناها، انتقل إلى شرط الصدق في الإيمان بها، وذلك بتحقيقِ تواطؤ الظاهر والباطن وعدمِ المخالفة بين المَخْبَر والمَظهر، وإلَّا كان صاحبُه كاذبًا منافقًا، ثمَّ أردفهما رحمه الله بشرطٍ ثالثٍ مِنْ شروطِ شهادة التوحيد: اليقين الذي هو العلمُ الكامل التامُّ بمعنَى شهادةِ الحقِّ، بحيث لا يَحيكُ في صدر المسلم تردُّدٌ ولا يُزاحِمُه ريبٌ أو احتمالٌ، ولا يَرِدُ عليه شكٌّ في الإيمان بمدلولها، فإنَّ الإيمان لا يحتمل ما يُناقِضه في القلب، فلا يُغني فيه إلَّا علمُ اليقين الجازم والخالصِ مِنَ التردُّد والشكِّ والريب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]، ويُؤيِّدُ هذا المعنى قولُه ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢٢٤) باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دَخَل الجنَّةَ قطعًا، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه]. =

ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ[1]: .....

= وفي مَعْرِضِ بيانِ مُرادِ ابنِ مسعودٍ ﷺ مِنْ قوله: «زِدْنَا إِيمَانًا وَيَقِينًا وَفِقْهًا» [أخرجه اللَّالكائيُّ في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهل السنَّة» (٥/ ١٠١٣). وصحَّحه ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١/ ٤٨)]، قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٤٨)]: «اليقين هو أصلُ الإيمان؛ فإذا أَيْقَن القلبُ انبعثَتِ الجوارحُ كُلُّها لِلِقاء الله بالأعمال الصالحة حتَّى قال سفيانُ الثوريُّ: «لو أنَّ اليقين وَقَع في القلب كما ينبغي لَطَار اشتياقًا إلى الجنَّة وهربًا مِنَ النار» [أخرجه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٧/ ١٧)]».

وسيأتي المزيدُ مِنْ بيانِ مسألة اليقين عند قول المصنِّف رحمه الله في الفصل ٢٩: **«انعدام اليقين»**: «مَنْ عُدِمَ مِنْ إيمانِه اليقينُ..» [انظر: (ص ٢٢٥)].

هذا، والجديرُ بالمُلاحظة أنه إذا كان المصنِّف رحمه الله قد تَناوَل شرطَ العلم والصدق واليقين، إلَّا أنَّ بقيَّةَ شروطِ شهادة التوحيد التي لا تصحُّ الشهادةُ إلَّا بوجودها: مِنَ الإخلاص المُنافي للشرك، والمحبَّةِ المُنافية للبغض، والانقيادِ المُنافي للترك، والقَبولِ المُنافي للردِّ؛ فقَدِ احتوى مؤلَّفُه جملتَها في فصولٍ متفرِّقةٍ.

(١) هو **ضِمامُ بنُ ثعلبة** ﷺ مِنْ بني سعد بنِ بكرٍ، قَدِم وافدًا عن قومه سنةَ تسعٍ مِنَ الهجرة، وسألَ النبيَّ ﷺ عن شرائع الإسلام فأَسْلَم ثمَّ رَجَع إلى قومه وأظهر إسلامَه، فما أمسى ذلك اليومَ في حاضِرِه رجلٌ مُشْرِكٌ ولا امرأةٌ مُشْرِكةٌ، فما سُمِع بوافدٍ قَدِم أفضلَ مِنْ ضِمام بنِ ثعلبة ﷺ.

انظر ترجمته في: «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٢/ ٧٥١)، «أُسْد الغابة» (٣/ ٤٢) و«الكامل في التاريخ» (٢/ ٢٩٠) كلاهما لابن الأثير، «البداية والنهاية» لابن كثير (٥/ ٦٠)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٢١٠).

قَالَ أَنَسٌ(١) ﷺ(٢): «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي المَسْجِدِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاخَهُ فِي المَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟» قُلْنَا(٣): «هَذَا الرَّجُلُ الأَبْيَضُ المُتَّكِئُ»، فَقَالَ: «ابْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ(٤)»(٥)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَجَبْتُكَ(٦)»، فَقَالَ: «إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ، فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ»، فَقَالَ(٧): «سَلْ عَمَّا بَدَا

---

(١) هو الصحابيُّ أبو حمزة أنس بنُ مالك بنِ النضر الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجَّاريُّ المدنيُّ ثمَّ البصريُّ ﷺ، خادِمُ رسولِ الله ﷺ وأحَدُ المُكثِرين مِنَ الرواية عنه، كان عالِمًا مُقْرِئًا مُحدِّثًا، له فضائلُ، وكان آخِرَ مَنْ مات بالبصرة مِنَ الصحابة ﷺ سنةَ: (٩٣هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ١٧)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (١/ ١٠٩)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (٣/ ٣٩٥)، «الإصابة» لابن حجر (١/ ٧١)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٥٣).

(٢) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

(٣) عند البخاريِّ (١/ ١٤٨): «وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ».

(٤) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٩٥).

(٥) فيه نسبة الشخص إلى جدِّه إذا كان أشهرَ مِنْ أبيه، ومنه قولُه ﷺ يومَ حُنَين:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ

[«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٥٣)].

(٦) «م.ر»: «أَجَبْتُ».

(٧) «م.ر»: «قَالَ».

لَكَ»، فَقَالَ[١]: «أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»، [قَالَ: «أَنْشُدُكَ بِاللهِ تَعَالَى[٢]، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟» قَالَ: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»][٣]، قَالَ: «أَنْشُدُكَ[٤] بِاللهِ تَعَالَى، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟» قَالَ: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»، قَالَ: «أَنْشُدُكَ بِاللهِ تَعَالَى، آللهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟» قَالَ: «**اللَّهُمَّ نَعَمْ**»، قَالَ الرَّجُلُ: «آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ[٥]، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي

---

(١) «م.ف»: «قَالَ».

(٢) في قوله: «أنشدك بالله» دليلٌ على جواز القراءة والعَرْض على المحدِّث، ثمَّ الرواية عنه كما لو سَمِع منه، وهو قولُ جماعةٍ مِنْ أئمَّة الحديث وأهل العلم، [انظر: «شرح السنَّة» للبغوي (١/ ١٤)].

وقد جاء في «م.ر.ب»: «أُنْشِدُكَ» بضمِّ الألف وكسرِ الشين في المواضع الثلاثة، والصوابُ في ضبطها ما أَثْبَتُّه، ولفظُ: «تعالى» في المواضع الثلاثة مِنْ نصِّ المصنِّف رحمه الله مزيدةٌ لا تُوجَدُ في الروايات المخرَّجة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.ش».

(٤) «م.ر.ش»: «أُنْشِدُكَ» بضمِّ الألف وكسرِ الشين في هذا الموضعِ خاصَّةً، وفي المواضع الأخرى دون ضبطٍ، والصوابُ في ضبطها ما أَثْبَتُّه.

(٥) قوله: «آمَنْتُ بما جِئْتَ به» هو محَلُّ استدلال المصنِّف رحمه الله مِنْ هذه القصَّة، حيث إنَّ ضِمامًا رضي الله عنه حَضَر بعد إسلامه ـ وقِيلَ: قبل إسلامه ـ لِلِقاء النبيِّ ﷺ ومشافهتِه قَصْدَ التثبُّت مِنْ صحَّةِ ما بَلَغه عنه مِنْ شرائع الإيمان ليطمئنَّ قلبُه=

مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ[١]» رَوَاهُ البُخَارِيُّ[٢] وَمُسْلِمٌ[٣] وَغَيْرُهُمَا[٤].

= ويزداد يقينُه، [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٥٢)].

(١) هم بنو سعد بنِ بكر بنِ هوازن، ومنهم: حليمةُ السعدية ظِئْرُ النبيِّ ﷺ التي أرضعَتْه وأولادَها: عبد الله، وأُنَيْسة، والشَّيماء إخوة رسول الله ﷺ مِنَ الرضاعة، وقد جاءَتِ الشَّيماءُ يومَ حُنَيْنٍ فطَرَح لها ناحيةَ ردائه، وأَعْتَق لها سَبْيَ قومِها أجمعين، [انظر: «الاشتقاق» لابن دُرَيْد (٢٩١)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (٢٦٥)، «نهاية الأرب» للقلقشندي (٢٦٨)].

(٢) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٩٦).

(٣) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٤) مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «العلم» (١/ ١٤٨) بابُ ما جاء في العلم وقولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه]، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٦٩ ـ ١٧١) باب السؤال عن أركان الإسلام، وأبو داود في «الصلاة» (١/ ٣٢٦) بابُ ما جاء في المشرك يدخل المسجدَ، والبغويُّ في «شرح السنَّة» (١/ ١٢) مِنْ كتابِ «الإيمان»، مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ رضي الله عنه.

وجديرٌ بالإفادة أنَّ رواية البخاريِّ لم يَرِدْ فيها ذِكْرٌ للحجِّ، وإنما جاء سياقُ مسلمٍ ينصُّ عليه بقوله: «وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: «صَدَقَ».

وفي الحديث جملةٌ مِنَ الفوائد والأحكام ذَكَرها النوويُّ وابن حجرٍ ـ رحمهما الله ـ أمَّا ما يتَّصِل بهذا الموضوعِ فقال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١/ ١٧١)]=

[الفصل ١١: حكم[1] النظر في آيات الله]

يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ـ مَعَ تَصْدِيقِهِ وَجَزْمِهِ ـ أَنْ يَنْظُرَ فِي آيَاتِ اللهِ وَيَسْتَعْمِلَ عَقْلَهُ لِلْفَهْمِ[2] .....

= ـ نقلًا عن أبي عمرو بنِ الصلاح رحمه الله ـ ما نصُّه: «وفيه ـ أي: هذا الحديث ـ دلالةٌ لصحَّةِ ما ذَهَب إليه أئمَّةُ العلماء مِنْ أنَّ العوامَّ المقلِّدين مؤمنون، وأنه يُكتفى منهم بمجرَّدِ اعتقاد الحقِّ جزمًا مِنْ غيرِ شكٍّ وتزلزلٍ، خلافًا لَمَنْ أنكر ذلك مِنَ المعتزلة، وذلك أنه ﷺ قرَّر ضِمامًا على ما اعتمد عليه في تعرُّفِ رسالته وصِدْقِه ومجرَّدِ إخباره إيَّاه بذلك، ولم يُنْكِرْ عليه ذلك ولا قال: يجب عليك معرفةُ ذلك بالنظر في معجزاتي والاستدلالِ بالأدلَّة القطعية». **قلت**: وقد مضى بيانُه مفصَّلًا في الفصل ٦، [انظر مسألةَ إيمان المقلِّد في: (ص ٩٠)].

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ف»، وفي «م.ر»: «وجوب».

(٢) المصنِّف رحمه الله أراد بوجوب النظر ـ بعد تحصيل الإيمان والتصديق والاعتقاد الجازم ـ ذلك النظرَ المُفيدَ للعلم المبنيَّ على دليلٍ ينفع ويحصل به الهدى، وهو قائمٌ على التفكُّر والاعتقاد والاستحضار، وهي ضروبُ ذِكْرِ القلب:

ـ فالقرآن الكريم يأمر **بالنظر في مفعولاتِ** الله والتدبُّرِ في عظمته وجلاله، وفي جبروته ومَلَكوته، وفي خَلْقه وتدبيره، والتفكير في آياته في أرضه وسماواته وجميعِ مخلوقاته، ويُرْشِد إلى التأمُّل في أنواعِ آلائه وعظيمِ نَعْمائه على خَلْقه عامَّةً،=

.....

= وعلى الإنسان خاصَّةً بما سخَّر له منها، وما يسَّر له مِنْ أسباب الانتفاع بها، والاعتبارِ لِمَا يعطيه مِنَ الثواب لأوليائه المؤمنين مِنَ النصر والنِّعَم العاجلة، ومِنْ عقوبته لأعدائه المشركين به التي تدلُّ على التوحيد أعظمَ دلالةٍ، والتي تُبيِّنُ وحدانيتَه في الربوبية وانفرادَه بالألوهية أتمَّ بيانٍ، وهذا الضربُ هو أعظمُ الأذكار وأجَلُّها وأولاها وأحسنُها؛ لأنَّ العقيدة لا تَثْبت إلَّا بهذا التفكير، وبه يرسخ الإيمانُ والعلمُ في قلب العبد، ويحصل للناظر طمأنينةُ اليقين بحيث يكون كالجبال الراسيات لا تُزلزِله الشُّبَهُ والخيالات، بل لا يزداد ـ على تكرُّر الباطل والشُّبَه ـ إلَّا نموًّا وكمالًا؛ قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد].

ـ أمَّا **الاعتقاد** فهو متفرِّعٌ عن النظر والتدبُّر: وهو الاعتقاد الجازم بالإيمان بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ والقَدَرِ كُلِّه بالفهم والإدراك الصحيح، فهو اعتقادٌ يرسخ في النفوس وينطبع في العقول.

ـ وأمَّا **استحضار عظمة الله وقدرته وفضله ووعده ووعيده** وما ينبغي فعلُه استحقاقًا له فيما أذِنَ فيه بقلبٍ خالصٍ لوجهه الكريم فهو أساسُ التقوى وسِرُّ الخشية، ولا يَستمِرُّ دوامُه إلَّا إذا كان قائمًا على عقيدةٍ راسخةٍ متولِّدةٍ عن اطمئنان القلب ويقينه؛ لذلك كان الاستحضارُ متوقِّفًا على الاعتقاد الجازم وعلى التأمُّل والتفكير الذي هو طريق العلم الذي يُوجِبُ بَذْلَ الجهد في التألُّه له والتعبُّد للربِّ الكامل الذي له كُلُّ حمدٍ ومجدٍ وجلالٍ وجمالٍ؛ فالعلمُ لا بُدَّ فيه مِنْ إقرار القلب ومعرفته، وتحصيلِ مقتضاه قولًا وعملًا.

كَمَا تَجِبُ عَلَيْهِ [جَمِيعُ الوَاجِبَاتِ][1] فِي الإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١][2]، .....

(١) «م.ف»: «الوَاجِبَاتُ».

(٢) معنى الآية: أنَّ الله يُرْشِد عبادَه إلى التفكُّر في آلائه، والاعتبارِ فيما خَلَق في السماوات والأرض، والتأمُّلِ فيما فيها مِنَ الآيات الباهرة لذوي الألباب، الدالَّةِ على عظمةِ خالِقِها وكمالِه، وأنه المُستحِقُّ للعبودية وَحْدَه لا شريكَ له، وقد أشار إلى مِثْلِ ذلك في قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فُصِّلت: ٥٣]، وقد توعَّد ـ سبحانه وتعالى ـ مَنْ لم يَمتثِلْ لهذا الأمرِ بأنه قد يُفاجِئُه الموتُ ويقترب أجلُه قبل النظر فيما أمَرَ اللهُ أَنْ ينظر فيه، وهو في غفلةٍ مُعْرِضٌ؛ فلا يتمكَّن مِنِ استدراك الفارط؛ ففيه تنبيهٌ على وجوبِ المبادرة إلى الامتثال لأمر الله؛ قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

ويزيد تأكيدَ الوجوب قولُه ﷺ: «لَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ آيَةٌ وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠]» [أخرجه ابنُ حبَّان في «صحيحه» (٢/ ٣٨٧) مِنْ حديثِ عائشة ﵂. وصحَّحه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٠٦) رقم: (٦٨)].

والظاهر أنَّ الآياتِ التي استدلَّ بها المصنِّف ﵀ على وجوب النظر والاستدلال إنما يُحتجُّ بها على الوجوب لَمَنْ طَرَأ على فطرته ما يُفْسِدها أو يعكِّر صفوَها، أمَّا غيرُه فالمعرفةُ حاصلةٌ له بأصل الفطرة، لكِنْ يُستحَبُّ له النظرُ ويُرغَّب فيه؛=

[وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى][(١)]: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥﴾ [الطارق]، وَلِقَوْلِهِ[(٢)]: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤﴾ [عَبَسَ]، وَلِقَوْلِهِ[(٢)]: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝٢٠﴾ [الغاشية][(٣)].

= تثبيتًا للأصل وتفاديًا لأيِّ طارئٍ مُفْسِدٍ على الفطرة أو معكِّرٍ لها.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر».

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ر».

(٣) قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٤/ ٥٠٤)] عند هذه الآياتِ مِنْ سورة الغاشية ما نصُّه: «فنبَّه البدويَّ على الاستدلال بما يشاهده ـ مِنْ بعيره الذي هو راكبٌ عليه، والسماءِ التي فوق رأسه، والجبلِ الذي تُجاهَه، والأرضِ التي تحته ـ على قدرة خالقِ ذلك وصانعِه، وأنه الربُّ العظيم الخالق المتصرِّف المالك، وأنه الإلهُ الذي لا يَستحِقُّ العبادةَ سِواهُ. وهكذا أقسم ضِمامٌ في سؤاله على رسول الله ﷺ، كما رواه الإمامُ أحمد حيث قال: حدَّثنا هاشم بنُ القاسم: حدَّثنا سليمان ابنُ المغيرة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: «كُنَّا نُهينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ العَاقِلُ فَيَسْأَلَهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُ أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ»، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: «فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟» قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: «فَمَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟» قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: «فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟» قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: «فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَنَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ، آللهُ أَرْسَلَكَ؟» =

= قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا»، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: «فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا؟» قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: «فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: ثُمَّ وَلَّى فَقَالَ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ شَيْئًا»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ» [أخرجه مسلمٌ بنحوه في «الإيمان» (١/ ١٦٩ ـ ١٧١) باب السؤال عن أركان الإسلام، مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ ﷺ، وهو حديثُ ضِمَامٍ ﷺ المتقدِّم، انظر: (ص ١١٣)].

هذا، وقد اقتصر المصنِّف رحمه الله في استدلاله بالآيات على وجوب النظر بنوعِ طريقِ علمٍ واحدٍ مُوصِلٍ إلى توحيد الله سبحانه، المتمثِّلِ فيما أقامَهُ اللهُ مِنَ الأدلَّة الأُفُقية والنفسية التي تدلُّ على التوحيد أعظمَ دلالةٍ، وتشهد ـ بلسانِ حالِهَا ـ على لُطفِ صنعتِه وبديعِ حكمته وغرائبِ خَلْقِه، وهي النظرُ في مفعولات الله تعالى؛ ذلك لأنَّ مفعولاتِه تعالى تَستلزِمُ التدبُّرَ في أفعاله سبحانه؛ فمفعولاتُ اللهِ تعالى تدلُّ دلالةً جليَّةً على أفعال الله تعالى وصِفَاته، وذلك يقتضي ـ حتمًا ـ وجودَه وقدرتَه ومشيئتَه وعِلْمَه، وغيرَها مِنْ صفات الله تعالى؛ غير أنَّ مِنْ أعظمِ أنواعِ العلم التي تُرْشِد لتوحيده عزَّ وجلَّ: تدبُّرَ أسمائه وصِفَاتِه وأفعاله الدالَّة على كماله وعظمتِه وجلالِه؛ فإنها تُوجِبُ تعلُّقَ القلبِ به ومحبَّتَه والتألُّهَ له وَحْدَه لا شريكَ له، [انظر: (ص ١١٧) وما بعدها، و«تفسير السعدي» (٨٦٤)].

وقد أفصح ابنُ القيِّم رحمه الله عن طريقين إلى معرفة الله تعالى يأمر اللهُ بهما حيث=

.....

= قال رحمه الله في [«الفوائد» (٢٠)] ما نصُّه: «الربُّ تعالى يدعو عِبادَه في القرآن إلى معرفته مِنْ طريقين: أحَدُهما: النظر في مفعولاته، والثاني: التفكُّرُ في آياته وتدبُّرُها، فتلك آياته المشهودة وهذه آياته المسموعة المعقولة، فالنوع الأوَّل: كقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤] إلى آخِرِها، وقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران]، وهو كثيرٌ في القرآن. والثاني: كقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢؛ محمد: ٢٤]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وهو كثيرٌ - أيضًا -.

فأمَّا المفعولات فإنها دالَّةٌ على الأفعال، والأفعالُ دالَّةٌ على الصفات؛ فإنَّ المفعول يدلُّ على فاعلٍ فَعَله، وذلك يستلزم وجودَه وقدرتَه ومشيئتَه وعِلْمَه؛ لاستحالةِ صدور الفعل الاختياريِّ مِنْ معدومٍ أو موجودٍ لا قدرةَ له ولا حياةَ ولا عِلْمَ ولا إرادةَ، ثمَّ ما في المفعولات مِنَ التخصيصات المتنوِّعة دالٌّ على إرادة الفاعل وأنَّ فِعْلَه ليس بالطبع بحيث يكون واحدًا غيرَ متكرِّرٍ، وما فيها مِنَ المصالح والحِكَم والغايات المحمودة دالٌّ على حكمته تعالى، وما فيها مِنَ النفع والإحسان والخيرِ دالٌّ على رحمته، وما فيها مِنَ البطش والانتقام والعقوبة دالٌّ على غضبه، وما فيها مِنَ الإكرام والتقريب والعناية دالٌّ على محبَّته، وما فيها مِنَ الإهانة والإبعاد والخذلان دالٌّ على بُغضِه ومَقتِه، وما فيها مِن ابتداء الشيء في غاية النقص والضعف ثمَّ سَوْقِه إلى تمامه ونهايته دالٌّ على وقوع المَعاد، وما فيها مِنْ أحوال النبات والحيوان=

= وتصرُّفِ المياه دليلٌ على إمكان المَعاد، وما فيها مِنْ ظهور آثار الرحمة والنعمةِ على خَلْقه دليلٌ على صحَّة النبوَّات، وما فيها مِنَ الكمالات التي لو عَدِمَتْها كانَتْ ناقصةً دليلٌ على أنَّ مُعطِيَ تلك الكمالاتِ أحقُّ بها، فمفعولاتُه مِنْ أدلِّ شيءٍ على صِفاتِه وصدقِ ما أخبرَتْ به رُسُلُه عنه؛ فالمصنوعاتُ شاهدةٌ تصدِّق الآياتِ المسموعات، والآياتُ المسموعات منبِّهةٌ على الاستدلال بالآيات المصنوعات؛ قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣]، أي: أنَّ القرآن حقٌّ، فأَخْبَر أنه لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرِيَهم مِنْ آياته المشهودةِ ما يبيِّن لهم أنَّ آياتِه المتلوَّةَ حقٌّ، ثمَّ أَخْبَر بكفايةِ شهادته على صحَّةِ خبره بما أقام مِنَ الدلائل والبراهينِ على صِدْقِ رسوله؛ فآياتُه شاهدةٌ بصدقه، وهو شاهدٌ بصدقِ رسوله بآياته، وهو الشاهد والمشهود له، وهو الدليل والمدلول عليه؛ فهو الدليلُ بنفسه على نفسه، كما قال بعضُ العارفين: كيف أطلب الدليلَ على مَنْ هو دليلٌ على كُلِّ شيءٍ؟! فأيُّ دليلٍ طلَبْتَه عليه وجَدْتَه أظهرَ منه؛ ولهذا قال الرُّسُلُ لقومهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فهو أعرفُ مِنْ كُلِّ معروفٍ وأبينُ مِنْ كُلِّ دليلٍ؛ فالأشياءُ عُرِفَتْ به في الحقيقة، وإنْ كان عُرِف بها في النظر والاستدلال بأفعاله وأحكامِه عليه».

[الفصل ١٢: طريقة النظر][1]

النَّظَرُ الوَاجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ هُوَ: النَّظَرُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا القُرْآنُ كَمَا فِي الآيَاتِ المُتَقَدِّمَةِ[2]؛ .....

---

(١) «م.ف»: «النظر الواجب على المكلَّف».

(٢) المصنِّف رحمه الله أرشد إلى تأمُّلٍ مخصوصٍ دَعَا إليه القرآنُ الكريم، وذلك بالنظر الهادف في كتاب الله اعتبارًا وتدبُّرًا؛ فإنه نظرٌ يرفع الغفلةَ عن القلب، وتأمُّلٌ يُوقِظُ النفسَ ويسلك بها سبيلَ المُهْتَدين؛ ليخرج المرءُ مِنْ زمرةِ مَنْ وَصَفهم اللهُ تعالى بقوله: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف]؛ لذلك كان ما يحصل به النورُ والهدى إنما هو بذكر الله وما نَزَل مِنَ الحقِّ؛ كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى]، وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة].

غير أنَّ الناظر في المطالب العلمية يحتاج إلى أَنْ يظفر بالدليل الهادي للَّتي هي=

= أقومُ، ولا يمكنه إلَّا إذا وَضَع الكَلِمَ مواضعَه، وفَهِمَ مقصودَ الدليل ليهتديَ بالقرآن، مع الإقبال على الذكرى بسلامة القلب وصحَّةِ الاستعداد وحُسْنِ إلقاء السمع والإصغاء؛ مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق]، فإذا حاد عن فهم مقصوده أو حرَّف الكَلِمَ عن مواضعه أو لم يتَّصِفْ بما تضمَّنَتْه الآيةُ السابقةُ مِنْ شروط الانتفاع بالدليل الهادي إلى صراطٍ مستقيمٍ فلا ينتفع به ولا يهتدي، بل يَزيغ به أو يَضِلُّ ويكون مِنَ الظالمين الخاسرين؛ قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

وقد أفصح ابنُ تيمية رحمه الله عن العلاقة التلازمية ـ في تحقيق المطالب العلمية ـ بين العلم النظريِّ والضروريِّ حيث قال في [«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٩)] ما نصُّه: «إنَّ الطالب للعلم بالنظر والاستدلال والتفكُّرِ والتدبُّر لا يحصل له ذلك إنْ لم ينظر في دليلٍ يُفيدُه العلمَ بالمدلول عليه، ومتى كان العلمُ مستفادًا بالنظر فلا بُدَّ أنْ يكون عند الناظر مِنَ العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصولُه إلى نظرٍ، فيكون ذلك المعلومُ أصلًا وسببًا للتفكُّر الذي يطلب به معلومًا آخَرَ؛=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦](١).

= ولهذا كان الذِّكْرُ متعلِّقًا بالله لأنه ـ سبحانه ـ هو الحقُّ المعلوم، وكان التفكُّر في مخلوقاته كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

(١) قال ابنُ العربيِّ رحمه الله في [«أحكام القرآن» (٢/ ٩٠٥)]: «ليس يريد بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ مجرَّدَ الإصغاء فيحصل العلمُ له بظاهر القول، وإنما أراد به فَهْمَ المقصود مِنْ دلالته على النبوَّة، وفَهْمَ المقصود به مِنَ التكليف؛ ولم يكن يخفى على العربِ وجهُ الإعجاز فيه وطريقُ الدلالة على النبوَّة؛ لكونه خارجًا عن أساليبِ فصاحة العرب في النظم والنثر، والخُطَبِ والأراجيز، والسجعِ والأمثال، وأنواعِ فصلِ الخطاب؛ فإنْ خَلَق اللهُ له العلمَ بذلك والقَبولَ له صارَ مِنْ جملة المسلمين، فإنْ صُدَّ بالطبعِ ومُنِع بالختمِ وحَقَّ عليه بالكفر القولُ رُدَّ إلى مَأْمَنِه».

قلت: والتدبُّر في القرآن العظيمِ والتأمُّلُ في آياته ـ نظمًا ومعنًى ـ يحصل به العلمُ بالتوحيد ـ مِنْ خلالِ تفاصيله وجُمَلِه ـ ما لا يحصل بغيره، فهو أفضلُ الأذكارِ مِنْ طريق النظر؛ فالقرآنُ تَضمَّن الذِّكْرَ القلبيَّ بضروبه واللسانيَّ والعلميَّ على أكملِ بيانٍ وأوضحِ برهانٍ.

[الفصل ١٣: وسائلُ إزالةِ الشُّبُهات][1]

مَنْ عَرَضَتْ لَهُ شُبْهَةٌ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى إِزَالَتِهَا: بِالنَّظَرِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسُؤَالِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ[2]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ

---

(١) «م.ر»: «إزالة الشُّبُهات»، «م.ف»: «إزالة الشبهة بالنظر».

(٢) المصنِّف رحمه الله ـ بعد أَنْ بيَّن ما يزيد في اليقين ويُقوِّي الإيمانَ، وذلك بالنظر في آيات الله المشهودةِ والتفكُّرِ في آياته المسموعة المعقولة ـ أراد الإشارةَ والتنبيه إلى ما يعكِّر صفاءَ العقيدة ويدفع بالإنسان إلى الشكِّ والحيرة ومختلفِ مكايد الشيطان وشَرَكِه؛ لذلك تَناوَل بالذِّكر ما يحفظ للمرء عقيدتَه ويسلِّم قلبَه مِنَ الوساوس الإبليسية، والتلبيساتِ والخطرات الشيطانية.

هذا، والمعلوم أنَّ الذي يجب عليه إزالةُ الشبهة إذا عَرَضَتْ له إنما هو الشاكُّ الحائر الذي لم يعرف الحقَّ مِنَ الضلال، وهو مُريدٌ للهدى ومُؤْثِرٌ له وصادقٌ في طلبه؛ فهذا الذي إذا تَبيَّن له الحقُّ فحَرِيٌّ باتِّباعه؛ إذِ الشارعُ أَمَر بالعلم والتعلُّم وسؤالِ أهل الذِّكر، ويسَّر القرآنَ وبيَّنه لِمَنْ صلحَتْ نيَّتُه وحَسُنَتْ سريرتُه؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل]. =

عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس: ٩٤]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣؛ الأنبياء: ٧][(١)].

= وهذا بخلاف **الشاكِّ المُعْرِض** عن طلب الحقِّ وغيرِ المجتهد في السعي إلى معرفته، ولا يحدِّثُ نَفْسَه بغيرِ ما هو عليه؛ فهذا لا يُوفَّقُ ـ غالبًا ـ لمعرفة الحقِّ والانتفاع به.

أمَّا **المعاند** فليس بشاكٍّ لأنه يترك الحقَّ بعد معرفته وعلمِه به، ويرضى بما هو عليه مِنَ الباطل والضلالة، فهذا يُستبعَدُ رجوعُه لتركِه للحقِّ بعد ما تَبيَّن له، [انظر: «تفسير السعدي» (٣٥)].

(١) في الآيات السابقةِ إرشادُ الشاكِّين والمرتابين ممَّنْ لا يعلم الشرائعَ والأحكامَ إلى الرجوع إلى أهل العلم بسؤالهم عمَّا عَرَض لهم مِنْ شبهاتٍ وشكوكٍ لإزالتها عن أنفسهم وإذهابِ جملتها بالدليل والبرهان، هذا مِنْ جهةٍ.

ومِنْ جهةٍ ثانيةٍ فإنَّ أهل الذِّكر في الآية ـ وإنْ كان المرادُ بهم أهلَ الكتاب ـ إلَّا أنَّ أفضلَ أهلِ الذِّكْر ـ على الحقيقة ـ هم أهلُ هذا القرآن؛ فهُمْ أَوْلى مِنْ غيرهم بهذا الاسم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر]؛ ففي القرآن الكريمِ ذِكْرُ ما يحتاج إليه العبادُ مِنْ أمور دِينِهم ودُنْياهم، ومَعادِهم ومَعاشهم، الظاهرةِ والباطنة.

ومِنْ جهةٍ ثالثةٍ فإنَّ الآياتِ تُفيدُ بأنَّ أَجَلَّ أنواعِ العلوم وأعلاها هو العلمُ بكتاب اللهِ=

[الفصل ١٤: الاستعاذة بالله مِنَ الخَطَرات][1]

مَنْ وَرَدَتْ عَلَى قَلْبِه خَطَرَاتٌ[2] .....

= المنزَّل، وأنَّ عمومَ هذه الآياتِ فيها مدحُ أهلِ العلم وتعديلٌ لهم وتزكيةٌ بما يحملونه مِنْ شرائعِ الإسلام وشُعَب الإيمان علمًا وعملًا، وأنهم مُؤْتَمَنون على وحي الله: على تفسيره وحفظِه والعملِ والحكم به والاحتكام إليه؛ لذلك فهُمْ مأمورون بالاتِّصاف بصفات الكمال دِينًا وخُلُقًا وسيرةً وأدبًا.

(١) «م.ر»: «الاستعاذة مِنَ الخَطَرات»، «م.ف»: «الاستعاذة بالله للتحصُّن به».

(٢) الخاطر: هو ما يتحرَّك في القلب مِنْ رأيٍ أو معنًى لا عَمَلَ للعبد فيه، قال الجرجانيُّ رحمه الله في [«التعريفات» (٩٥)] ما نصُّه: «وما كان خطابًا فهو أربعةُ أقسامٍ:

ربَّانيٌّ: وهو أوَّل الخواطر، وهو لا يخطئ أبدًا، وقد يُعْرَف بالقوَّة والتسلُّط وعدمِ الاندفاع.

ومَلَكيٌّ: وهو الباعث على مندوبٍ أو مفروضٍ، ويُسمَّى: إلهامًا.

ونفسانيٌّ: وهو ما فيه حظُّ النفس، ويُسمَّى: هاجسًا.

وشيطانيٌّ: وهو ما يدعو إلى مخالفة الحقِّ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]».

قلت: والخطاب الشيطانيُّ الوارد على القلب، الداعي إلى مخالفة الحقِّ واتِّباعِ الضلالة والباطلِ هو المقصودُ مِنْ نصِّ المؤلِّف، ومَهَمَّةُ العدوِّ الشيطانيِّ مِنَ الجنِّ=

.....

= تكمن في الوسوسة بالتشكيك والذبذبة والتردُّد الذي يقع في صدر المؤمن، وهو يسعى بالفساد والإغواء، فبابُ وسوسة الشيطانِ غيرُ محدودٍ، فهو لا يزال يُوَسْوِسُ للمؤمن ليؤدِّيَ به إلى الحيرة والضلال، لكِنْ يُدْفَعُ خطرُ الشيطان بالإعراض عن الإصغاء إلى وسوسته، والاشتغالِ بأمرٍ سِواها، والمبادرةِ إلى قطعها بالاستعاذة منه بالله تعالى وبالذِّكْر وما ثَبَت في السنَّة الصحيحة؛ لأنَّ كيد الشيطان ضعيفٌ.

أمَّا العدوُّ الشيطانيُّ مِنَ الإنس فاتِّقاؤه يحتاج إلى مصانعةٍ وصبرٍ عليه بمُقابَلةِ إساءته بالإحسان إليه حتَّى تذهب عداوتُه وتُكْسَب صداقتُه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فُصِّلَتْ]، [انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٣)، «تفسير ابن باديس» (٤٩)].

قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«زاد المَعاد» (٢/ ٤٦٢)]: «ولمَّا كان الشيطانُ على نوعين: نوعٍ يُرى عيانًا وهو شيطانُ الإنس، ونوعٍ لا يُرى وهو شيطان الجنِّ؛ أَمَر ـ سبحانه وتعالى ـ نبيَّه ﷺ أَنْ يكتفيَ مِنْ شرِّ شيطان الإنس بالإعراض عنه والعفوِ والدفعِ بالتي هي أحسنُ، ومِنْ شيطان الجنِّ بالاستعاذة بالله منه والعفو، وجَمَع بين النوعين في سورة الأعراف [يعني: قولَه تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾]، وسورةِ المؤمنين [يعني: قولَه تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾﴾]، وسورةِ فُصِّلت=

= [يعني: قولَه تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾]، والاستعاذةُ في القراءة والذِّكْر أبلغُ في دفعِ شرِّ شياطين الجنِّ، والعفوُ والإعراض والدفع بالإحسان أبلغُ في دفعِ شرِّ شياطين الإنس، قال:

فَمَا هُوَ إِلَّا الإِسْتِعَاذَةُ ضَارِعًا أَوِ الدَّفْعُ بِالحُسْنَى هُمَا خَيْرُ مَطْلُوبِ

فَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ شَرِّ مَا يُرَى وَذَاكَ دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ شَرِّ مَحْجُوبِ».

ومِنْ قبيلِ ما يَجِدُه العبدُ في قلبه مِنْ وساوسَ مختلفةٍ مولَّدةٍ مِنْ فعل الشيطان الجنِّيِّ وتسويلِه على إيمان العبد: ما يدور في النفس ويَعْلَق في الذهن مِنْ شكوكٍ وشبهاتٍ، وقد نبَّه العلماءُ على ذلك وأبانوا مسلكَ النجاة فيها والخلوصِ منها، قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٨٢)]: «وكثيرًا ما تَعْرِض للمؤمن شُعْبةٌ مِنْ شُعَبِ النفاق ثمَّ يتوب اللهُ عليه، وقد يَرِدُ على قلبه بعضُ ما يُوجِبُ النفاقَ ويدفعه اللهُ عنه، والمؤمنُ يُبتلى بوساوس الشيطان وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدرُه، كما قالَتِ الصحابةُ: «يا رسول الله، إنَّ أحَدَنا لَيَجِدُ في نَفْسِه ما لَأَنْ يَخِرَّ مِنَ السماء إلى الأرض أحَبُّ إليه مِنْ أَنْ يتكلَّم به»، فقال: «ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ» [أخرج كلامَ الصحابة إسحاقُ بنُ راهويه في «مسنده» (٣/ ١٠٢٢، ١٠٣٩) مِنْ حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأخرج جوابَ النبيِّ ﷺ مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٥٣) بابُ بيانِ الوسوسة في الإيمان وما يقولُه مَنْ وَجَدها، مِنْ حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، وفي روايةٍ: «ما يتعاظم أَنْ يتكلَّم به»، قال: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ» [أخرج كلامَ الصحابة مسلمٌ (٢/ ١٥٣) مِنْ حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرج كلامَ النبيِّ أبو داود في «النوم» (٥/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧)=

= بابٌ في ردِّ الوسوسة، مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ ﷺ، وانظر تحقيقَ كتابِ «الإيمان» للألباني (١٠٢)]، أي: حصولُ هذا الوسواسِ مع هذه الكراهةِ العظيمة له ودفعِه عن القلب هو مِنْ صريح الإيمان، كالمجاهد الذي جاءه العدوُّ فدَافَعه حتَّى غَلَبَه؛ فهذا أعظمُ الجهاد، و«الصريحُ»: الخالص كاللبن الصريح، وإنما صار صريحًا لمَّا كرهوا تلك الوساوسَ الشيطانية ودفعوها؛ فخَلَص الإيمانُ فصار صريحًا، ولا بُدَّ لعامَّة الخَلْق مِنْ هذه الوساوس: فمِنَ الناس مَنْ يجيبها فيصير كافرًا أو منافقًا، ومنهم مَنْ قد غَمَر قلبَه الشهواتُ والذنوبُ فلا يُحِسُّ بها إلَّا إذا طَلَب الدِّينَ، فإمَّا أَنْ يصير مؤمنًا وإمَّا أَنْ يصير منافقًا؛ ولهذا يَعْرِض للناس مِنَ الوساوس في الصلاة ما لا يَعْرِض لهم إذا لم يُصَلُّوا؛ لأنَّ الشيطان يكثر تعرُّضَه للعبد إذا أراد الإنابةَ إلى ربِّه والتقرُّبَ إليه والاتِّصال به؛ فلهذا يَعْرِض للمُصلِّين ما لا يَعْرِض لغيرهم، ويَعْرِض لخاصَّةِ أهل العلم والدِّين أَكْثَرَ ممَّا يَعْرِض للعامَّة؛ ولهذا يُوجَدُ عند طُلَّاب العلم والعبادة مِنَ الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم؛ لأنه لم يسلك شَرْعَ اللهِ ومنهاجَه، بل هو مُقْبِلٌ على هَوَاهُ في غفلةٍ عن ذِكْرِ ربِّه، وهذا مطلوبُ الشيطان، بخلاف المتوجِّهين إلى ربِّهم بالعلم والعبادة؛ فإنه عدوُّهم يطلب صدَّهم عن الله؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]؛ ولهذا أُمِر قارئُ القرآن أَنْ يستعيذ بالله مِنَ الشيطان الرجيم؛ فإنَّ قراءة القرآن على الوجه المأمورِ به تُورِثُ القلبَ الإيمانَ العظيم وتزيده يقينًا وطمأنينةً وشفاءً، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]،=

.....

= وقال تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤﴾ [التوبة]، وهذا ممَّا يجده كُلُّ مؤمنٍ مِنْ نفسه؛ فالشيطانُ يريد بوساوسه أَنْ يشغل القلبَ عن الانتفاع بالقرآن؛ فأَمَر اللهُ القارئَ إذا قَرَأ القرآنَ أَنْ يستعيذ منه؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ۝١٠٠﴾ [النحل]؛ فإنَّ المستعيذ بالله مستجيرٌ به لاجئٌ إليه مستغيثٌ به مِنَ الشيطان، فالعائذُ بغيره مستجيرٌ به، فإذا عاذ العبدُ بربِّه كان مستجيرًا به متوكِّلًا عليه؛ فيُعيذُه اللهُ مِنَ الشيطان ويُجيرُه منه؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ۝٣٤ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۝٣٥ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٣٦﴾ [فُصِّلَتْ]، وفي «الصحيحين» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الأدب» (١٠/ ٥١٨) باب الحذر مِنَ الغضب، ومسلمٌ في «البرِّ والصِّلَة والآداب» (١٦/ ١٦٣) باب فضلِ مَنْ يملك نَفْسَه عند الغضب، وبأيِّ شيءٍ يذهب الغضبُ، مِنْ حديثِ سليمان بنِ صُرَدٍ ﷺ]، فأَمَر سبحانه بالاستعاذة عند طلبِ العبد الخيرَ لئلَّا يَعوقه الشيطانُ عنه، وعند ما يَعْرِض عليه مِنَ الشرِّ ليدفعه عنه عند إرادة العبد للحسنات، وعندما يأمره الشيطانُ بالسيِّئات؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ الشَّيْطَانُ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟ فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ» [سيأتي تخريجه،=

مِنْ دُونِ شُبْهَةٍ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَقُلْ: «آمَنْتُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ»؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾ [فصلت]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ(١) ﷺ(٢) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي

= انظر: (ص ١٣٥)]، فأَمَر بالاستعاذة عندما يطلب الشيطانُ أَنْ يُوقِعه في شرٍّ أو يمنعَه مِنْ خيرٍ كما يفعل العدوُّ مع عدوِّه».

هذا، وعمومات التكليف مِنَ الكتاب والسنَّة تأمر المسلمَ بالعزم واليقين والثباتِ عليهما لأنهما سبيلَا النجاة مِنْ خطر الوسواس الخنَّاس مِنَ الجِنَّة والناس؛ فاليقينُ لا يُزال بالشكِّ، والعزمُ لا يَثنيه التردُّدُ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وامتدح اللهُ تعالى بعضَ الرُّسُل بالعزم وأَمَر بالاقتداء بهم؛ قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ لذلك كانَتْ كُلُّ التكاليف مبنيَّةً على اليقين والعزم، سواءٌ في **العقائد والعبادات** التي رُكْنُها النيَّةُ، والشرطُ في النيَّة: الجزمُ واليقين، وكذلك **المعاملات** مبناها الجزمُ، سواءٌ كانَتْ في المعاملات المالية أو غير المالية، فيُؤاخَذُ في البعض في الهزل والمزاح كالنكاح والطلاق والرجعة والعتاق.

فالحاصل: أنَّ قلب المؤمن يتجرَّد مِنْ مجال الشكِّ ويخلو مِنْ محلِّ الذبذبة إذا حقَّق شَرْطَ التكليف المتمثِّل في العزم واليقين؛ فالقيامُ بهذا الشرطِ قضاءٌ لنوازع الوسوسة والتردُّد.

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٧٦).

(٢) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: «مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟» حَتَّى يَقُولَ لَهُ: «مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟» فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ»[(١)]، وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: «فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ[(٢)]»[(٣)][(٤)].

---

(١) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاريُّ في «بدء الخَلْق» (٦/ ٣٣٦) بابُ صفةِ إبليس وجنودِه، ومسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٥٤) بابُ بيانِ الوسوسة في الإيمان وما يقوله مَنْ وَجَدها، وغيرُهما مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ.

(٢) كذا في مسلم (٢/ ١٥٤)، وأحمد (٢/ ٣٣١)، مِنْ حديث أبي هريرة ﷺ. وفي «م.ر.أ»: «**وَرَسُولِهِ**»، وهو لفظُ أحمد (٥/ ٢١٤) مِنْ حديثِ خزيمة الأنصاريِّ ﷺ. وأمَّا مسلمٌ (٢/ ١٥٣) ففيه: «**فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ**» فحَسْبُ.

(٣) أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤) بابُ بيانِ الوسوسة في الإيمان وما يقوله مَنْ وَجَدها، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ.

(٤) قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«الفوائد» (١٧٥)]: «والذي يُلقيهِ الشيطانُ في النفس لا يخرج عن الفكر فيما كان ودَخَل في الوجود: لو كان على خلاف ذلك، وفيما لم يكن: لو كان: كيف كان يكون؟ أو فيما يملك الفكرَ فيه مِنْ أنواع الفواحش والحرام، أو في خيالاتٍ وهميةٍ لا حقيقةَ لها، أو في باطلٍ، أو فيما لا سبيلَ إلى إدراكه مِنْ أنواعِ ما طُوِي عنه علمُه، فيُلقيهِ في تلك الخواطر التي لا يبلغ منها غايةً، ولا يقف منها على نهايةٍ؛ فيجعل ذلك مجالَ فِكْرِه ومسرحَ وهمِه.

وجماعُ إصلاحِ ذلك: أَنْ تشغل فِكْرَك في **باب العلوم والتصوُّرات**: بمعرفةِ ما يَلْزَمك مِنَ التوحيد وحقوقه، وفي الموت وما بعده إلى دخول الجنَّة والنار، وفي =

.....

= آفات الأعمال وطُرُق التحرُّز منها، وفي باب الإرادات والعزوم: أَنْ تشغل نَفْسَك بإرادةِ ما ينفعك إرادتُه، وطرحِ إرادةِ ما يضرُّك إرادتُه».

وقد أَوْضَح ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الشُّبَه والخواطر تَرِدُ على نوعين:

فمنها ما يَرِدُ على العلم الضروريِّ الفطريِّ، ومنها ما يَرِدُ على العلم النظريِّ الكسبيِّ.

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الشبهة القادحة في العلم الضروريِّ لا تُزالُ بالنظر والاستدلال ولا تُدْفَعُ بالبرهان، وإنما تزول بالاستعاذة بالله تعالى.

ويُشْبِهُ هذا النوعَ ما يَعْرِض لكثيرٍ مِنَ الناس في العبادات حتَّى يشكِّكه الشيطانُ في صلاته ونيَّته ووضوئه ونحوِ ذلك ممَّا هو مِنَ العلم الحسِّيِّ الضروريِّ؛ فهذا ـ أيضًا ـ لا يتوقَّف على النظر والاستدلال، بل يُدْفَعُ بالاستعاذة بالله منه والانتهاءِ عنه.

أمَّا النوع الثاني الذي يحتاج إلى نظرٍ واستدلالٍ وبرهانٍ فهو العلم النظريُّ الكسبيُّ، ويُخاطَبُ بالبرهان مَنْ كانت عنده مقدِّماتٌ علميةٌ، وكان ممَّنْ يمكنه أَنْ ينظر فيها ويَستدِلَّ بها ليُفيدَه العلمَ بغيرها، أمَّا مَنْ يفتقر إلى تلك المقدِّماتِ العلمية، أو لم يكن قادرًا على النظر والاستدلال؛ فلا يُخاطَبُ بذلك.

وعلَّل رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ هذه الوجوهَ كلَّها مِنَ المطالب الشرعية، فقَدْ أَمَر اللهُ بالإيمان والعلم، وأَمَر بالاستعاذة منه، وأَمَر بالانتهاء عنه؛ ولا طريقَ لنيل المطلوب مِنَ النجاة والسعادة إلَّا بما أَمَر به تعالى، لا طريقَ غيرُ ذلك، [انظر: «درء تعارُض العقل والنقل» لابن تيمية (٣/ ٣٠٨ ـ ٣١٨)].

[الباب الثاني]

بيان معنى الإسلام

ويَشتمِل على خمسة فصول:

- [الفصل ١٥: الإسلامُ بمعنَى الدِّين]
- [الفصل ١٦: الإسلامُ بمعنَى الانقيادِ والإخلاص]
- [الفصل ١٧: تسميةُ الدِّينِ بالإسلام]
- [الفصل ١٨: الإسلامُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة]
- [الفصل ١٩: الإسلام بمعنى الاستسلام]

[الفصل ١٥: الإسلامُ بمعنَى الدِّين][1]

يَجِيءُ لَفْظُ الإِسْلَامِ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ ـ مُرَادًا بِهِ: الدِّينُ كُلُّهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ العَقَائِدِ وَالأَعْمَالِ وَالأَحْكَامِ[2]؛ .....

---

(١) هذا عنوانٌ فرعيٌّ في «م.ر».

(٢) يُطْلَقُ لفظُ «الإسلام» على أحكام الدِّين جميعًا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران]، وهذه الآيةُ والآيةُ الأولى التي استدلَّ بها المصنِّف رحمه الله تدلَّان على معنًى أَوْسَعَ مِنْ مُرادِ المصنِّف، وهو عمومُ ما بَعَثَ اللهُ به الأنبياءَ والمُرْسَلين مِنْ أوَّلِهم إلى آخِرِهم كما بيَّنه ابنُ تيمية رحمه الله حيث قال في [«مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٥)]: «ولهذا كان رأسُ الإسلام: شهادةَ أَنْ «لا إله إلَّا الله»، وهي متضمَّنةٌ عبادةَ اللهِ وَحْدَه وتَرْكَ عبادةِ ما سِواه، وهو الإسلامُ العامُّ الذي لا يقبل اللهُ مِنَ الأوَّلين والآخِرين دينًا سِواه» [وانظر ـ أيضًا ـ: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٦٠)]، وقال ابنُ كثير رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ٣٥٤)] عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ما نصُّه: «إخبارٌ منه تعالى بأنه لا دِينَ عنده يقبله مِنْ أحَدٍ سوى الإسلام، وهو اتِّباعُ الرُّسُل فيما بَعَثَهم اللهُ به في كُلِّ حينٍ حتَّى خُتِموا بمحمَّدٍ ﷺ»؛ فإنَّ هذا المعنى العامَّ للإسلام لا يُنافي الاستدلالَ به على خصوص الإسلام الذي جاء به النبيُّ ﷺ، وهذا المقصودُ هو الأقربُ إلى مُرادِ المصنِّف رحمه الله لعدَمِ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، [وَقَوْلِهِ تَعَالَى][(١)]: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣][(٢)]، .....

= التعارض بين جنس الإسلام وآحاده أو أفراده، علمًا أنَّ المصنِّف رحمه الله ساقَ حديثَ ابنِ عمر رضي الله عنهما، وفيه دلالةٌ ـ أيضًا ـ على إرادة الدين كُلِّه وإنْ أُطْلِق فيه لفظُ «الإسلام» على بعضِ أحكام الدين وقواعده؛ ذلك لأنَّ الإسلام الذي هو الدينُ كُلُّه بُنِيَ على هذه الخمس؛ ولهذا سُمِّيَتْ: **قواعدَ الإسلام وأركانَه**.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.أ»، وفي «م.ف»: «وَلِقَوْلِهِ».

(٢) وفي الآيتين اللَّتَيْن استدلَّ بهما المصنِّف رحمه الله، أخبر اللهُ عزَّ وجلَّ أنَّ الدِّين الذي رَضِيَهُ لعباده ويقبله منهم هو الإسلام، وهو المنهاج الذي أسلَمْنا لله تعالى بالإيمانِ به والانقيادِ له؛ فهو دينُ اللهِ الذي أَرْسَلَ به جميعَ رُسُله، وهو وسطٌ بين الغُلُوِّ والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقَدَر، وبين الأمن واليأس، ولن يكون الدِّينُ في مَحَلِّ القَبول والرضى إلَّا بانضمام التصديق إلى العمل، [انظر: «شرح السنَّة» للبغوي (١/ ١١)].

والإسلام ـ بهذا المعنى الواسع ـ يَشْمَلُ جميعَ أمورِ الدِّين مِنَ العقائد والأحكام والأعمال التي بُعِثَ بها النبيُّ ﷺ مِنْ «وظائفِ العبادات الظاهرة والباطنة: مِنْ عقود الإيمان ابتداءً وحالًا ومآلًا، ومِنْ أعمال الجوارح، ومِنْ إخلاص السرائر، والتحفُّظِ مِنْ آفات الأعمال» [«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٢٥)]. ولا طريقَ إلى هذا الدِّينِ بجميعِ شرائعه إلَّا مِنْ جهةِ النبيِّ محمَّدٍ ﷺ؛ فمَنْ لقي اللهَ بعد بعثةِ محمَّدٍ ﷺ بدينٍ غيرِ شريعته المنزَّلة التي اختارها اللهُ له ورَضِيَها فليس بمتقبَّلٍ بل مردودٌ؛=

وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...»[1] إلخ.

= لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقولِه ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» [أخرجه مسلمٌ في «الأقضية» (١٢/١٦) بابُ نقضِ الأحكام الباطلة ورَدِّ مُحْدَثات الأمور، مِنْ حديثِ عائشة رضي الله عنها].

(١) سبق تخريجه، انظر: (ص ٦٣).

[الفصل ١٦: الإسلامُ بمعنَى الانقيادِ والإخلاص][1]

الإِسْلَامُ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ الدِّينُ مَعْنَاهُ: الِانْقِيَادُ للهِ تَعَالَى ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَالإِخْلَاصُ لَهُ فِيهِمَا[2]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النساء][3]،

---

(١) «م.ر.ب»: «وبمعنَى الانقيادِ والإخلاص»، وفي «م.ف»: «الإسلام هو الانقياد».

(٢) لفظ «الإسلام» يتضمَّن معنى الانقياد والطاعة والخضوع والاستسلامِ والإخلاص، مع التجرُّد والتعرِّي مِنَ الآفات المُعارِضة لهذا الخضوعِ والإخلاص؛ فالإسلامُ لله تعالى معناه: الانقيادُ لأمرِ اللهِ والتبرُّؤُ مِنَ الأنداد، وهو معنَى شهادةِ أَنْ: «لا إله إلَّا الله» ـ كما تقدَّم ـ؛ لذلك كان لفظُ «الإسلام» نقيضًا لِلَفْظِ «الشرك» كما أنَّ الإيمان ضِدُّه الكفر؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الشُّعَراء]، أي: أَنْ يكون بقلبٍ سليمٍ مِنَ الأنداد والنظائر، مُخْلِصٍ لله تعالى ومُتَّبِعٍ لشريعةِ نبيِّه ﷺ، وهُما شَرْطَا قَبولِ الأعمال ـ كما سيأتي ـ.

(٣) قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ٥٥٩)]: «﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [النساء: ١٢٥]: أَخْلَصَ العملَ لربِّه عزَّ وجلَّ فعَمِلَ إيمانًا واحتسابًا. ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ أي: اتَّبع في عَمَلِه ما شَرَعَه اللهُ له، وما أَرْسَلَ به رسولَه مِنَ الهدى ودينِ الحقِّ، وهذان الشرطان لا يصحُّ عَمَلُ عاملٍ بدونهما، أي: يكون خالصًا=

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [البقرة]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

❁❁❁

= صوابًا، والخالصُ: أَنْ يكون لله، والصوابُ: أَنْ يكون متَّبِعًا للشريعة؛ فيصحُّ ظاهِرُه بالمتابَعةِ وباطِنُه بالإخلاص؛ فمتى فَقَدَ العملُ أحَدَ هذين الشرطين فَسَدَ: فمَنْ فَقَدَ الإخلاصَ كان مُنافِقًا، وهُمُ الذين يُراءون الناسَ، ومَنْ فَقَدَ المتابَعةَ كان ضالًّا جاهلًا، ومتى جَمَعهما فهو عَمَلُ المؤمنين، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأحقاف]؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾، وهُمْ محمَّدٌ وأتباعُه إلى يوم القيامة».

[الفصل ١٧: تسميةُ الدِّينِ بالإسلام][1]

الدِّينُ كُلُّهُ انْقِيَادٌ للهِ وَإِخْلَاصٌ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ إِسْلَامًا[2]؛.....

---

(١) «م.ف»: «الدِّين كُلُّه انقيادٌ وإخلاصٌ».

(٢) إنَّ مَنْ أَخْلَصَ النيَّةَ لله وعَقَدَها على قَبولِ كُلِّ ما يبلغه مِنْ عقائدِ الإسلام وأعماله وأحكامِه وتبرَّأ مِنَ الأنداد والشُّرَكاء فإنَّ جَهْلَه ببعضِ معاني الإسلام لا ينفي عنه صفةَ الإسلام ولا يتأثَّر بمقدارِ فهمِه لأحكامِ الإسلام وشرائعه وحجمِ شعوره بحقائقِ الإيمان كالخشوع والتوكُّل وغيرهما؛ لأنَّ فِقْهَ هذه المعاني والحقائقِ إنما يتمُّ تدريجيًّا، كما لا يُخْرِجه مِنَ الإسلامِ ارتكابُ المعاصي واقترافُ الذنوب إذا كان عالِمًا بصحَّةِ أمرِ الله تعالى، مُعْتَرِفًا بسوءِ فِعله؛ قال الخطَّابيُّ رحمه الله في [«مَعالِمِ السنن» (٥/ ٦١)]: «إنَّ المسلم قد يكون مؤمنًا في بعض الأحوال ولا يكون مؤمنًا في بعضها، والمؤمنُ مسلمٌ في جميع الأحوال؛ فكُلُّ مؤمنٍ مسلمٌ وليس كُلُّ مسلمٍ مؤمنًا [أي: الإيمانَ المطلق].. وأصلُ الإسلامِ: الاستسلامُ والانقياد؛ فقَدْ يكون المرءُ مُسْتسلِمًا في الظاهر غيرَ مُنْقادٍ في الباطن، ولا يكون صادِقَ الباطنِ غيرَ مُنْقادٍ في الظاهر».

وعليه يتَّضح أنَّ كُلَّ مَنْ رضي بدِينِ اللهِ انقيادًا وإخلاصًا وباعتقادٍ منه جازمٍ فهو مسلمٌ ولا يخرج إلى الكفر إلَّا إذا لم يستسلم في الاعتقاد لشيءٍ مِنَ الدِّين بعد قيامِ الحُجَّة عليه، أو أتى بناقضٍ مِنْ نواقض الإيمان القولية والعملية مع انتفاء المانع.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيّنة][1].

---

(١) الإخلاصُ المَعْنيُّ في الآيةِ هو الدِّين الذي بَعَثَ اللهُ به الرُّسُلَ جميعًا، وطالبَتْ به الرسلُ الأُمَمَ التي أُرْسِلَتْ إليها؛ فكان محورَ دعوةِ الرسلِ والأنبياءِ ولُبَّهَا؛ ذلك لأنَّ اللهَ تعالى المعبودَ المتَّصِفَ بصفاتِ الجلال والجمال والكمال هو الخالقُ المبدع الهادي المُنْعِم المتفضِّلُ، الذي بيده الأمرُ كُلُّه، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، منه المُبْتدَأُ وإليه المنتهى، وله الحمدُ في الأولى والآخرة، ومَنِ اتَّصف بهذه الصفات فهو وَحْدَه المُسْتحِقُّ لأَنْ يُقْصَدَ ويُعْبَدَ دون سواه؛ فكان الإخلاصُ هو غايةَ المكلَّف في عبادته، ولا يراد بالإخلاص التوجُّهُ إلى الله تعالى في عملٍ مِنَ الأعمال فحَسْبُ، وإنما المقصودُ أَنْ يكون المسلمُ كُلُّه لله في كُلِّ ميادينِ الحياة: أعمالُه وأقواله وتصرُّفاته ومحياه ومماته؛ قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرۡتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝١٦٣﴾ [الأنعام]، وكُلُّ عملٍ لا يتوجَّه به المكلَّفُ إلى الله تعالى وَحْدَه ولا يَقْصِدُهُ في عبادته يقع باطلًا لا قيمةَ له شرعًا؛ قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ۝١١٠﴾ [الكهف]، وقال ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ العَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا وَابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُهُ» [أخرجه النسائيُّ في «الجهاد» (٦/ ٢٥) بابُ مَنْ غَزَا يلتمس الأجرَ والذِّكر، مِنْ حديثِ أبي أمامة الباهليِّ ﷺ. والحديثُ حسَّنه العراقيُّ في «تخريج الإحياء» (٤/ ٣٢٨)، والألبانيُّ في «صحيح سنن النسائي» (٢/ ٣٨٤) وفي «أحكام الجنائز» برقم: (٦٣) وفي «السلسلة الصحيحة» (١/ ٨١)].

قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«الأعمال بالنيَّات» (٨) و«مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٤٦)] ما نصُّه: «وأصلُ العملِ الصالح هو إخلاصُ العبد لله في نيَّته؛ فإنه سبحانه إنما=

[الفصل ١٨: الإسلامُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة][١]

وَيَجِيءُ الإِسْلَامُ ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ[٢] أَيْضًا ـ بِمَعْنَى الأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ الدَّالَّةِ ـ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ـ عَلَى الِانْقِيَادِ وَالإِذْعَانِ، المَبْنِيَّةِ عَلَى التَّصْدِيقِ التَّامِّ؛ لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ سُؤَالِ جِبْرِيلَ عليه السلام قَالَ: «**يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ**» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**الإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»، قَالَ جِبْرِيلُ: «صَدَقْتَ» [رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٣] وَغَيْرُهُ][٤].

= أَنْزَلَ الكُتُبَ وأَرْسَلَ الرُّسُلَ وخَلَقَ الخَلْقَ لعبادته، وهي دعوةُ الرُّسُل لكافَّةِ بريَّته، كما ذَكَرَ ذلك في كتابه على ألسنةِ رُسُله بأوضحِ دلالته».

(١) «م.ف»: «الإسلام في نظر الشرع».

(٢) والمقصود باللسان: اللغةُ لا القوَّةُ النطقية القائمةُ بالجارحة ولا الجارحةُ نَفْسُها، ومثلُه: «لسانُ العرب» أي: لُغَتُهم؛ قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧؛ الدخان: ٥٨]، و«لسانُ الشرع»: الخطابُ الإلهيُّ، وهو الحقيقة الشرعية.

(٣) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف». =

= والحديث أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٥٠ ـ ١٦٠) بابُ بيانِ الإيمان والإسلام والإحسان، وأبو داود في «السنَّة» (٥/ ٦٩) بابٌ في القدر، والترمذيُّ في «الإيمان» (٥/ ٦) بابُ ما جاء في وصفِ جبريلَ للنبيِّ ﷺ الإيمانَ والإسلامَ، والنسائيُّ في «الإيمان وشرائعه» (٨/ ٩٧) بابُ نعتِ الإسلام، وابنُ ماجه في «المقدِّمة» (١/ ٢٤) بابٌ في الإيمان، وابنُ حِبَّان (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١)، مِنْ حديثِ عبد الله بنِ عمر عن أبيه عمر بنِ الخطَّاب رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ١١٤) بابُ سؤالِ جبريلَ النبيَّ ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلمِ الساعة، وفي «التفسير» (٨/ ٥١٣) باب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، ومسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٦١ ـ ١٦٥) بابُ بيانِ الإيمان والإسلام والإحسان، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي هذا الحديثِ بيَّن النبيُّ ﷺ معنى الإسلامِ والإيمان والإحسان، وجَعَلَ الإسلامَ اسْمًا أَطْلَقَه على ما ظَهَرَ مِنَ الأعمال، والإيمانَ على ما بَطَنَ مِنَ الاعتقاد، والإحسانَ بمعنى الإخلاص، وهو شرطٌ في صحَّةِ الإيمان والإسلام معًا، وهذا تفصيلٌ لجملةِ أحكامٍ كُلُّها شيءٌ واحدٌ وجِمَاعُها الدِّينُ؛ لذلك لا يُفْهَم مِنْ هذا التفصيلِ أنَّ الأعمالَ ليست مِنَ الإيمان، وأنَّ التصديقَ بالقلب ليس مِنَ الإسلام؛ فالتصديقُ والعملُ يتناولهما اسْمُ الإيمانِ والإسلام جميعًا، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ في آخرِ الحديث: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»؛ ففيه أنَّ الإسلامَ والإيمان والإحسانَ تُسَمَّى دينًا، وقد بيَّن المصنِّفُ رحمه الله أنَّ لفظَ الإسلامِ قد يجيء مُرادًا به الدينُ كُلُّه الذي جاء به محمَّدٌ ﷺ مِنَ العقائد والأعمال والأحكام،=

[الفصل ١٩: الإسلام بمعنى الاستسلام][(١)]

وَيَجِيءُ الإِسْلَامُ بِمَعْنَى الِاسْتِسْلَامِ فِي الظَّاهِرِ دُونَ إِيمَانٍ فِي القَلْبِ، وَهَذَا[(٢)] لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤][(٣)]،.....

= [انظر: (ص ١٣٩)]. وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ لهذه المسألةِ عند بيانِ معنى الإيمان، [انظر تَوارُدَ الإسلامِ والإيمان على الاعتقاد والنطق والعمل في: (ص ١٧٧) وما بعدها مِنَ الفصول].

(١) «م.ر.ب»: «إسلامٌ لا ينفع».

(٢) «م.ف»: «فَهَذَا».

(٣) استدلَّ المصنِّف رحمه الله بالآية والحديثِ الآتي على أنَّ الإسلام المعرَّى عن الإيمانِ لا ينفع صاحِبَه؛ لأنَّ الإيمان لم يدخل في قلوبهم، ومَنْ لم يدخلِ الإيمانُ في قلبه فهو كافرٌ؛ فالأعرابُ المذكورون في الآيةِ مُنافِقون؛ لأنهم مسلمون في الظاهرِ وهُمْ كُفَّارٌ في الباطن، والمراد بـ: «الإسلام» ـ في حقِّهم ـ هو الإسلام بمعناه اللغويِّ، وهو انقيادُ اللسان والجوارح في الظاهر، وهو أحَدُ القولين المشهورَيْن للسلف والخلف، واختاره البخاريُّ ومحمَّدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ، واستظهره محمَّدُ الأمين الشنقيطيُّ رحمه الله، [انظر: «أضواء البيان» للشنقيطي (٧/ ٦٣٨)].

أمَّا ما عليه جمهورُ أهلِ السنَّة فإنهم يُقرِّرون لهم الثوابَ على إسلامهم، ويُخْرِجهم إسلامُهم مِنَ الكفر والنفاق، وهو قولٌ مَرْوِيٌّ عن الحسن وابنِ سيرين وإبراهيمَ=

= النَّخَعيِّ وأبي جعفرٍ الباقر، وبه قال حمَّادُ بنُ زيدٍ وأحمدُ بنُ حنبلٍ وسهلُ ابنُ عبد الله التُّسْتَريُّ وأبو طالبٍ المكِّيُّ وغيرُهم، وهو الصحيحُ الراجح، خلافًا لِمَا رجَّحه المصنِّف رحمه الله؛ وذلك لِمَا يلي:

ـ لأنَّ الله تعالى أَثْبَتَ إسلامَهم ووَصَفهم بوصفٍ كريمٍ بقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرات: ١٤]، والمعلومُ أنَّ الله تعالى لا يُثْبِت إسلامَ أحَدٍ إلَّا إذا صحَّ إسلامُه وكان ذلك مُوجِبًا لدخول الجنَّة، وإلحاقُهم برتبة المُنافِقين غيرُ سليمٍ؛ لأنَّ الله تعالى ذَكَر المُنافِقين في آياتٍ متعدِّدةٍ ولم يُقَرِّرْ إسلامَهم، بل نفى عنهم الإسلامَ نفيًا قاطعًا وأَثْبَتَ لهم الكفرَ، فمِنْ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقولُه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝١٠٧﴾ [التوبة]، وقولُه تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة]، وقال سبحانه في شأن المُنافِقين مِنَ الأعراب: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ [التوبة: ٩٨].

ـ ولأنَّ حرفَ «لَمَّا» ـ في الآية ـ يُنْفى به ما قَرُبَ وجودُه ويُنتظَرُ ويُتوقَّعُ حصولُه ولو لم يُوجَدْ بَعْدُ؛ فالإيمانُ منهم مُنْتَظَرٌ، ومَنْ دَخَلَ في الإسلام يحتاج إلى عَقْدِ النيَّةِ على الإخلاص لله تعالى والاعتقادِ بكُلِّ ما يبلغه مِنْ دينِ الله تعالى، وما يَرِدُ في القلب مِنْ حقائقِ الإيمان الكثيرة إنما يَثْبُتُ بالرفق والتدرُّج، وقد حَصَرَ اللهُ تعالى الإيمانَ ـ في آية الحُجُرات ـ في أهلِ الجهاد بالمال والنفس في سبيل الله وهي=

.....

= مرتبةُ الصادقين؛ فتَعيَّن في هذا الموضعِ إطلاقُ غيرِ الإيمان على الذين دخلوا في الإسلامِ ولكِنْ لم يَصِلوا بَعْدُ إلى مرتبة الإيمان؛ ومِنْ هنا يتبيَّن أنَّ الذين وُصِفُوا بالإسلام دون الإيمانِ قد لا يكونون كُفَّارًا في الباطن، بل معهم بعضُ الإسلام المقبول؛ لأنَّ الإسلام لا يُرادِفُ الإيمانَ مُطْلقًا ولا يُخالِفه مُطْلقًا؛ إذ الإسلامُ أَوْسَعُ مِنَ الإيمان؛ فكُلُّ مؤمنٍ مسلمٌ وليس كُلُّ مسلمٍ مؤمنًا؛ فالإيمانُ أخصُّ مِنَ الإسلام، ونفيُ الأخصِّ لا يستلزم نفيَ الأعمِّ، ولأنَّ مِنَ الأعرابِ مُنافِقين ـ كما تَقدَّم، [انظر: (ص ١٤٩)] ـ ومنهم مَنْ ليس كذلك، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٩﴾﴾ [التوبة]، وفيهم قسمٌ ثالثٌ ليس هو مُنافِقًا محضًا ولا هو مِنَ المؤمنين حقًّا، بل هو فاسقٌ مِلِّيٌّ وهو المَعْنِيُّ في آية الحُجُرات.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧٨)]: «... فدلَّ البيانُ على أنَّ الإيمان المَنْفِيَّ عن هؤلاء الأعرابِ هو هذا الإيمانُ الذي نُفِي عن فُسَّاقِ أهلِ القِبْلة الذين لا يُخلَّدون في النار، بل قد يكون مع أحَدِهم مثقالُ ذرَّةٍ مِنْ إيمانٍ، ونفيُ هذا الإيمانِ لا يقتضي ثبوتَ الكفر الذي يُخلَّد صاحِبُه في النار. وبتَحقُّقِ هذا المَقامِ يزول الاشتباهُ في هذا الموضع، ويُعْلَم أنَّ في المسلمين قسمًا ليس هو مُنافِقًا محضًا في الدرك الأسفل مِنَ النار، وليس هو مِنَ المؤمنين الذين قِيلَ فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحُجرات]، ولا مِنَ الذين قِيلَ =

وَلِحَدِيثِ سَعْدٍ[١]: «أَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَهْطًا[٢]

= فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤، ٧٤]، فلا هم مُنافِقون ولا هم مِنْ هؤلاء الصادقين المؤمنين حقًّا، ولا مِنَ الذين يدخلون الجنَّةَ بلا عقابٍ، بل له طاعاتٌ ومَعاصٍ وحسناتٌ وسيِّئاتٌ، ومعه مِنَ الإيمان ما لا يُخلَّد معه في النار، وله مِنَ الكبائر ما يَستوجِب دخولَ النار، وهذا القسمُ قد يُسمِّيهِ بعضُ الناس: الفاسقَ المِلِّيَّ، وهذا ممَّا تَنازَعَ الناسُ في اسْمِه وحُكْمِه، والخلافُ فيه أوَّلُ خلافٍ ظَهَرَ في الإسلام في مسائلِ أصول الدِّين»، [وانظر تقريرَ هذا الأصلِ في: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٦١)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٣٩٢)، «أضواء البيان» للشنقيطي (٧/ ٦٣٦)].

(١) هو الصحابيُّ الجليلُ **أبو إسحاق سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ مالكِ بنِ أُهَيْبٍ القُرَشيُّ الزُّهْريُّ** المكِّيُّ ﷺ، أحَدُ السبعةِ السابقين بالإسلام، وأحَدُ العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وأحَدُ الستَّةِ أصحابِ الشورى، شَهِدَ بدرًا وما بعدها، وله مناقبُ وفضائلُ، وروى جملةً مِنَ الأحاديث. تُوُفِّيَ سنة: (٥٥هـ).

انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ١٣٧)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٤٣)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٢/ ٦٠٦)، «أُسْد الغابة» لابن الأثير (٢/ ٢٩٠)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (١/ ٩٢)، «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٧٢)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٣٣).

(٢) **الرَّهط**: هم عشيرةُ الرجلِ وأهلُه، أو قومُه وقَبيلته، والرهط: عددٌ يجمع مِنْ ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، ولا تكون فيهم امرأةٌ، ولا واحِدَ له مِنْ لفظه، ويُجْمَع على أَرْهُطٍ وأرهاطٍ، وأَراهِطُ: جمعُ الجمع، [انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢٨٣)، «لسان العرب» لابن منظور (٥/ ٣٤٣)].

ـ وَسَعْدٌ جَالِسٌ فِيهِمْ ـ قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ ـ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ ـ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ[1]؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ[2] مُسْلِمًا»، فَسَكَتُّ[3] قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، فَسَكَتُّ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللهِ إِنِّي[4] لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ»» رَوَاهُ مُسْلِمٌ[5][6].

---

(١) لفظ: «فلان» كنايةٌ عن اسمٍ مُبْهَمٍ، وهو الرَّجل المتروكُ العطيَّةِ، واسْمُه: جُعَيْلُ ابنُ سُرَاقَةَ الضَّمْرِيُّ ﷺ، سمَّاه الواقديُّ في «المغازي»، [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٨٠)].

(٢) «م.ر.ب»: «أَوَ» بفتح الواو في المواضع الثلاثة، والصوابُ إسكانُها، [انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٤٩)، «هدي الساري مقدّمة فتح الباري» (٨٢) و«فتح الباري» (١/ ٨٠) كلاهما لابن حجر].

(٣) «م.ر.ب، م.ر.ش»: «فَسَكَتَ» في الموضعين.

(٤) ساقطةٌ مِنْ «م.ر.أ».

(٥) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٦) يجدر التنبيهُ إلى أنَّ حديثَ سعدٍ ﷺ أخرجه بهذا اللفظ مسلمٌ في «الإيمان»=

= (٢/ ١٨٠ ـ ١٨٢) بابُ تألُّفِ قلبِ مَنْ يُخاف على إيمانه لضعفِه، وفي «الزكاة» (٧/ ١٤٨ ـ ١٤٩) بابُ إعطاء المؤلَّفة ومَنْ يُخاف على إيمانه، ولم ينفرد به مسلمٌ كما يُوهِمه كلامُ المصنِّف رحمه الله؛ فقَدْ أخرجه ـ أيضًا ـ البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٧٩) باب: إذا لم يكن الإسلامُ على الحقيقةِ وكان على الاستسلام أو الخوف مِنَ القتل، وفي «الزكاة» (٣/ ٣٤٠) بابُ قولِ الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وأبو داود في «السنَّة» (٥/ ٦٠) باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه. ولعلَّ عُذْرَه في ذلك ما سَبَق ذِكرُه عنه، [انظر: (ص ٨٥)].

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٨٠)] ما نصُّه: «ومحصَّلُ القصَّةِ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُوسِّع العطاءَ لِمَنْ أَظْهَرَ الإسلامَ تألُّفًا، فلمَّا أعطى الرهطَ ـ وهُمْ مِنَ المؤلَّفة ـ وتَرَكَ جُعَيْلًا ـ وهو مِنَ المهاجرين ـ مع أنَّ الجميع سألوه؛ خاطَبَه سعدٌ في أمره لأنه كان يرى أنَّ جُعَيْلًا أحقُّ منهم لِمَا اختبره منه دونهم؛ ولهذا راجَعَ فيه أَكْثَرَ مِنْ مرَّةٍ، فأَرْشَدَه النبيُّ ﷺ إلى أمرين:

أحَدُهما: إعلامُه بالحكمة في إعطاءِ أولئك وحرمانِ جُعَيْلٍ مع كونه أحبَّ إليه ممَّنْ أعطى؛ لأنه لو تَرَكَ إعطاءَ المؤلَّفِ لم يُؤْمَنِ ارتدادُه فيكون مِنْ أهل النار.

ثانيهما: إرشاده إلى التوقُّف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر.

فوَضَحَ بهذا فائدةُ ردِّ الرسول ﷺ على سعدٍ، وأنه لا يستلزم مَحْضَر الإنكارِ عليه، بل كان أحَدُ الجوابين على طريق المشورة بالأَوْلى، والآخَرُ على طريق الاعتذار».

قلت: وممَّا وُجِّهَتْ به الآيةُ السابقة، وكذا مِنْ محصَّلِ القصَّةِ مِنْ حديثِ سعدٍ=

.....

= ﷺ: يتبيَّن عدَمُ نهوضِ الاحتجاجِ بهما فيما قرَّره المصنِّفُ رحمه الله؛ لأنَّ نفيَ الإيمانِ المطلق لا يَلْزَم منه انتفاءُ مُطْلَقِ الإيمان. قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٧٠)]: «وكُلُّ مؤمنٍ لا بُدَّ أَنْ يكون مسلمًا؛ فإنَّ الإيمان يستلزم الأعمالَ، وليس كُلُّ مسلمٍ مؤمنًا هذا الإيمانَ المطلق لأنَّ الاستسلامَ لله والعملَ له لا يتوقَّف على هذا الإيمانِ الخاصِّ».

هذا، وفي فقه الحديث ومَعانيه أحكامٌ وفوائدُ ذَكَرَها النوويُّ رحمه الله [انظر: «شرح مسلم» (٢/ ١٨٠، ٧/ ١٤٨)]، وابنُ حجرٍ رحمه الله [انظر: «فتح الباري» (١/ ٨٠)]، ومِنْ بينها: تركُ القطعِ بالإيمان الكامل لِمَنْ لم يُنَصَّ عليه، وفيه: ردٌّ على الكرَّامية وغُلَاةِ المُرجِئة في اكتفائهم ـ في تعريف الإيمان ـ بالنطق باللسان، وهذا خطأٌ ظاهرٌ يردُّه إجماعُ المسلمين والنصوصُ في إكفار المنافقين، وفيه: جوازُ الشفاعةِ عند الإمام فيما ليس بمحرَّمٍ أو يعتقد الشافعُ جوازَه، ومراجعةِ المشفوع إليه أو المسئولِ في الأمر إذا لم يُؤَدِّ إلى مفسدةٍ، وأنَّ الإسرار بالنصيحة أَوْلى مِنَ الإعلان كما أشارَتْ إليه روايةُ البخاريِّ: «فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ» [أخرجه في «الزكاة» (٣/ ٣٤٠)].

[الباب الثالث]

بيان معنى الإيمان

ويَشتمِل على أربعةَ عَشَرَ فصلًا:

- [الفصل ٢٠: الإيمانُ في اللغة]
- [الفصل ٢١: مَحَلُّ الإيمان]
- [الفصل ٢٢: الإيمانُ بمعنَى التصديق]
- [الفصل ٢٣: الإيمانُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة]
- [الفصل ٢٤: تَلاقي معنَى الإسلامِ والإيمان]
- [الفصل ٢٥: حقيقةُ الدِّين]
- [الفصل ٢٦: الإيمانُ قولٌ وعملٌ]
- [الفصل ٢٧: الإيمانُ يزيد وينقص]
- [الفصل ٢٨: التصديقُ يقوى ويضعف]
- [الفصل ٢٩: انعدامُ اليقين]
- [الفصل ٣٠: إبايةُ النطق تحدِّيًا]
- [الفصل ٣١: المعرفةُ بدونِ خضوعٍ]
- [الفصل ٣٢: الإيمان لا يُبْطِله نقصُ الأعمال]
- [الفصل ٣٣: صفة المؤمن الفاسق]

[الفصل ٢٠: الإيمانُ في اللغة][1]

الإِيمَانُ ـ فِي اللُّغَةِ ـ[2] .....

---

(١) هذا عنوانٌ فرعيٌّ في «م.ر».

(٢) الإيمانُ ـ في الاشتقاق اللغويِّ ـ: مصدرُ «آمَنَ، يُؤْمِنُ، إيمانًا» فهو مُؤْمِنٌ، وأصلُ «آمَنَ»: «أَأْمَنَ» بهمزتين لُيِّنَتِ الثانيةُ، وهو مِنَ الأمن: ضدِّ الخوف، [انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/ ٥١٣)، «الصحاح» للجوهري (٥/ ٢٠٧١)، «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١٥١٨)].

قال الراغب الأصفهانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«المُفْرَدات» (٣٥)]: «أصلُ الأمنِ: طمأنينةُ النفسِ وزوالُ الخوف».

وفي التحقيق: إنما يكون مَعْناهُ: التأمينَ ـ أي: إعطاءَ الأمان ـ إذا تَعَدَّى بنفسه؛ فـ: «آمَنْتُه» ضِدُّ «أخَفْتُه»؛ قال تعالى: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾ [قريش]، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾ [التين]، أي: الآمِنِ يعني: مكَّة، وفي الحديث: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ؛ وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي؛ فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ؛ وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ» [رواهُ مسلمٌ في «فضائل الصحابة» (١٦/ ٨٣) بابُ بيانِ أنَّ بقاء النبيِّ ﷺ أمانٌ لأصحابه، وبقاءَ أصحابه أمانٌ للأمَّة، مِنْ حديثِ أبي بُرْدَةَ بنِ أبي موسى الأشعريِّ عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، والأَمَنَةُ ـ في هذا الحديث ـ: جَمْعُ أمينٍ وهو الحافظ، [انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٧١)]. =

.....

= والأَمَنةُ والأمان نقيضُ الخيانة، وفي الحديث: «**المُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ**» [أخرجه أبو داود في «الصلاة» (١/ ٣٥٦) بابُ ما يجب على المؤذِّن مِنْ تَعاهُدِ الوقت، وغيرُه مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ. وصحَّحه أحمد شاكر في «تحقيقه للمسند» (١/ ٤٥٠)، والألبانيُّ في «إرواء الغليل» (١/ ٢٣١)]، أي: الذي يَثِقُ فيه الناسُ ويتَّخذونه أمينًا حافظًا.

والمُؤْمِنُ مِنْ أسماء الله تعالى، قال ابنُ الأثير رحمه الله في [«النهاية» (١/ ٦٩، ٧١)]: «.. هو الذي يَصْدُقُ عِبادَه وَعْدَه؛ فهو مِنَ الإيمان: التصديقُ، أو يُؤَمِّنُهم في القيامة مِنْ عذابِه؛ فهو مِنَ الأمان، والأمنُ ضدُّ الخوف».

وقد يتعدَّى لفظُ الإيمانِ بالباء أو اللام فيكون مَعْناهُ: التصديقَ، كما في قوله تعالى: ﴿**ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ولقوله تعالى: ﴿**فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ**﴾ [العنكبوت: ٢٦]. قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٤٢)]: «وهُمْ يُفرِّقون بين مَنْ آمَنَ له وآمَنَ به: فالأوَّلُ يقال **للمُخْبِر**، والثاني يقال **للمُخْبَر** به».

والإيمانُ كما يكون بالقلب يكون باللسان كما في قوله تعالى: ﴿**يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [التوبة: ٦١]، أي: يُصدِّقُ اللهَ ويُصَدِّقُ المؤمنين [انظر: «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (١٨٩)]، ويكون بالجوارح ـ أيضًا ـ ومنه قولُه ﷺ: «**وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ**» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الاستئذان» (١١/ ٢٦) بابُ زِنَا الجوارح دون الفَرْج، ومسلمٌ في «القَدَر» (١٦/ ٢٠٥) باب: قُدِّر على ابنِ آدَمَ حظُّه مِنَ الزِّنا وغيرِه، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ].

فالإيمان في اللغة ـ إذن ـ هو التصديقُ الذي معه أَمْنٌ، وليس هو مجرَّدَ التصديقِ=

هُوَ: التَّصْدِيقُ[1]؛ .....

= فقط كما ذَهَبَ إليه بعضُهم، وادَّعى أبو بكرٍ الباقلَّانيُّ رحمه الله عليه الإجماعَ [وذلك في كتابه: «التمهيد» (٣٨٩)]، وقد ردَّ ابنُ تيمية رحمه الله هذه الدعوى مِنْ وجوهٍ عديدةٍ حيث قال رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩١)] ما نصُّه: «.. فإنَّ الإيمان مُشْتَقٌّ مِنَ الأمن؛ فإنما يُسْتَعْمَلُ في خبرٍ يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ كالأمر الغائب الذي يُؤْتَمَنُ عليه المُخْبِرُ؛ ولهذا لم يُوجَدْ قطُّ في القرآنِ وغيرِه لفظُ: «آمَنَ له» إلَّا في هذا النوع؛ والاثنان إذا اشتركَا في معرفة الشيء يُقالُ: «صدَّق أحَدُهما صاحِبَه» ولا يقال: «آمَنَ له»؛ لأنه لم يكن غائبًا عنه ائْتَمَنَه عليه؛ ولهذا قال: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]، ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ [طه: ٧١؛ الشعراء: ٤٩]، ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ فيُصدِّقُهم فيما أخبروا به ممَّا غابَ عنه وهو مأمونٌ عنده على ذلك؛ فاللفظُ مُتضمِّنٌ معنى التصديقِ ومعنى الائتمانِ والأمانةِ كما يدلُّ عليه الاستعمالُ والاشتقاق؛ ولهذا قالوا: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: لا تُقِرُّ بخبرنا ولا تَثِقُ به ولا تطمئنُّ إليه ولو كُنَّا صادقين؛ لأنهم لم يكونوا ـ عنده ـ ممَّن يُؤْتَمَنُ على ذلك؛ فلو صَدَقُوا لم يَأْمَنْ لهم»، [وانظر: «الإيمان» لابن تيمية (١١٦ وما بعدها)].

(١) الإيمان ـ في اللغة ـ يدور مَعْناهُ على التصديق، والثِّقَة، والطُّمَأْنِينة، وزوالِ الخوف، والإقرار، [انظر المصادرَ اللغوية المذكورةَ قريبًا: (ص ١٥٧)]؛ واختارَ المُصنِّفُ رحمه الله التصديقَ لِمَا عليه عامَّةُ أهلِ اللغة، قال ابنُ منظورٍ رحمه الله في [«لسان العرب» (١/ ٢٢٤)]: «اتَّفق أهلُ العلمِ مِنَ اللغويين وغيرِهم أنَّ الإيمان مَعْناهُ: التصديقُ». =

.....

= والحقيقة أنَّ تعريفه بالإقرار ـ مِنْ جهةِ اللغةِ ـ أَصْدَقُ في الدلالة على معنى الإيمانِ مِنْ غيره مِنَ الألفاظ الأخرى التي فُسِّرَ بها الإيمانُ، وقد نَبَّهَ إلى هذه الحقيقةِ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وأجلاها بالكشف عن فوارقَ مُهِمَّةٍ ـ لفظًا ومعنًى ـ تدفع دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق مِنْ جهةِ اللغة، منها:

١ ـ **مِنْ جهة المعنى**: أنَّ الإيمان ليس مُرادِفًا للتصديق في المعنى؛ فلا يُسْتَعْمَلُ الإيمانُ إلَّا فيما يُؤتمَنُ فيه المُخْبِرُ كالأمور الغيبية ونحوِها ممَّا يدخله الرَّيْبُ لكونه مُشْتَقًّا مِنَ الأمن؛ أمَّا المُشاهَداتُ المحسوسةُ فلا تُسْتَخْدَمُ فيها لفظةُ: «آمَنَ» وإنما يُقالُ فيها: «صدَّق»؛ فإنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ عن مُشاهَدةٍ أو غَيْبٍ يُقالُ له: «صَدَقْتَ» كما يُقالُ له: «كَذَبْتَ»، أمَّا لفظُ «الإيمان» فلا يُسْتَعْمَلُ إلَّا في الخبر عن غائبٍ.

٢ ـ **مِنْ جهة المُقابَلة**: أنَّ لَفْظَ: «الإيمان» ـ في اللغة ـ لا يُقابَلُ بالتكذيب كلفظِ التصديق؛ فإنه مِنَ المعلوم ـ في اللغة ـ أنَّ كُلَّ مُخْبِرٍ يُقالُ له: «صَدَقْتَ» أو «كَذَبْتَ»، ويقال: «صدَّقْناهُ» أو «كذَّبْناهُ»، ولا يُقالُ لكُلِّ مُخْبِرٍ: «آمَنَّا له» أو «كذَّبْناهُ»، ولا يُقالُ: «أنت مُؤْمِنٌ له» أو «مكذَّبٌ له»، بل المعروفُ في مُقابَلةِ الإيمانِ لفظُ الكفر، يُقالُ: «هو مُؤْمِنٌ أو كافرٌ»، والكفرُ لا يختصُّ بالتكذيب.

٣ ـ **مِنْ جهة التعدِّي**: فإنَّ لَفْظَ: «آمَنَ» يختلف عن لَفْظِ: «صدَّق»؛ فإنَّ «آمَنَ» لا يتعدَّى إلَّا بالباء أو اللام ـ كما تَقدَّمَ ـ فيقالُ: «آمَنَ به» و«آمَنَ له»، ولا يُقالُ: «آمَنَه» إلَّا مِنَ الأمَان الذي هو ضِدُّ الإخافة، بينما لفظُ «صدَّق» فإنه يَصِحُّ تَعْدِيَتُه بنَفْسِه فيقال: «صدَّقَهُ».

وعليه، فالإيمانُ ليس هو مجرَّدَ التصديقِ فحَسْبُ مع خُلُوِّه مِنْ طُمَأْنِينةٍ وأمنٍ والْتزامٍ=

= وانقيادٍ؛ فإنَّ هذا لا يعكس ـ بصدقٍ ـ حقيقةَ الإيمان؛ إذ لو أَخْبَرَ غيرَه بخبرٍ لا يَتضمَّنُ الطمأنينةَ إلى المُخْبِرِ ولا الثِّقَةَ به فلا يُقالُ فيه: «آمَنَ له»، وكذلك إذا تَضَمَّنَ خبرُه طاعةَ المُستمِعِ له مع حصولِ الطُّمَأْنِينةِ إلى صِدْقِه؛ فإنه لا يكون مُؤْمِنًا للخبر إلَّا بالْتزامِ طاعته مع تصديقه؛ فإنْ صدَّقه دون الْتزامٍ بطاعته فإنَّ هذا يُسمَّى تصديقًا ولا يُسمَّى إيمانًا.

لذلك كان لفظُ الإقرارِ مُوافقًا ـ مِنْ جهةِ اللغة ـ للإيمانِ الْمُشْتَقِّ مِنَ الأمن الذي هو القرارُ والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقرَّ في القلبِ التصديقُ والانقياد، أي: هو مُتضمِّنٌ للالتزام بالمُؤْمَنِ به، سواءٌ كان خبرًا أو إنشاءً، ووجهُ تَضَمُّنِ لفظِ الإقرار للالتزام مِنْ جهتين:

الأولى: الإخبار، وهو ـ مِنْ هذا الوجهِ ـ كلفظِ التصديق والشهادةِ ونحوِهما، وهذا مَعْنَى الإقرارِ الذي يذكره الفُقَهاءُ في كتاب الإقرار.

والثانية: إنشاءُ الالتزام كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران]، وليس هو ـ هنا ـ الخبرَ المجرَّد؛ فإنه سبحانه قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فهذا الالتزامُ للإيمان والنصرِ للرسول.

وكذلك لفظُ «الإيمانِ» فيه إخبارٌ وإنشاءٌ والْتزامٌ، بخلافِ لفظِ «التصديق» المجرَّدِ فإنه يُطابِقُ الخبرَ فقط، بينما الإقرارُ يُطابِقُ الخبرَ والأمر؛ فكان الإقرارُ أَصْدَقَ في الدلالةِ على مَعْنَى الإيمان لتَضمُّنِه قولَ القلبِ ـ الذي هو التصديقُ ـ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يوسف][1].

= وعَمَلَ القلبِ ـ الذي هو الانقيادُ ـ [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩٣، ٥٢٩ ـ ٥٣٤، ٦٣٧ ـ ٦٣٨)].

فالحاصل: أنه لا ينبغي أَنْ يُتوهَّم أنَّ الإيمان ـ في اللغة ـ هو مُطْلَقُ التصديقِ مجرَّدًا عن معنًى زائدٍ؛ فمِثْلُ هذا التجريدِ للألفاظ العربيةِ لا يُوجَدُ إلَّا في المَعاجِمِ والقواميس التي تكتفي بذِكْرِ المعنى المشترك اقتصارًا دون بيانِ الزيادات واللوازم التي يقتضيها الاستعمالُ؛ بُغيةَ اختصارِ المعنى وتسهيلِ الفهم على القارئ، وإنما الألفاظُ ـ في لغة العرب ـ لا تُوجَدُ إلَّا ضِمْنَ كلامٍ مُفيدٍ مقيَّدةً بقيودٍ يقتضيها الاستعمالُ.

ومنه يَتبيَّنُ أنَّ الإيمان يَتضمَّنُ معنًى زائدًا على مجرَّد التصديق، وهو الإقرارُ المُستلزِمُ لقَبول الأخبار والإذعانِ للأحكام.

(١) لفظ الإيمانِ ـ في الآية ـ يَتضمَّنُ ـ مع التصديقِ ـ معنى الائتمان والأمانة كما يدلُّ عليه الاستعمالُ والاشتقاق؛ ولهذا قال إخوةُ يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ أي: لا تُقِرُّ بخَبَرِنا ولا تَثِقُ به ولا تَطْمَئِنُّ إليه ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾؛ لأنهم لم يكونوا ـ عنده ـ ممَّن يُؤْتَمَنُ على ذلك، فلو صَدَقوا لم يأمن لهم، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٩٢)].

قلت: ويُؤيِّدُ هذا المعنى أصلان:

الأوَّل: أنَّ الأصل في الألفاظِ أَنْ تكون مُتباينةً لا مُترادِفةً.

الثاني: أنَّ التأسيس ـ وهو اللفظُ الذي يُفيدُ معنًى لم يُفِدْه اللفظُ السابق له ـ مُقدَّمٌ على التأكيد ـ وهو اللفظُ الذي يُقْصَدُ به تقريرُ لفظٍ سابقٍ وتقويتُه ـ.

[الفصل ٢١: مَحَلُّ الإيمان][1]

مَحَلُّ الإِيمَانِ ـ بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ الجَازِمِ ـ هُوَ القَلْبُ[2]؛ .....

---

(١) «م.ف»: «ما معنى الإيمان؟».

(٢) تَقرَّرَ ـ في الشريعة ـ أنَّ مَحَلَّ الإيمانِ والعقلِ والفقهِ والزيغِ ونحوِ ذلك: هو القلبُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرات: ٧]، وقولِه تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقولِه: ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وكذلك الآيات التي استدلَّ بها المُصنِّفُ رحمه الله على أنَّ مَحَلَّ الإيمانِ في القلب، وإلى هذا المَحَلِّ أضافَ اللهُ تعالى العقلَ والفقه والزيغ في مثلِ قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، وقولِه تعالى: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [التوبة]، وقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

كما يدلُّ ـ مِنَ السنَّة ـ على أنَّ مَحَلَّ الإيمانِ ومُسْتَقَرَّه القلبُ قولُه ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ..» [أخرجه أبو داود في «الأدب» (٥/ ١٩٤) بابٌ في الغِيبة، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، ٤٢٤)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤٧) و«شُعَب الإيمان» (٩/ ٧٤) و«الآداب» (٤٨)، والموصليُّ في «مسنده» (١٣/ ٤١٩)، مِنْ حديثِ أبي بَرْزَةَ رضي الله عنه. والحديث صحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع الصغير» (٦/ ٣٠٨) رقم: (٧٨٦١)].

كما أنَّ النيَّةَ مَحَلُّها القلبُ باتِّفاقِ العُلَماء على ما نَقَلَهُ عنهم ابنُ تيمية رحمه الله، [انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٦٢)]. =

.....

= هذا، والقلب الذي يَعْنيهِ اللهُ تعالى في هذه الآياتِ إنما مَحَلُّه الصدرُ، وقد جاء التنصيصُ عليه صراحةً في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

وللتذكير والتنبيه فإنَّ الإيمان المتعلِّق بالقلب ليس مجرَّدَ التصديقِ الجازم الذي هو قولُ القلب فحَسْبُ، وإنما حقيقتُه أنه قائمٌ على أصلين: قول القلب وعَمَله.

ـ فأمَّا **قول القلب** فهو: التصديقُ بالحقِّ واعتقادُه؛ فلا بُدَّ مِنْ تصديق الرسول ﷺ فيما أخبر به؛ فتصديقُ القلبِ شرطٌ في بقيَّةِ الأجزاء وكونِها نافعةً، ومعنَى ذلك أنه إذا زالَ تصديقُ القلب لم تنفع بقيَّةُ الأجزاء.

ـ أمَّا **عملُ القلب** فهو: مَحَبَّةُ الحقِّ وإرادتُه مثل: الإخلاص والحبِّ والخوف والرجاء والتعظيم والانقياد والتوكُّل وغيرِها مِنْ أعمال القلوب؛ فإذا زالَ عَمَلُ القلبِ مع اعتقادِ الصدق فإنَّ أهل السُّنَّةِ مُجْمِعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديقُ مع انتفاءِ عَمَلِ القلب، [انظر: «كتاب الصلاة» لابن القيِّم (٥٤)]؛ قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٧)]: «وفي الجملة فلا بُدَّ في الإيمان الذي في القلب مِنْ تصديقٍ بالله ورسوله، وحُبِّ الله ورسولِه، وإلَّا فمُجرَّدُ التصديقِ مع البغض لله ولرسوله ومُعاداةِ الله ورسولِه ليس إيمانًا باتِّفاق المسلمين».

وقال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«الصواعق المُرْسَلة» ـ باختصار الموصلي ـ (٥١٥)]: «كُلُّ مسألةٍ علميةٍ فإنه يتبعها إيمانُ القلبِ وتصديقُه وحُبُّه، وذلك عملٌ، بل هو أصلُ العمل، وهذا ممَّا غَفَلَ عنه كثيرٌ مِنَ المتكلِّمين في مَسائِلِ الإيمان، حيث ظنُّوا أنه مُجرَّدُ التصديقِ دون الأعمال، وهذا مِنْ أَقْبَحِ الغلط وأَعْظَمِه؛ فإنَّ كثيرًا=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجُرات: ١٤][(١)]، وَلِقَوْلِهِ[(٢)]: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة]، وَلِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ[(٣)] ﷺ[(٤)].....

= مِنَ الكُفَّار كانوا جازمين بصدقِ النبيِّ ﷺ غيرَ شاكِّين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك التصديقِ عَمَلُ القلبِ مِنْ حُبِّ ما جاءَ به والرِّضا به وإرادتِه، والمُوالاةِ والمُعاداةِ عليه؛ فلا تُهْمِلْ هذا الموضعَ؛ فإنه مُهِمٌّ جدًّا، به تُعْرَفُ حقيقةُ الإيمان».

(١) قال الزجَّاج رحمه الله: «الإسلام: إظهارُ الخضوعِ وقَبولُ ما أَتَى به النبيُّ، وبذلك يُحْقَنُ الدَّمُ، فإنْ كان مع ذلك الإظهارِ اعتقادٌ وتصديقٌ بالقلب فذلك الإيمانُ وصاحِبُه المؤمنُ» [انظر: «فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٦٨)].

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ر».

(٣) هو الصحابيُّ مُفْتِي المدينة، **أبو سعيدٍ سعدُ بنُ مالك بنِ سِنانٍ الأنصاريُّ الخزرجيُّ الخُدْرِيُّ** ﷺ، وهو مشهورٌ بكنيته، اسْتُصْغِر بأُحُدٍ واسْتُشْهِدَ أبوه بها، وأوَّلُ مَشاهِدِه الخندقُ، وغزَا مع رسول الله ﷺ اثنتي عَشْرَةَ غزوةً، وكان ﷺ مِنْ أَفاضِلِ الصحابةِ ونُجَباءِ الأنصار وعُلَمائهم، حَفِظَ عن النبيِّ ﷺ سُنَنًا كثيرةً، وله في كُتُبِ الحديث: سبعون ومائةٌ وألفُ حديثٍ (١١٧٠). تُوُفِّي أبو سعيدٍ يومَ الجمعة سنة: (٧٤هـ)، ودُفِن بالبقيع.

انظر ترجمته في: «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٢/ ٦٠٢، ٤/ ١٦٧١)، «أُسْد الغابة» لابن الأثير (٢/ ٢٨٩)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٣٢)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٨٠).

(٤) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجَنَّةِ الجَنَّةَ: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ(١) مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ(٢) فَأَخْرِجُوهُ» .....

---

(١) كذا في «م.ر، م.ف»: «ذَرَّةٍ»، والذي في الصحيحين: «حَبَّةٍ».

علمًا أنَّ عبارةَ: «ذَرَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ» التي نصَّ عليها المصنِّف رحمه الله في متن الحديث وعَزَاها لمسلمٍ لا أثرَ لها في مسلمٍ بل ولا في البخاريِّ، وإنما هي مِنْ روايةِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه الثابتةِ في «سنن ابنِ ماجه» (١/ ٢٢).

(٢) قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٧٣)]: «والمرادُ بحبَّةِ الخردل ـ هنا ـ: ما زادَ مِنَ الأعمال على أصل التوحيد؛ لقوله في الرواية الأخرى: «أَخْرِجُوا مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وَعَمِلَ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً»».

قلت: ولعلَّ هذا المقدارَ الضئيل مِنَ العملِ خاصٌّ بمَنْ وَسِعَه القيامُ به واقتدر عليه دون بقيَّةِ شرائعِ الإسلام التي مَنَع مِنْ أدائها مانعٌ؛ فاستحقَّ دخولَ النارِ لذنوبٍ اقترفها لا يَجْهَلُ حُكْمَها، ثمَّ يُخْرِجُه اللهُ تعالى منها.

قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٤٤)]: «فأصلُ الإيمانِ في القلب، وهو قولُ القلبِ وعَمَلُه، وهو إقرارٌ بالتصديق والحبِّ والانقياد، وما كان في القلب فلا بُدَّ أَنْ يظهر مُوجَبُه ومُقْتضاهُ على الجوارح، وإذا لم يعمل بمُوجَبِه ومُقْتضاهُ دلَّ على عدَمِه أو ضَعْفِه؛ ولهذا كانَتِ الأعمالُ الظاهرةُ مِنْ مُوجَبِ إيمانِ القلبِ ومُقْتضاهُ، وهي تصديقٌ لِمَا في القلب ودليلٌ عليه وشاهدٌ له، وهي شُعْبةٌ مِنْ مجموع الإيمان المطلق وبعضٌ له؛ لكنَّ ما في القلب هو الأصلُ لِمَا على الجوارح كما قال أبو هريرة رضي الله عنه: «إنَّ القلب مَلِكٌ والأعضاء جنودُه؛ فإنْ=

.....

= طابَ المَلِكُ طابَتْ جنودُه، وإذا خَبُثَ المَلِكُ خَبُثَتْ جنودُه» [أخرجه البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (١/ ٢٥٧)]، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ**» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ١٢٦) بابُ فضلِ مَنِ استبرأ لدِينه، ومسلمٌ في «المساقاة» (١١/ ٢٧ ـ ٢٨) بابُ أخذِ الحلال وتركِ الشُّبُهات، مِنْ حديثِ النعمان بنِ بشيرٍ ﷺ].

وقال ابنُ منده رحمه الله في [«كتاب الإيمان» (١/ ٣٣١)] في تعريف الإيمان الشرعيِّ ما نصُّه: «فأَصْلُه المعرفةُ بالله والتصديقُ له وبه وبما جاء مِنْ عِنْدِه بالقلب واللسان، مع الخضوع له والحبِّ له والخوفِ منه والتعظيمِ له، مع تركِ التكبُّر والاستنكافِ والمُعانَدة؛ فإذا أَتَى بهذا الأصلِ فقَدْ دَخَلَ في الإيمان، ولَزِمَه اسْمُه وأحكامُه، ولا يكونُ مُسْتكمِلًا له حتَّى يأتيَ بفَرْعه، وفَرْعُه: المُفْتَرَضُ عليه أو الفرائضُ واجتنابُ المَحارِم، وقد جاء الخبرُ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ سِتُّونَ شُعْبَةً: أَفْضَلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**» [سيأتي تخريجه. انظر: (ص ١٩٢)]؛ فجَعَلَ الإيمانَ شُعَبًا: بعضُها باللسان والشفتين، وبعضُها بالقلب، وبعضُها بسائر الجوارح: فشهادةُ: أَنْ «لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فعلُ اللسان، تقول: «شَهِدْتُ، أَشْهَدُ، شهادةً»، والشهادةُ: فِعْلُه بالقلب واللسان، لا اختلافَ بين المسلمين في ذلك، والحياءُ في القلب، وإماطةُ الأذى عن الطريق: فعلُ سائرِ الجوارح».

وفي الحديثِ دليلٌ على أنَّ الإيمان يَتبعَّضُ ويَتفاضلُ ويَتفاوتُ بالزيادة والنقصان؛ فإذا ذَهَبَ بعضُه فيبقى بعضُه، وهو مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ وأحمد وسائرِ أهلِ=

رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١)(٢).

= السُّنَّة والجماعة، خلافًا للمُرْجِئة والمُعْتزِلة وغيرِهم؛ فإنَّ الإيمان ـ عندهم ـ كُلٌّ واحدٌ لا يتجزَّأ: إذا ذَهَبَ بعضُه ذَهَبَ كُلُّه؛ وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص، وسيأتي كَشْفُ زيفِ هذه الشبهةِ وبطلانِها، [انظر: (ص ١٩٨)، وانظر كذلك: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦٢ وما بعدها، ١٨/ ٢٧٠) و«الأعمال بالنيَّات» (٣٨ ـ ٣٩) كلاهما لابن تيمية].

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) هذا، ويجدر التنبيهُ إلى أنَّ المصنِّف رحمه الله جَعَل الحديثَ الذي أورده ممَّا انفرد به مسلمٌ عن البخاريِّ، والصحيحُ أنه ممَّا اتَّفَقَ عليه الشيخان: فقَدْ أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٧٢) بابُ تَفاضُلِ أهلِ الإيمان في الأعمال، وفي «الرِّقاق» (١١/ ٤١٦) بابُ صفةِ الجنَّة والنار، ومسلمٌ ـ واللفظُ له ـ في «الإيمان» (٣/ ٣٥ ـ ٣٦) بابُ إثباتِ الشفاعة وإخراجِ المُوحِّدين مِنَ النار، مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه؛ وتمامُه: «**فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدِ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الحَيَاةِ أَوْ الحَيَا فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟**». ولعلَّ عُذْرَه في ذلك ما تقدَّم توضيحُه عنه، [انظر: (ص ٨٥)].

[الفصل ٢٢: الإيمانُ بمعنَى التصديق][1]

وَيَجِيءُ لَفْظُ الإِيمَانِ - فِي لِسَانِ الشَّرْعِ - مُرَادًا بِهِ: التَّصْدِيقُ الجَازِمُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَالقَدَرِ كُلِّهِ: خَيْرِه وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ[2]؛

---

(١) «م.ف»: «الإيمان في نظر الشرع».

(٢) الإيمان بالقلب هو التصديقُ والإقرارُ بكُلِّ ما أَخْبَرَ به النبيُّ ﷺ عن ربِّه مِنْ غيبياتٍ وغيرِها، وتأتي في طليعتها أركانُ الإيمانِ الستَّةُ التي ذَكَرَها المُصنِّفُ رحمه الله واستدلَّ لها:

- **فالإيمان بالله** تعالى هو: **التصديقُ الجازم** الواثقُ الذي لا يُخالِطُه شكٌّ أو ريبٌ، ويَسْتقِرُّ في القلب استقرارًا لا يُزَحْزِحُه شيءٌ، **والنطقُ باللسان** الذي يُواطئُ القلبَ ويُوافِقُه في التصديق، فيُقِرُّ ويعترفُ بوحدانيته سبحانه في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصِفاتِه وأفعالِه، **وتنزيهُه سبحانه** عن الشريك والنظير والشبيه والولد والوالد والصاحبة.

- **والإيمان بالملائكة** هو: التصديق الجازم والإقرارُ بوجودهم، وأنهم عِبادٌ مُكْرَمون، خَلَقهم اللهُ لعبادته وتنفيذِ أوامره، والإيمانُ بأصنافهم وأعمالهم وبفضلهم ومكانتِهم عند الله عزَّ وجلَّ بحَسَبِ ما جاء في الكتاب والسنَّة.

- **والإيمان بالكُتُب الإلهية** هو: التصديقُ الجازم والإقرارُ بأنها حقٌّ وصدقٌ على ما أَنْزَلَها اللهُ عليه، وهي كلامُ الله عزَّ وجلَّ، أَنْزَلَها رحمةً بعباده لحاجةِ البشرية=

= إليها، والتصديقُ الجازم بما سُمِّيَ مِنْ كُتُبٍ وهي: القرآنُ والتوراةُ والإنجيلُ والزَّبورُ، وما لم يُسَمَّ منها؛ ذلك لأنَّ لله كُتُبًا لا يعلمها إلَّا هو سبحانه.

ـ **والإيمان بالرُّسُل** هو: التصديق الجازم بهم وبرسالتهم، والإقرارُ بنُبُوَّتهم، وأنهم صادقون فيما أخبروا عن الله تعالى، وبلَّغوا الرسالاتِ، وبيَّنوا للناس ما لا يَسَعُ أحَدًا جَهْلُه، وأنهم بَعَثَهم اللهُ مُبشِّرين ومُنْذِرين لإقامةِ الحجَّة على الناس، وآخِرُ الرُّسُلِ محمَّدٌ ﷺ، البشيرُ النذير، والسراجُ المُنيرُ الهادي إلى صراطٍ مستقيمٍ، أَنْزَلَ عليه القرآنَ، وشَرَعَ له أَحْسَنَ دينٍ وأَقْوَمَه.

ـ **والإيمان باليوم الآخِرِ** هو: التصديقُ الجازم بأنَّ الساعة آتيةٌ لا رَيْبَ فيها، يبعث اللهُ تعالى الموتى بعد موتهم كما بَدَأَهُمْ أوَّلَ مرَّةٍ بأرواحهم وأبدانهم، ذلك يومُ الدين، والوعدُ الحقُّ، والفَزَعُ الأكبر، والراجفةُ، والقارعةُ، والواقعةُ، والطامَّةُ، والصاخَّةُ، والآزِفَةُ، ويومُ الحساب، كُلُّها أسماءٌ تدلُّ على عِظَمِ شأنِ ذلك اليومِ وشدَّةِ هَوْلِه، وهو يومٌ تَشْخَصُ فيه الأبصارُ، وتَطِيرُ القلوبُ عن أماكِنِها حتَّى تبلغ الحناجرَ، وفيه يُحاسِبُهم اللهُ تعالى على ما عَمِلوا ويَجْزيهم على ما قدَّموا؛ فيُثِيبُ المُحْسِنَ ويُعاقِبُ المُسيءَ ـ إنْ شاء ـ. واليومُ الآخِرُ مسبوقٌ بعلاماتٍ تدلُّ على قُرْبِ وقوعِه وهي أشراطُ الساعة؛ فالإيمانُ بها واجبٌ وهي مِنْ صلبِ العقيدة.

ـ **والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه** هو: التصديقُ الجازم بأنَّ مَقاديرَ الأمورِ بيَدِ اللهِ سبحانه، ومَصْدَرَها عن قضائه؛ فما شاءَ اللهُ كان وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، ولا يمكن أَنْ يَحْدُثَ شيءٌ في هذا الكونِ إلَّا إذا أرادَهُ سبحانه وتعالى، وكُلُّ شيءٍ حادثٍ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥](١)، وَلِحَدِيثِ سُؤَالِ جِبْرِيلَ عليه السلام: قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ» قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ [وَالْيَوْمِ الآخِرِ](٢)، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ: خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ» .....

= في هذا الكونِ مِنَ المخلوقات فإنه مخلوقٌ موجودٌ بإذنِ الله تعالى وقضائِه ومَشيئتِه، والقدَرُ على درجاتٍ ومَراتِبَ يجب الإيمانُ بها.

كما يجب الإيمانُ بأنَّ الله تعالى يهدي مَنْ يَشاءُ بفَضْلِه، ويُضِلُّ مَنْ يَشاءُ بعَدْلِه، وكُلُّ إنسانٍ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له، ولا يكون شيءٌ في الكون بغيرِ قضاءِ الله تعالى، ولا يستغني أحَدٌ عن الله تعالى، وهو سبحانه خالقُ الناسِ وأعمالِهم، ومُقدِّرُ السكنات والحركات.

(١) هذه الآيةُ لم تَتناوَلْ بالذِّكْرِ ـ صراحةً ـ الأصلين: «اليوم الآخِرَ» و«القَدَر»، ولعلَّ الإشارةَ إلى «اليوم الآخِرِ» في آخِرِ الآية: ﴿وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة] أي: المرجعُ لجميع الخلائق؛ فيَجْزِيهم بما عَمِلوا مِنْ خيرٍ أو شرٍّ، وكذلك الإشارةُ إلى القَدَر في مَطْلَعِ الآيةِ المُواليةِ (٢٨٦) في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ لِتَعلُّقِ الكسب والاكتساب بمسألة القَدَرِ كما سيأتي بيانُه في فصول الإيمان بالقَدَر، [انظر: مؤلَّفي: «التعليق النفيس في بيان عقيدة الإيمان بالقدر عند الإمام عبد الحميد بنِ باديس» للمؤلِّف].

(٢) ساقطةٌ مِنْ جميع النُّسَخ، وهي واردةٌ في الروايات المخرَّجة.

[رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(١)]][(٢)].

❁❁❁

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر»، وقد تقدَّم تخريجُ حديثِ سؤالِ جبريلَ عليه السلام، انظر: (ص ١٤٦).

وهذه هي الأصولُ الستَّةُ للإيمان، وهي أصولُ الاعتقاداتِ الباطنةِ التي سيأتي الحديثُ عنها بالتفصيل في الفصول اللاحقة مِنَ «العقائد الإسلامية».

[الفصل ٢٣: الإيمانُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة][1]

وَيَجِيءُ الإِيمَانُ[2] ـ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ أَيْضًا ـ مُرَادًا بِهِ: الأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ ـ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَالِ ـ المَبْنِيَّةُ عَلَى التَّصْدِيقِ وَاليَقِينِ[3]؛ .....

---

(١) «م.ف»: «الإيمان هو التصديق واليقين».

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ر.أ، م.ر.ب».

(٣) بيَّن المصنِّفُ رحمه الله ـ في الفصل السابق ـ أنَّ لفظ الإيمان يُرادُ به ـ شرعًا ـ العقائدُ القلبيةُ؛ وبيَّن ـ في هذا الفصل ـ أنه يُرادُ به ـ أيضًا ـ شرائعُ الإسلام والطاعاتُ الظاهرة: قوليةً كانَتْ أم بدنيةً، التي أصلُها معرفةُ اللهِ والتصديقُ الجازم الذي لا يُخالِطُه ريبٌ، والإقرارُ بكُلِّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ عن ربِّه سبحانه، واستدلَّ عليه بحديثِ وفدِ عبد القيس الذي دلَّ على أنَّ الأعمال مِنَ الإيمان؛ حيث فسَّر الإيمانَ بإقامِ الصلاة وإيتاءِ الزكاة وصومِ رمضان وإعطاءِ الخُمُسِ مِنَ الغنيمة، والحديثُ صريحٌ في إدخالِه الأعمالَ البدنيةَ والطاعاتِ الظاهرةَ في الإيمان، كما وَرَدَتْ أحاديثُ أخرى تدلُّ على ذلك منها: قولُه ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**» [سيأتي تخريجه. انظر: (ص ١٩٢)].

أمَّا مِنَ القرآن فقَدْ سمَّى اللهُ تعالى الصلاةَ إيمانًا في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ**﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل التحوُّل إلى الكعبة، ما=

لِحَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ(١): قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ(٢).....

= كان يَضيع ثوابُها عند الله، [انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ١٩٣)]، وغير ذلك مِنَ الأدلَّة.

فالحاصل: أنَّ جميع الطاعاتِ القلبيةِ والقوليةِ والفعليةِ أي: كُلَّ ما قرَّب إلى الله تعالى ـ مِنِ اعتقادٍ أو قولٍ أو عملٍ ـ فإنه داخلٌ في مسمَّى الإيمان، «وحَكَى الشافعيُّ على ذلك إجماعَ الصحابةِ والتابعين ومَنْ بَعْدَهم ممَّنْ أَدْرَكَهم، وأَنْكَرَ السلفُ على مَنْ أَخْرَجَ الأعمالَ مِنَ الإيمانِ إنكارًا شديدًا، وممَّنْ أَنْكَرَ ذلك على قائِلِه وجَعَلَهُ قولًا مُحْدَثًا: سعيد بنُ جُبَيْرٍ وميمونُ بنُ مهران وقتادةُ وأيُّوبُ السختيانيُّ وإبراهيمُ النَّخَعيُّ والزُّهْريُّ ويحيى بنُ أبي كثيرٍ وغيرُهم، وقال الثوريُّ: «هو رأيٌ مُحْدَثٌ أَدْرَكْنا الناسَ على غيرِه»، وقال الأوزاعيُّ: «وكان مَنْ مَضَى ممَّنْ سَلَفَ لا يُفرِّقون بين الإيمان والعمل»» [«جامع العلوم والحِكَم» لابن رجب (٢٥)].

(١) **بنو عبد القيس**: بطنٌ مِنْ أَسَدِ بنِ ربيعةَ مِنَ العدنانية، وهُمْ بنو عبد القيس ابنِ أَفْصَى بنِ دُعْميِّ بنِ جَدِيلةَ بنِ أَسَدٍ، كانَتْ ديارُهم بتِهامةَ ثمَّ خرجوا إلى البحرين، ووَفَدوا على النبيِّ ﷺ وأسلموا، ومُقدَّمُهم ـ يومئذٍ ـ المُنْذِرُ بنُ عائذٍ، وكان له مكانٌ عند النبيِّ ﷺ، ولعلَّه أَشَجُّ بني عبد القيس الذي قال له النبيُّ ﷺ: «**إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ [وَرَسُولُهُ]: الحِلْمُ وَالأَنَاةُ**» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٨٩) باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، واللفظُ لأحمد ـ طبعة الرسالة ـ (٣٩/ ٤٩٠) مِنْ حديثِ الوزَّاع بنِ الزرَّاع العبديِّ رضي الله عنه]، ومنهم: الجارود ابنُ حنشٍ وغيرُهم، [انظر: «الاشتقاق» لابن دُرَيْد (٣٢٤)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (٢٩٥)، «نهاية الأرب» للقلقشندي (٣٠٧)، «الإصابة» لابن حجر (١/ ٥١، ٣/ ٤٦٠)].

(٢) هو الصحابيُّ الجليل **أبو العبَّاس عبدُ الله بنُ عبَّاس بنِ عبد المطَّلب الهاشميُّ** رضي الله عنهما، =

ﷺ[١]: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحْدَهُ، وَقَالَ ﷺ[٢]: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ[٣]؟» قَالُوا: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسًا مِنَ الْمَغْنَمِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[٤] وَمُسْلِمٌ[٥][٦].

= ابنُ عمِّ النبيِّ ﷺ، حبرُ الأمَّة، وفقيهُ العصر، وإمامُ التفسير، وأحَدُ المُكْثِرين مِنْ رواية الحديث، له فضائلُ ومَناقِبُ كثيرةٌ. تُوُفِّيَ بالطائف سنة: (٦٨هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات ابنِ سعد» (٢/ ٣٦٥)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٣)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٣/ ٩٣٣)، «أُسْد الغابة» لابن الأثير (٣/ ١٩٢)، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (٣/ ٣٣١)، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٣٣٠)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٢١٧).

(١) «م.ف»: «رضي الله عنه».

(٢) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٣) ساقطةٌ مِنْ «م.ر.ش» مُوافقةً لِلَفظ الترمذيِّ في «الإيمان» (٥/ ٨) بابُ ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان.

(٤) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٩٦).

(٥) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٦٣).

(٦) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ١٢٩) باب: أداءُ الخُمُسِ مِنَ الإيمان، وفي «العلم» (١/ ١٨٣) بابُ تحريضِ النبيِّ ﷺ وَفْدَ عبدِ القيس على أَنْ يحفظوا الإيمانَ والعلمَ وأَنْ يُخْبِرُوا مَنْ وراءَهم، وفي «مواقيت الصلاة»=

= (٢/ ٧) باب: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم]، وفي «الزكاة» (٣/ ٢٦٢) بابُ وجوبِ الزكاة، وفي «فرض الخُمُس» (٦/ ٢٠٨) باب: أداءُ الخُمُس مِنَ الدِّين، وفي «المَناقب» (٦/ ٥٤٠) بابُ نسبةِ اليمن إلى إسماعيل، وفي «المَغازي» (٨/ ٨٤) بابُ وَفْدِ عبد القيس، وفي «الأدب» (١٠/ ٥٦٢) بابُ قولِ الرجل: مَرْحَبًا، وفي «أخبار الآحاد» (١٣/ ٢٤٢) بابُ وَصَاةِ النبيِّ ﷺ وفودَ العرب أَنْ يُبلِّغوا مَنْ وراءَهم، وفي «التوحيد» (١٣/ ٥٢٧) بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات]، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٧٩ ـ ١٨٨) بابُ الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ، مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«زاد المَعاد» (٣/ ٦٠٧)] مُسْتَخْلِصًا فوائدَ قصَّةِ قدومِ وَفْدِ عبد القيس وأحكامَها بما نصُّه: «**ففي هذه القصَّة**: أنَّ الإيمان بالله هو مجموعُ هذه الخِصالِ مِنَ القول والعملِ كما على ذلك أصحابُ رسول الله ﷺ والتابعون وتابِعُوهم كُلُّهم، ذَكَرَهُ الشافعيُّ في «المبسوط»، وعلى ذلك ما يُقارِبُ مائةَ دليلٍ مِنَ الكتاب والسنَّة. وفيها: أنه لم يَعُدَّ الحجَّ في هذه الخصال، وكان قدومُهم في سنةِ تسعٍ، وهذا أحَدُ ما يُحْتَجُّ به على أنَّ الحجَّ لم يكن فُرِضَ بَعْدُ، وأنه إنما فُرِضَ في العاشرة، ولو كان فُرِضَ لَعَدَّهُ مِنَ الإيمان كما عَدَّ الصومَ والصلاة والزكاة».

[الفصل ٢٤: [تَلاقي معنَى][١] الإسلام والإيمان]

قَدْ تَوَارَدَ لَفْظُ الإِسْلَامِ وَلَفْظُ الإِيمَانِ عَلَى اعْتِقَادِ القَلْبِ الجَازِمِ، وَالأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ - مِنْ قَوْلٍ وَغَيْرِهِ - المَبْنِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ الاِعْتِقَادِ؛ لِحَدِيثِ جِبْرِيلَ المُتَقَدِّمِ فِي تَفْسِيرِ الإِسْلَامِ[٢]، وَحَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ المُتَقَدِّمِ فِي تَفْسِيرِ الإِيمَانِ[٣].

[*تَحْصِيلٌ مِمَّا*[٤] تَقَدَّمَ: تَوَارُدُ الإِسْلَامِ وَالإِيمَانِ عَلَى الاِعْتِقَادِ وَالنُّطْقِ وَالعَمَلِ][٥].

---

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٢) تقدَّم تخريجُ حديثِ سؤالِ جبريلَ عليه السلام، انظر: (ص ١٤٦).

(٣) تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٧٥).

(٤) «م.ر.أ»: «تحصيلُ ما».

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف».

كلام المصنِّف رحمه الله مُوافِقٌ للتفصيل الذي عليه أهلُ السنَّة مِنَ: التفريق بين حالةِ انفرادِ كُلٍّ مِنَ الإيمان والإسلام أحَدِهما عن الآخَر، وحالةِ اقترانهما، جمعًا بين الحديثين المتقدِّمَيْن: حديثِ وفدِ عبد القيس في تفسير الإيمان، «وبين حديثِ سؤالِ جبريلَ عليه السلام عن الإسلام والإيمان وتفريقِ النبيِّ ﷺ بينهما وإدخالِه الأعمالَ في مسمَّى الإسلامِ دون الإيمان؛ فإنه يَتَّضِحُ بتقريرِ أصلٍ، وهو: أنَّ مِنَ الأسماء ما يكون شاملًا لمسمَّيَاتٍ مُتعدِّدةٍ عند إفرادِه وإطلاقِه؛ فإذا قُرِنَ ذلك=

= الاسْمُ بغيرِه صارَ دالًّا على بعضِ تلك المُسمَّيَات، والاسْمُ المقرون به دالًّا على باقيها» [«جامع العلوم والحِكَم» لابن رجب (٢٥)].

قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«الأعمال بالنيَّات» (٤٠) و«مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧١ ـ ٢٧٥)] ما نصُّه: «وفَصْلُ الخطابِ في هذا الباب: أنَّ اسْمَ الإيمان قد يُذْكَرُ مجرَّدًا وقد يُذْكَرُ مقرونًا بالعمل أو بالإسلام: فإذا ذُكِرَ مجرَّدًا تَناوَلَ الأعمالَ كما في «الصحيحين»: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ شُعْبَةً: أَعْلَاهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**» [سيأتي تخريجه، انظر: (ص ١٩٢)]، وفيهما: أنه قال لوَفْدِ عبد القيس: «**آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِاللهِ، أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ**» [تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٧٥)]، وإذا ذُكِرَ مع الإسلام ـ كما في حديثِ جبريلَ أنه سَأَلَ النبيَّ ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان ـ فُرِّق بينهما.. فلمَّا ذَكَرَهما جميعًا ذَكَرَ أنَّ الإيمان في القلبِ والإسلامَ ما يظهر مِنَ الأعمال، وإذا أُفْرِدَ الإيمانُ أُدْخِلَ فيه الأعمالُ الظاهرةُ لأنها لوازمُ ما في القلب؛ لأنه متى ثَبَتَ الإيمانُ في القلب والتصديقُ بما أَخْبَرَ به الرسولُ وَجَبَ حصولُ مُقتضَى ذلك ضرورةً» إلى أَنْ قال رحمه الله: «والمقصودُ أنَّ لفظَ الإيمانِ تختلف دلالتُه بالإطلاق والاقتران: فإذا ذُكِرَ مع العمل أُرِيدَ به أصلُ الإيمانِ المقتضي للعمل، وإذا ذُكِرَ وَحْدَهُ دَخَلَ فيه لوازمُ ذلك الأصل»، [وانظر هذه المسألةَ في: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٨)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ١٣، ١٤، ٥٥٢)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٢/ ٤٩٠)]. =

= وقال ابنُ رجبٍ رحمه الله في [«جامع العلوم والحِكَم» (٢٦)] ما نصُّه: «وهذا كاسْمِ الفقير والمسكين: فإذا أُفْرِدَ أحَدُهما دَخَلَ فيه كُلُّ مَنْ هو محتاجٌ، فإذا قُرِنَ أحَدُهما بالآخَرِ دَلَّ أحَدُ الاسْمَيْنِ على بعض أنواعِ ذوي الحاجاتِ والآخَرُ على باقيها، فهكذا اسْمُ الإسلامِ والإيمان: إذا أُفْرِدَ أحَدُهما دَخَلَ فيه الآخَرُ، ودَلَّ بانفراده على ما يَدُلُّ عليه الآخَرُ بانفراده، فإذا قُرِنَ بينهما دَلَّ أحَدُهما على بعضِ ما يَدُلُّ عليه بانفراده ودَلَّ الآخَرُ على الباقي، وقد صرَّح بهذا المعنى جماعةٌ مِنَ الأئمَّة».

وبهذا التفصيلِ يَتبيَّنُ تحقيقُ القول في مسألةِ الإيمان والإسلام، وقد اختلف السلفُ وغيرُهم في مُسمَّاهُما: هل هما اسْمانِ لمُسمًّى واحدٍ أم أنَّ لكُلِّ واحدٍ منهما معنًى يُخالِفُ الآخَرَ؟

وإلى القول بالترادف ذَهَبَتْ طائفةٌ مِنْ علماءِ السلف وبعضُ الحنفية والشافعية، وبه قالَتِ الأشاعرةُ، وهو اختيارُ البخاريِّ، وإلى القول بالتغايُرِ ذهَبَتْ جماعةٌ مِنَ الصحابة والتابعين، وبه قال مالكٌ وأبو حنيفة وأحمدُ رحمهم الله تعالى.

وظاهرٌ مِنْ كلام المصنِّف رحمه الله اختيارُه مَذْهَبَ القائلين بالتغاير بين مسمَّى الإيمانِ والإسلام، وهو الراجحُ الصحيح؛ ذلك لأنَّ الأصل في الألفاظِ أَنْ تكون مُتباينةً لا مُترادِفةً، [انظر تفصيلَ أنَّ الأصل عدَمُ الترادف في: «المحصول» للفخر الرازي (١/ ١/ ٣٥١). «الإبهاج» للسبكي وابنه (١/ ٢٤٢). «مفتاح الوصول» للتلمساني (٥٢٦). «نهاية السول» للإسنوي (١/ ٢٩٤). «مناهج العقول» للبدخشي (١/ ٢٩٢)].

وقد فرَّقَ القرآنُ والسنَّةُ بين مسمَّاهما: كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن =

= ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحُجرات: ١٤]، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ فقَدْ عُطِفَ الإيمانُ فيها على الإسلام، والشيءُ لا يُعْطَفُ على نَفْسِه؛ فعُلِمَ أنَّ للإيمان معنًى زائدًا على الإسلام، وفي حديثِ جبريلَ عليه السلام المشهورِ [الذي تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٤٦)] وحديثِ سعد بنِ أبي وقَّاصٍ رضي الله عنه [الذي تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٥٢)] المتقدِّمَيْن قد فرَّق فيهما النبيُّ ﷺ بين الإيمان والإسلام؛ وعليه، فلو كانا اسْمَيْنِ لمسمًّى واحدٍ ـ وهو معنى الترادف ـ لَمَا فرَّق اللهُ ورسولُه بينهما. وهذا المذهبُ هو اختيارُ ابنِ تيمية رحمه الله.

وأَبْرَزُ ما يحتجُّ به القائلون بأنَّ مسمَّاهما واحدٌ قولُه تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات]، أي: غيرَ بيتٍ منهم؛ فلم يَرِدِ التفريقُ بين الإسلام والإيمان؛ فكان معناهما واحدًا.

ولا يخفى أنَّ الاستدلال بالآيةِ على أنهما اسْمانِ لمسمًّى واحدٍ غيرُ ناهضٍ؛ لأنَّ المعلوم أنَّ كُلَّ مؤمنٍ مسلمٌ ولا ينعكس؛ فاتَّفَقَ الاسمانِ ـ هاهنا ـ لخصوصيةِ الحال، ولا يَلْزَمُ ذلك في كُلِّ حالٍ؛ كما يَحْتَمِلُ وجهًا آخَرَ، وهو أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٣٦﴾ أي: المُسْتَسْلِمين في الظاهر؛ ذلك لأنَّ امرأةَ لوطٍ كانَتْ مِنْ أهل البيت الموجودين، وكانَتْ في الظاهر مع زوجها، وفي الباطن كانَتْ مع قومها على دِينِهم، خائنةً لزوجِها تَدُلُّ قومَها على أضيافه، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٧٣)، «الإيمان» لابن منده (١/ ٣١١)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٢/ ٤٨٨)، «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١٤)].

فالحاصل: أنَّ بين الإسلام والإيمان تلازمًا فلا يمكن أَنْ يُوجَدَ أحَدُهما بدونِ=

[الفصل ٢٥: حقيقة الدِّين][1]

الدِّينُ كُلُّهُ: عَقْدٌ بِالقَلْبِ، وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ[2] مِنَ الثَّلَاثَةِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» بِاعْتِبَارٍ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» بِاعْتِبَارٍ آخَرَ[3]:

= الآخَر؛ فلا يَصِحُّ الإسلامُ ولا يُوجَدُ بدون أصلِ الإيمان، فإذا انتفى أصلُ الإيمانِ بَطَلَ الإسلامُ، كذلك لا يُوجَدُ إيمانٌ بدونِ إسلامٍ ولا يَصِحُّ، سواءٌ كان عَمَلَ القلبِ أو عَمَلَ الجوارح؛ فلو انتفى العملُ لَدَلَّ ذلك على بطلان الإيمان وفسادِه، غير أنه لا يَلْزَمُ مِنْ تَلازُمِ الإسلامِ والإيمان أَنْ يكون أحَدُهما هو الآخَرَ، كالروح والبدن: فلا تُوجَدُ روحٌ حيَّةٌ إلَّا مع البدن، ولا يُوجَدُ بدنٌ حيٌّ إلَّا مع الروح، وليس أحَدُهما الآخَرَ.

(١) «م.ف»: «الدِّين عقدٌ ونطقٌ وعملٌ».

(٢) «م.ف»: «وَاحِدَةٍ».

(٣) حقيقةُ الدِّين كُلِّه في التصديق بالقلب والنطقِ باللسان والعملِ بالجوارحِ الباطنة والظاهرة، وإنما الإسلامُ ـ في الأصل ـ مِنْ باب العمل: عَمَلِ القلب والجوارح، وأمَّا الإيمانُ فأصلُه تصديقٌ وإقرارٌ ومعرفةٌ؛ فهو مِنْ بابِ قولِ القلب المتضمِّنِ عَمَلَ القلبِ، والأصلُ فيه التصديقُ، والعملُ تابعٌ له، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٦٣)]: «فلهذا فسَّرَ النبيُّ ﷺ «الإيمانَ» بإيمان القلب=

١) فَعَقْدُ القَلْبِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ تَصْدِيقٌ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّ عَقْدَ القَلْبِ عَلَى الشَّيْءِ إِذْعَانٌ وَخُضُوعٌ لَهُ.

٢) وَنُطْقُ اللِّسَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّصْدِيقِ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الخُضُوعِ وَالِانْقِيَادِ.

٣) وَالزَّكَاةُ ـ مَثَلًا ـ تُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّصْدِيقِ وَثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِهِ، وَتُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهَا انْقِيَادٌ وَإِذْعَانٌ.

[٤) وَالحُبُّ فِي اللهِ ـ مَثَلًا ـ يُسَمَّى: «إِيمَانًا» لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّصْدِيقِ وَثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِهِ، وَيُسَمَّى: «إِسْلَامًا» لِأَنَّهُ انْقِيَادٌ وَإِذْعَانٌ][1].

= وبخضوعه (أي: قول القلب وعملِه) .. وفسَّر «الإسلامَ» باستسلامٍ مخصوصٍ هو: المَباني الخمس، وهكذا في سائرِ كلامِه ﷺ يُفَسِّرُ الإيمانَ بذلك النوعِ ويُفسِّرُ الإسلامَ بهذا، وذلك النوعُ أَعْلَى»؛ ذلك لأنَّ المؤمن التامَّ لا بُدَّ أَنْ يكون مسلمًا؛ ولذلك وَرَدَ في الشرعِ إطلاقُ الإيمانِ على أعمال الجوارح.

قال الخطَّابيُّ رحمه الله في [«مَعالِم السنن» (٥/ ٥٦)]: «إنَّ الإيمانَ الشرعيَّ اسْمٌ لمعنًى ذي شُعَبٍ وأجزاءٍ له أَعْلَى وأَدْنَى؛ فالاسْمُ يَتعلَّقُ ببعضها كما يَتعلَّقُ بكُلِّها، والحقيقةُ تقتضي جميعَ شُعَبِها وتستوفي جملةَ أجزائها: كالصلاة الشرعية لها شُعَبٌ وأجزاءٌ، والاسْمُ يتعلَّقُ ببعضها كما يتعلَّقُ بكُلِّها، والحقيقةُ تقتضي جميعَ أجزائها وتستوفيها، ويدلُّ على ذلك قولُه: «**الحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**» [جزءٌ مِنْ حديثٍ سيأتي تخريجه، انظر: (ص ١٩٢)]؛ فأَخْبَرَ أنَّ الحياءَ إحدى تلك الشُّعَب».

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف». =

.....

= قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«الصلاة» (٥٣)]: «ولمَّا كان الإيمانُ أصلًا له شُعَبٌ متعدِّدةٌ، وكُلُّ شُعْبةٍ منها تُسَمَّى إيمانًا: فالصلاةُ مِنَ الإيمان، وكذلك الزكاةُ والحجُّ والصيام والأعمالُ الباطنةُ: كالحياءِ والتوكُّل والخشيةِ مِنَ الله والإنابةِ إليه، حتَّى تنتهيَ هذه الشُّعَبُ إلى إماطة الأذى عن الطريق؛ فإنه شُعْبةٌ مِنْ شُعَبِ الإيمان، وهذه الشُّعَبُ منها ما يزول الإيمانُ بزوالها كشُعْبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها كتركِ إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شُعَبٌ مُتفاوِتةٌ تفاوتًا عظيمًا، منها ما يُلْحَقُ بشُعْبة الشهادة ويكون إليها أَقْرَبَ، ومنها ما يُلْحَقُ بشُعْبةِ إماطة الأذى ويكون إليها أَقْرَبَ..».

قلت: فالطاعات جميعًا مِنْ شُعَبِ الإيمان التي هي جميعُ شرائعِ الدِّينِ الظاهرةِ والباطنة، ومنها أعمالُ الجوارحِ فهي داخلةٌ في مُسمَّى الإيمان؛ لأنَّ الإيمانَ أصلُه: معرفةُ القلب وتصديقُه وقولُه، والعملُ تابعٌ لهذا العلمِ، والتصديقُ مُلازِمٌ له، ولا يكون العبدُ مُؤْمِنًا إلَّا بها؛ فالطاعاتُ مِنْ فروع الإيمان ولوازِمِه وثمراتِه.

ومنه تظهر شدَّةُ الترابطِ بين الأصل والفرع مِنْ جهةِ أنَّ الإخلالَ بالطاعاتِ والتقصيرَ فيها يضرُّ في الإيمان؛ فمَنِ ادَّعى أنه مُؤْمِنٌ ـ وهو لم يعمل بما أَمَرَ اللهُ به ورسولُه مِنَ الفرائضِ والواجبات ومِنْ تَرْكِ المُحرَّماتِ ـ فليس بصادقٍ في إيمانه، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٤١)]: «إذا قام بالقلب التصديقُ به والمحبَّةُ له [أي: قول القلب وعملُه] لَزِمَ ـ ضرورةً ـ أَنْ يتحرَّك البدنُ بمُوجَبِ ذلك مِنَ الأقوالِ الظاهرةِ والأعمالِ الظاهرة؛ فما يظهر على البدن مِنَ الأقوال والأعمالِ هو مُوجَبُ ما في القلب ولازِمُه ودليلُه ومعلولُه، كما أنَّ ما يقومُ بالبدن=

[الفصل ٢٦: الإيمانُ قولٌ وعملٌ][1]

الإِيمَانُ ـ فِي الوَضْعِ الشَّرْعِيِّ ـ هُوَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ[2]؛ .....

= مِنَ الأقوال والأعمالِ له ـ أيضًا ـ تأثيرٌ فيما في القلب؛ فكُلٌّ منهما يُؤثِّرُ في الآخَرِ، لكنَّ القلبَ هو الأصلُ والبدنَ فرعٌ له، والفرع يَسْتمِدُّ مِنْ أصلِه، والأصل يَثْبُتُ ويقوى بفرعه».

كما تظهر شدَّةُ الترابطِ بين الأصلِ والفرعِ مِنْ جهةِ أنَّ الإيمانَ يزيد وينقص بحَسَبِ زيادةِ الشرائع والشُّعَبِ ـ كما سيأتي، [انظر: (ص ١٩٣)] ـ.

(١) «م.ف»: «تحصيلُ ما تَقدَّم».

(٢) الذي قرَّرهُ المصنِّفُ رحمه الله في تعريف الإيمان شرعًا سَقَطَ منه خطـئًا: «قولٌ بالقلب..»، يُؤكِّدُه ما سَبَقَ تقريرُه مِنْ أنَّ الدِّين كُلَّه: عقدٌ بالقلب ونطقٌ باللسان وعملٌ بالجوارح الظاهرة والباطنة، وهو مُعْتَقَدُ أهلِ السنَّة والجماعة؛ فقَدِ اتَّفَقَ الصحابةُ والتابعون ومَنْ بَعْدَهم مِنْ أهل السنَّة على ذلك؛ قال محمَّد بنُ إدريس الشافعيُّ رحمه الله: «وكان الإجماعُ مِنَ الصحابة والتابعين مِنْ بَعْدِهم ومَنْ أَدْرَكْناهم يقولون: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، لا يُجْزِئُ واحدٌ مِنَ الثلاثةِ إلَّا بالآخَرِ» [انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» للَّالَكائي (٥/ ٨٨٦)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٠٩، ٣٠٨)]. =

= وقال ابنُ عبد البرِّ رحمه الله في [«التمهيد» (٩/ ٢٣٨)]: «أَجْمَعَ أهلُ الفقهِ والحديثِ على أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، ولا عَمَلَ إلَّا بنيَّةٍ، والإيمانُ ـ عندهم ـ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعاتُ كُلُّها ـ عندهم ـ إيمانٌ»، [وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٣٠)].

والنقولُ مُتواتِرةٌ عن السلف بأنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ وإنْ تَفاوَتَتْ عباراتُ السلفِ في الإيمان؛ فلا فَرْقَ بين قولهم: «إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ»، أو «قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ»، أو «قولٌ وعملٌ واعتقادٌ»، أو «تصديقٌ بالجَنان وقولٌ باللسان وعملٌ بالجوارح» وغيرها؛ فكُلُّها عباراتٌ مُتفاوِتةُ الألفاظِ داخلةٌ في بابِ اختلاف التنوُّع، ليس فيها اختلافٌ معنويٌّ، وقد وضَّح ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ١٧٠ ـ ١٧١)] أنَّ عباراتِ السلفِ مُتَّحِدةُ المعنى بقوله: «ومِنْ هذا البابِ: أقوالُ السلفِ وأئمَّةِ السنَّةِ في تفسير الإيمان؛ فتارةً يقولون: «هو قولٌ وعملٌ»، وتارةً يقولون: «هو قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ»، وتارةً يقولون: «قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ واتِّباعُ السنَّة»، وتارةً يقولون: «قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح»، وكُلُّ هذا صحيحٌ؛ فإذا قالوا: «قولٌ وعملٌ» فإنه يدخل في القولِ: قولُ القلبِ واللسانِ جميعًا، وهذا هو المفهومُ مِنْ لفظِ القول والكلام ونحوِ ذلك إذا أُطْلِقَ... والمقصودُ ـ هنا ـ: أنَّ مَنْ قال مِنَ السلف: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ» أراد قولَ القلبِ واللسانِ وعَمَلَ القلبِ والجوارح، ومَنْ أراد الاعتقادَ رأى أنَّ لفظَ القولِ لا يُفْهَمُ منه إلَّا القولُ الظاهرُ أو خافَ ذلك فزَادَ الاعتقادَ بالقلب، ومَنْ قال: «قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ» قال: القولُ يَتناوَلُ الاعتقادَ وقولَ اللسان، وأمَّا العملُ فقَدْ لا يُفْهَمُ منه النيَّةُ فزَادَ ذلك،=

فَمَنِ اسْتَكْمَلَ ذَلِكَ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهُ لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ(١)؛

= ومَنْ زادَ اتِّباعَ السنَّةِ فلأنَّ ذلك كُلَّه لا يكون محبوبًا لله إلَّا باتِّباعِ السنَّة، وأولئك لم يُريدُوا كُلَّ قولٍ وعملٍ، إنما أرادوا ما كان مشروعًا مِنَ الأقوال والأعمال، ولكِنْ كان مقصودُهم الردَّ على المُرْجِئة الذين جَعَلوه قولًا فقط؛ فقالوا: «بل هو قولٌ وعملٌ»، والذين جَعَلوه أربعةَ أقسامٍ فسَّروا مُرادَهم كما سُئِلَ سهلُ ابنُ عبد الله التُّسْتَرِيُّ عن الإيمان: «ما هو؟» فقال: «قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ وسنَّةٌ»؛ لأنَّ الإيمان إذا كان قولًا بلا عملٍ فهو كفرٌ، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نيَّةٍ فهو نِفاقٌ، وإذا كان قولًا وعملًا ونِيَّةً بلا سنَّةٍ فهو بدعةٌ».

وفَهْمُ الإيمانِ بخِصالِه التي اشتمل عليها مُسمَّى الإيمانِ عند أهلِ السنَّة له خَطَرُه وأَهَمِّيَّتُه؛ لأنَّ الخطأ في اسْمِ الإيمان ليس كالخطإِ في اسْمٍ مُحْدَثٍ ولا الخطإِ في غيره مِنَ الأسماء؛ لِتَعَلُّقِ أحكام الدنيا والآخرة باسْمِ الإيمان والإسلام والكفر والنفاق؛ لذلك كان الواجبُ فَهْمَ الإيمانِ فهمًا صحيحًا مُدَعَّمًا بالحجَّة مِنَ الكتاب والسنَّة، والتمسُّكَ بهما مِنْ غيرِ إفراطٍ ولا تفريطٍ. قال ابنُ رجبٍ الحنبليُّ رحمه الله في [«جامع العلوم والحِكَم» (٣٧)]: «وهذه المسائل ـ أعني: مسائلَ الإسلام والإيمان والكفر والنفاق ـ مسائلُ عظيمةٌ جدًّا؛ فإنَّ الله عَلَّقَ بهذه الأسماءِ السعادةَ والشقاوةَ واستحقاقَ الجنَّة والنار، والاختلافُ في مسمَّياتِها أوَّلُ اختلافٍ وَقَعَ في هذه الأمَّة».

(١) حقيقة الإيمان الشرعيِّ مركَّبةٌ مِنْ قولٍ وعملٍ.

والقولُ قسمان:

ـ **قول القلب**، وهو: تصديق القلب وإقرارُه ومعرفتُه، وأصلُ القول: هو التصديقُ الجازم بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله واليومِ الآخِر والقدر خيرِه وشرِّه، ويدخل=

= فيه الإيمانُ بكُلِّ ما جاء به الرسولُ ﷺ.

ـ **قول اللسان**، وهو: الإقرار بالله وبما جاء مِنْ عندِه، والشهادةُ لله بالتوحيد، ولرسوله بالرسالة ولجميعِ الأنبياء والرُّسُل عليهم السلام، ثمَّ التسبيحُ والتكبير والتحميد والتهليل، والثناءُ على الله، والصلاةُ على رسوله، والدعاءُ، وسائرُ الذِّكْر؛ وقولُ اللسان ينشأ مِنْ قولِ القلب وهو أصلُه.

والعمل قسمان:

ـ **عمل القلب**، وهو: حُبُّ الله ورسولِه، وتعظيمُ الله ورسولِه، وتعزيرُ الرسولِ ﷺ وتوقيرُه، وخشيةُ الله، والإنابةُ إليه، والإخلاصُ له، والتوكُّلُ عليه، إلى غيرِ ذلك مِنَ الأحوال؛ فهذه الأعمالُ القلبيةُ كُلُّها مِنَ الإيمان، وهي ممَّا يُوجِبُها التصديقُ والاعتقادُ إيجابَ العلَّةِ للمعلول، وهذا أصلُ العمل.

ويجدر التنبيهُ إلى أنَّ الفرق بين قول القلب وعَمَلِه: أنَّ قولَ القلبِ هو العقيدةُ التي يَعْتقِدُها، وعَمَلَ القلبِ إنما هو حركتُه التي يُحِبُّها اللهُ ورسولُه ﷺ، وهي محبَّةُ الخير وإرادتُه الجازمة، وكراهتُه الشرَّ والعزمُ على تركِه.

ـ **عمل الجوارح**، وهي: أفعالُ سائرِ الجوارح مِنَ الطاعات والواجباتِ التي بُنِيَ عليها الإسلامُ، وسائرِ أعمالِ التطوُّع التي يُسْتحَقُّ بفعلها زيادةُ الإيمان، واجتناب الأفعال المنهيِّ عنها التي بفعلها يُسْتحَقُّ نقصانُ الإيمان؛ وعملُ الجوارحِ يَنْشَأُ مِنْ عَمَلِ القلب وهو أصلُه، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ١٨٦، ٥٤٠، ٦٧٢)].

فهذه الأربعةُ أجزاءٌ في الإيمان، وهي أركانُه التي يقوم عليها بناؤُه، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«الصلاة» (٥٤)]: «فإذا زالَتْ هذه الأربعةُ زالَ الإيمانُ بكماله، وإذا=

.....

= زالَ تصديقُ القلبِ لم تنفع بقيَّةُ الأجزاء؛ فإنَّ تصديق القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونِها نافعةً، وإذا زالَ عَمَلُ القلبِ مع اعتقادِ الصدق فهذا موضعُ المعركةِ بين المُرْجِئةِ وأهلِ السنَّة؛ فأهلُ السنَّةِ مُجْمِعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديقُ مع انتفاءِ عَمَلِ القلب ـ وهو مَحَبَّته وانقيادُه ـ كما لم ينفع إبليسَ وفرعونَ وقومَه، واليهودَ والمشركين الذين كانوا يعتقدون صِدْقَ الرسول ﷺ، بل ويُقِرُّون به سرًّا وجهرًا ويقولون: ليس بكاذبٍ، ولكِنْ لا نَتَّبِعُه ولا نُؤْمِنُ به؛ فإذا كان الإيمانُ يزول بزوالِ عَمَلِ القلب فغيرُ مُسْتَنْكَرٍ أَنْ يزول بزوالِ أَعْظَمِ أعمال الجوارح، ولا سيَّما إذا كان ملزومًا لعدَمِ مَحَبَّة القلب وانقيادِه الذي هو ملزومٌ لعدَمِ التصديق الجازم ـ كما تقدَّم تقريرُه ـ فإنه يَلْزَمُه مِنْ عدَمِ طاعة القلب عدَمُ طاعةِ الجوارح؛ إذ لو أطاعَ القلبُ وانقادَ أطاعَتِ الجوارحُ وانقادَتْ، ويَلْزَمُ مِنْ عدَمِ طاعتِه وانقيادِه عدمُ التصديقِ المُسْتلزِمِ للطاعة، وهو حقيقةُ الإيمان».

وقال الآجُرِّيُّ رحمه الله: «اعْلَموا ـ رَحِمَنا اللهُ وإيَّاكم ـ أنَّ الذي عليه عُلَماءُ المسلمين أنَّ الإيمان واجبٌ على جميعِ الخَلْق، وهو تصديقٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح، ثمَّ اعْلَموا أنه لا تُجْزِئُ المعرفةُ بالقلب والتصديقُ إلَّا أَنْ يكون معه الإيمانُ باللسان نطقًا، ولا تُجْزِئُ معرفةٌ بالقلب ونطقٌ باللسان حتَّى يكون عملٌ بالجوارح؛ فإذا كَمُلَتْ فيه هذه الخصالُ الثلاثُ كان مُؤْمِنًا، دَلَّ على ذلك الكتابُ والسنَّةُ وقولُ عُلَماءِ المسلمين» [«الشريعة» للآجُرِّي (١١٩) في «باب القول بأنَّ الإيمان تصديقٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح، لا يكون مُؤْمِنًا إلَّا أَنْ تجتمع فيه هذه الخِصالُ الثلاثُ»].

قال الحَكَميُّ رحمه الله في [«مَعارِجِ القَبول» (٢/ ٥٩٣)] ـ بعد بيانِه لأنواع الكفر =

= التي لا تخرج عن أربعةٍ ـ ما نصُّه: « فإنِ انتفَتْ كُلُّها ـ أي: قولُ القلب وعملُه وقولُ اللسانِ وعملُ الجوارح ـ اجتمع أنواعُ الكفر غيرَ النفاق؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ [البقرة]. وإنِ انتفى تصديقُ القلبِ مع عدمِ العلم بالحقِّ فكفرُ الجهل والتكذيب؛ قال الله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].. وإنْ كَتَمَ الحقَّ مع العلمِ بصِدْقِه فكفرُ الجحود والكتمان؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝١٤﴾ [النمل]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٨٩﴾ [البقرة].. وإنِ انتفى عملُ القلبِ مِنَ النيَّة والإخلاص والمحبَّةِ والإذعان مع انقياد الجوارح الظاهرة فكفرُ نفاقٍ، سواءٌ وُجِدَ التصديقُ المطلق أو انتفى، وسواءٌ انتفى بتكذيبٍ أو شكٍّ؛ قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة].. وإنِ انتفى عملُ القلب وعملُ الجوارح مع المعرفة بالقلب والاعتراف باللسان فكفرُ عنادٍ واستكبارٍ ككفر إبليسَ وكفرِ غالبِ اليهود.. ومحالٌ أنْ ينتفيَ انقيادُ الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عملِ القلب؛ قال النبيُّ ﷺ: « إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ » [سبق تخريجه، انظر: (ص ١٦٧)] ».

هذا منهجُ أهل السنَّة والجماعة في حقيقةِ الإيمان ووسطيَّتُه بين إفراط الطوائف الأخرى وتفريطِها، والتي تتشكَّلُ في فرقتين وهما: =

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، [وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى][(١)]: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحُجُرات][(٢)]،

= ـ الخوارج والمعتزلة: الذين يُعرِّفون الإيمانَ بأنه: قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، غير أنهم يرَوْن أنَّ العمل في الإيمان كُلٌّ واحدٌ لا يتجزَّأ: إذا ذَهَبَ بعضُه ذَهَبَ كُلُّه؛ فمَنْ أَخَلَّ بشيءٍ مِنَ الأعمال ذَهَبَ إيمانُه باتِّفاق الطائفتَيْن، وهو كافرٌ عند الخوارج، وفي منزلةٍ بين المنزلتين عند المعتزلة.

ـ المرجئة: وهُمْ ثلاثةُ أصنافٍ: صنفٌ يُعرِّفُ الإيمانَ بأنه مُجَرَّدُ ما في القلب: فمِنْ هؤلاء مَنْ يُدْخِلُ فيه أعمالَ القلوبِ وهُمْ أَكْثَرُ المرجئة، ومنهم مَنْ لا يُدْخِلُها في الإيمان كجَهْمٍ ومَنْ تَبِعَه، وصنفٌ يقول: بأنَّ الإيمان هو مجرَّدُ قولٍ باللسان وهو لا يُعْرَفُ لأحَدٍ قبل الكرَّامية، وصنفٌ يقول: هو التصديقُ بالقلب والقولُ باللسان، وهذا هو المشهورُ عند أهل الفقه والعبادةِ منهم.

وهذه الأقوالُ المُتضمِّنةُ للغُلُوِّ والآراءُ المحتويةُ للجفاء كُلُّها مُبايِنةٌ للحقِّ ومُخالِفةٌ للصواب المُستمَدِّ مِنَ الكتاب والسنَّة والمنقولِ عن سلفِ الأمَّة؛ ذلك لأنَّ النصوصَ الشرعية دلَّتْ ـ بوضوحٍ ـ على شمول الإيمان للأقوال والاعتقادات والأعمال، وعلى تبعُّضِ الإيمان وتَفَاضُلِه وزيادتِه ونقصانِه، وهذا بأدلَّةٍ مُتكاثِرةٍ ذَكَرَ بعضَها المُصنِّفُ رحمه الله، وسيأتي ذِكْرٌ منها في بابِه ـ إنْ شاء الله ـ.

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ر».

(٢) يُسْتدَلُّ بالآية الأولى على عملِ القلب؛ لأنَّ الخشية والخوف والرجاء مِنْ تعظيم=

وَلِقَوْلِهِ ﷺ[1]: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [عَنْ أَنَسٍ[2]][3]، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ

= الله وحُبِّه، ويُسْتدَلُّ بالآية الثانية على قول القلب وعملِ الجوارح الناشئِ مِنْ عملِ القلب وهو أصلُه.

(١) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٢) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ١١٤).

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف».

والحديث مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٥٦ ـ ٥٧) باب: مِنَ الإيمان أَنْ يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنَفْسِه، ومسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٦) باب الدليل على أنَّ مِنْ خِصالِ الإيمان أَنْ يُحِبَّ لأخيه المسلمِ ما يُحِبُّ لنَفْسِه مِنَ الخير، مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ ﷺ.

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٥٧)]: «أَنْ يُحِبَّ أَنْ يحصل لأخيه نظيرُ ما يحصل له، لا عينُه، سواءٌ كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية .. لأنَّ المقصودَ الحثُّ على التواضع؛ فلا يُحِبُّ أَنْ يكون أَفْضَلَ مِنْ غيرِه؛ فهو مُسْتلزِمٌ للمساواة، ويُسْتفادُ ذلك مِنْ قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]، ولا يتمُّ ذلك إلَّا بترك الحسد والغِلِّ والحقد والغشِّ، وكُلُّها خِصالٌ مذمومةٌ».

قلت: ويُسْتدَلُّ بالحديث على أنَّ أعمالَ القلبِ كُلَّها مِنَ الإيمان، وهي ـ هاهنا ـ مَحَبَّةُ الخيرِ وإرادتُه الجازمة، وكراهةُ الشرِّ والعزمُ على تركِه، قال ابنُ حجرٍ رحمه الله=

حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [عَنْ أَنَسٍ][1]، وَلِقَوْلِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً؛ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [رَحِمَهُمَا اللهُ][2] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[3] ﷺ[4].

= في [«فتح الباري» (١/ ٥٨)] ما نصُّه: «قال الكرمانيُّ: ومِنَ الإيمان - أيضًا - أَنْ يبغض لأخيه ما يبغض لنَفْسِه مِنَ الشرِّ، ولم يَذْكُرْه لأنَّ حُبَّ الشيءِ مُسْتلزِمٌ لبُغْضِ نقيضه؛ فتَرَكَ التنصيصَ عليه اكتفاءً».

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف».

والحديث مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٥٨) باب: حُبُّ الرسول ﷺ مِنَ الإيمان، ومسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٥) بابُ وجوبِ محبَّة رسول الله ﷺ أَكْثَرَ مِنَ الأهل، مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ ﷺ.

ويُسْتدَلُّ بالحديث على قول القلب، وهو الإيمانُ بكُلِّ ما جاء عن النبيِّ ﷺ، وهو أصلُ القول، كما يُسْتدَلُّ به على حركة القلب وعملِه مِنْ جهةِ حُبِّ الرسول وتعزيرِه وتوقيره وتعظيمه، وهو أصلُ العمل.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ف».

(٣) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٧٦).

(٤) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

والحديث مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الإيمان» (١/ ٥١) بابُ أمور الإيمان،=

[الفصل ٢٧: الإيمانُ يزيد وينقص]

الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ: يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الأَعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا[١]؛ .....

= ومسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ٣ ـ ٦) بابُ بيانِ عددِ شُعَبِ الإيمان، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ.

يُسْتدَلُّ بالحديثِ على أنَّ مِنَ الإيمانِ: القولَ باللسان الذي يَنْشَأُ مِنْ قول القلب، وأعمالَ الجوارح التي تنشأ مِنْ عملِ القلب، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص بحسَبِ زيادةِ هذه الأعمالِ ونقصانِها، قال السعديُّ رحمه الله في [«التوضيح والبيان» (٣٦)] ـ عند تَناوُلِ هذا الحديثِ ـ ما نصُّه: «وهذا صريحٌ أنَّ الإيمانَ يَشْمَلُ أقوالَ اللسان، وأعمالَ الجوارح، والاعتقاداتِ، والأخلاقَ، والقيامَ بحقِّ الله، والإحسانَ إلى خَلْقِه؛ فجَمَعَ ـ في هذا الحديثِ ـ بين أعلاهُ وأصلِه وقاعدتِه، وهو قولُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ» اعتقادًا وتألُّهًا وإخلاصًا لله، وبين أدناهُ وهو إماطةُ العظمِ والشوكةِ وكُلِّ ما يُؤْذِي عن الطريق؛ فكيف بما فوق ذلك مِنَ الإحسان؟ وذَكَرَ الحياءَ ـ واللهُ أَعْلَمُ ـ لأنَّ الحياءَ به حياةُ الإيمان، وبه يَدَعُ العبدُ كُلَّ فعلٍ قبيحٍ، كما به يَتحقَّقُ كُلُّ خُلُقٍ حَسَنٍ، وهذه الشُّعَبُ ـ المذكورةُ في هذا الحديث ـ هي جميعُ شرائعِ الدِّينِ الظاهرةِ والباطنة، وهذا ـ أيضًا ـ صريحٌ في أنَّ الإيمانَ يَزيدُ وينقصُ بحسَبِ زيادةِ هذه الشرائعِ والشُّعَبِ، واتِّصافِ العبد بها أو عدَمِه».

(١) نوَّه المصنِّفُ رحمه الله بعقيدةِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ وأصولِهَا في أنَّ الإيمان قولٌ=

= وعملٌ: قولُ القلب واللسان، وعملُ القلب واللسانِ والجوارح، يزيد بالقُرَبِ والطاعات، وينقص بالآثام والمَعاصي، وهو الذي دلَّتْ عليه نصوصُ الكتاب والسنَّةِ وإجماعُ السلف الصالح ـ كما سيأتي ـ بل يدلُّ عليه الحِسُّ والواقع.

قال السعديُّ رحمه الله في [«التوضيح والبيان» (٤٥)]: «وهذه المسألةُ لا تَقْبَلُ الاشتباهَ بوجهٍ مِنَ الوجوه، لا شرعًا ولا حِسًّا ولا واقعًا؛ وذلك أنَّ نصوصَ الكتابِ والسنَّةِ صريحةٌ في زيادته ونقصانه، مِثْلَ قولِه تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة] وغيرها مِنَ الآيات.

وكذلك الحِسُّ والواقعُ يشهد بذلك مِنْ جميعِ وجوهِ الإيمان؛ فإنَّ الناس ـ في علوم الإيمان، وفي معارفِه، وفي أخلاقه وأعمالِه الظاهرة والباطنة ـ مُتفاوِتون تفاوتًا عظيمًا في القوَّةِ والكثرة، ووجودِ الآثار ووجودِ الموانع وغيرِ ذلك؛ فالمؤمنون الكُمَّلُ عندهم مِنْ تفاصيلِ علوم الإيمان ومعارفِه وأعمالِه ما لا نسبةَ إليه مِنْ علومِ عمومِ كثيرٍ مِنَ المؤمنين وأعمالِهم وأخلاقهم؛ فعند كثيرٍ منهم علومٌ ضعيفةٌ مُجْمَلةٌ، وأعمالٌ قليلةٌ ضعيفةٌ، وعند كثيرٍ منهم مِنَ المعارَضات والشُّبُهات والشهوات ما يُضْعِفُ الإيمانَ وينقصه درجاتٍ كثيرةً؛ بل تجد المؤمنين يتفاوتون تفاوتًا كثيرًا في نَفْسِ العلم الذي عَرَفوه مِنْ علوم الإيمان: أحَدُهما [كذا في المطبوع] عِلْمُه فيه قويٌّ صحيحٌ لا ريبَ فيه ولا شبهةَ، والآخَرُ عِلْمُه فيه ضعيفٌ، وعنده=

= معارَضاتٌ كثيرةٌ تُضْعِفه أيضًا، وكذلك أخلاقُ الإيمان يتفاوتون فيها تفاوتًا كثيرًا: صفات الحِلْم والصبر والخُلُق وغيرها، وكذلك في العبادات الظاهرة كالصلاة: يصلِّي اثنان صلاةً واحدةً، وأحَدُهما يؤدِّي حقوقَها الظاهرة والباطنة، ويعبد اللهَ كأنه يراه، فإنْ لم يكن يراهُ فإنه يراه، والآخَرُ يصلِّيها بظاهرِه وباطنُه مشغولٌ بغيرها، وكذلك بقيَّةُ العبادات؛ ولهذا كان المؤمنون ثلاثَ مراتب: مرتبة السابقين، ومرتبة المقتصدين، ومرتبة الظالمين؛ وكُلُّ واحدةٍ مِنْ هذه المراتب ـ أيضًا ـ أهلُها مُتفاوِتون تفاوتًا كثيرًا؛ والعبدُ المؤمن ـ في نَفْسِه ـ له أحوالٌ وأوقاتٌ تكون أعمالُه كثيرةً قويَّةً، وأحيانًا بالعكس؛ وكُلُّ هذا مِنْ زيادة الإيمان ونقصِه، ومِنْ قوَّتِه وضعفِه».

والإيمانُ يزيد بالطاعة ويقوى حتَّى يكون كالجبال، وينقص بالمعصية ويضعف حتَّى لا يبقى منه شيءٌ، ومَنْ تَرَكَ شيئًا مِنَ الطاعات نَقَصَ إيمانُه بقَدْرِ ما تَرَك، قال ابنُ جريرٍ الطبريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«التبصير في مَعالِم الدِّين» (١٩٥)]: «وإنما جازَتِ الزيادةُ والنقصانُ عليه لأنه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ؛ فالناسُ مُتفاضِلون بالأعمال؛ فأكثرُهم له طاعةً أكثرُهم إيمانًا، وأقلُّهم طاعةً أقلُّهم إيمانًا»؛ فإنِ اعتقد بقلبه ونَطَقَ بالشهادتين فهو مسلمٌ، فإنْ مات قبل تمكُّنه مِنَ العمل مات مؤمنًا وتَحقَّقَ إيمانُه بالاعتقاد والقولِ لعدَمِ تَمكُّنِه مِنَ العمل، أمَّا إنْ تَرَكَ العملَ بالكُلِّيَّة مع تمكُّنه منه وقدرتِه عليه وعدمِ وجودِ المانع لأدائه، وحَصَلَتْ له المُهْلةُ لذلك؛ انعدم ما في قلبه مِنَ الإيمان وانقلب كافرًا؛ تأسيسًا على أنَّ الإيمان ـ عند أهل السنَّة ـ لا يتحقَّق إلَّا بالاعتقاد والقول والعمل؛ إذ لا يصحُّ إيمانُه إلَّا بعملٍ ظاهرٍ=

= يدلُّ على صحَّةِ دعواهُ.

وعقائدُ طوائفِ المُرْجِئة ـ وإنْ وافقَتْ أهلَ السنَّة ـ في أنَّ الإيمان الذي ينفع في الدارين لا بُدَّ فيه مِنِ اعتقاد القلب وقولِ اللسان وعملِ الجوارح؛ إلَّا أنَّ مِنْ وجوه الفَرْقِ بينهما أنَّ المُرْجِئة جعلَتِ العملَ شرطًا في كمال الإيمان لا ركنًا مِنْ أصل الإيمان الذي لا نجاةَ مِنَ الخلود في النار إلَّا به؛ فوافقَتِ المُرْجِئةُ أهلَ السُّنَّةِ في القول بالزيادة والنقصان مِنْ جهةِ الأعمال الظاهرةِ وهذا مَحَلُّ اتِّفاقٍ، وخالفَتْ في تفاضلِ الإيمان بالأعمال؛ بالنظر إلى أنَّ طوائف المُرْجِئة مُجْمِعةٌ على عدمِ دخول العمل في مسمَّى الإيمان ـ كما تَقدَّمَ في تعريفهم للإيمان ـ وحكى الفُضَيْل بنُ عياضٍ رحمه الله عنهم أنهم قالوا: «إنما يتفاضل الناسُ بالأعمال ولا يتفاضلون بالإيمان» [انظر: «السُّنَّة» لعبد الله بنِ أحمد (١/ ٣٧٥)]، وقال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦٢)] في بيانِ هذه الحقيقةِ ما نصُّه: «والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون مِنْ وجوهٍ متعدِّدةٍ: أحَدُها: الأعمال الظاهرة؛ فإنَّ الناس يتفاضلون فيها وتزيد وتنقص، وهذا ممَّا اتَّفق الناسُ على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكنَّ نزاعهم في دخولِ ذلك في مسمَّى الإيمان»، وقال في موضعٍ آخَرَ ما نصُّه: «وأمَّا زيادةُ العملِ الصالح الذي على الجوارح ونقصانُه فمتَّفَقٌ عليه» [«مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٩)].

قلت: وليس المقصودُ بأعمال الجوارح تَرْكَ المحرَّمات فقط، وإنما المرادُ فعلُ المباني وأداءُ الواجبات، أمَّا أعمال القلوب فإنَّ عامَّة فِرَقِ المُرْجِئة تُدْخِلها في الإيمان كما نَقَله أهلُ المقالات عنهم، [انظر: «مقالات الإسلاميِّين» للأشعري (١٩٧)،=

= «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٥٤٣)].

ويظهر ـ مِنْ خلالِ ما ذَكَره المصنِّفون في مقالاتهم ـ أنَّ طوائف المُرْجِئة تَعتقِدُ أنَّ الأعمال ليسَتْ مِنَ الإيمانِ لأنَّ الله فَرَّق بين الإيمان والأعمال في كتابه؛ فإيمانُ الخَلْق متماثِلٌ لا متفاضِلٌ، وإنما يجري التفاضلُ في غير الإيمان مِنَ الأعمال بالزيادة والنقصان، وهو وجهُ المخالَفةِ مع أهل السُّنَّة، ومع ذلك فالزيادةُ والنقصان عند المُرْجِئة ليسَتَا على حدٍّ سواءٍ؛ فتجوز الزيادةُ ـ مِنْ جهة الأعمال ـ مُطلَقةً مِنْ غيرِ تقييدٍ، ويجب تقييدُ النقصانِ بحدٍّ أدنى؛ لذلك كانَتِ المُرْجِئةُ « تنفر مِنْ لفظِ النقصِ أعظمَ مِنْ نفورها مِنْ لفظ الزيادة » [«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٠٤)، «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدةِ ابنِ القيِّم» لأحمد بنِ إبراهيم (٢/ ١٤٦)]، وهذا وجهٌ آخَرُ يخالِفون به أهلَ السنَّة، مِنْ جهةِ أنَّ الإيمان ـ عندهم ـ لا يتوقَّف نقصانُه إلى حدٍّ معيَّنٍ، بل نصُّوا على أنَّ الإيمان ينقص حتَّى لا يبقى منه شيءٌ.

وبناءً على ما تَقدَّمَ فإنَّ عامَّة المُرْجِئة لم تُنازِعْ في الحكم، وإنما نازعَتْ في الاسْمِ؛ فيجوز في الشخص أَنْ يكون مُثابًا مُعاقَبًا، محمودًا مذمومًا، لكِنْ لا يجوز أَنْ يكون معه بعضُ الإيمان دون بعضٍ، قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٥٤)] ما نصُّه: « وأمَّا أهلُ السنَّةِ والجماعة، والصحابةُ والتابعون لهم بإحسانٍ، وسائرُ طوائفِ المسلمين مِنْ أهل الحديث والفقهاء، وأهل الكلام مِنْ مُرْجِئة الفقهاء والكرَّامية والكُلَّابية والأشعرية والشيعة: مُرْجِئهم وغيرِ مُرْجِئهم؛ فيقولون: إنَّ الشخص الواحد قد يعذِّبه اللهُ بالنار ثمَّ يُدْخِله الجنَّةَ كما نطقَتْ بذلك الأحاديثُ الصحيحة، وهذا الشخصُ الذي له سيِّئاتٌ عُذِّب بها وله حسناتٌ دَخَلَ بها الجنَّة،=

= وله معصيةٌ وطاعةٌ باتِّفاقٍ؛ فإنَّ هؤلاء الطوائفَ لم يَتنازَعوا في حُكْمِه، لكِنْ تَنازَعوا في اسْمِه».

وأصلُ ضلالهم: اعتقادُهم أنَّ الإيمان شيءٌ واحدٌ لا يتبعَّض ولا يتجزَّأ؛ فمتى ذَهَبَ بعضُه ذَهَبَ سائرُه، وهو الأصلُ الذي الْتزمَه ـ بالمُقابِل أيضًا ـ الخوارجُ والمعتزلة، غيرَ أنَّ الفَرْقَ في النتيجة بين الفريقين يظهر في أنَّ المُرْجِئة أخذوا بشِقِّ نصوص الوعد في عدمِ خلودِ أصحاب الكبائر في النار، مع إهمالهم للشِّقِّ الآخَرِ المتمثِّلِ في نصوص الوعيد الدالَّةِ على زوال الاسْمِ المُطْلَق عنهم والخلودِ في النار، الذي أخَذَ به الخوارجُ والمعتزلة على تفصيلٍ سابقٍ، [انظر: (ص ١٩٠، ٢٥٤)].

وهذا الأصل باطلٌ، كان له الأثرُ البليغ في مخالَفتِهم لأهل السنَّة في الاسْمِ دون الحكم، حيث قرَّروا أنَّ إيمانَ الفاسقِ كاملٌ لا تُؤثِّرُ فيه الذنوبُ، وإيمانه كإيمانِ جبريلَ وميكائيلَ عليهما السلام، مع مُوافَقتهم أهلَ السنَّة في حكمِه: بأنه مُستحِقٌّ للعقاب؛ فلا تَلازُمَ ـ عند المُرْجِئة ـ بين الاسْمِ والحكم في حقِّ الفاسق؛ لأنَّ المُرْجِئة لا تُنازِعُ في أنَّ الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعلِ الطاعة، والطاعة مِنْ ثمراته ونتائجه، ولكِنْ تُنازِعُ: هل يَستلزِمُ الطاعةَ؟ وفي اعتقادهم انتفاءَ التلازم بين الأعمال والإيمان؛ إذ إنَّ الإيمان الذي في القلب يكون تامًّا بدونِ شيءٍ مِنَ الأعمال؛ فالأعمالُ ـ عندهم ـ ثمرةٌ للإيمان، بمنزلةِ السبب مع المسبَّب، أي: أنَّ الإيمان الباطنَ قد يكون سببًا وقد يكون الباطنُ تامًّا كاملًا وهي لم تُوجَد، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٠٤)]: «والتحقيق: أنَّ إيمانَ القلبِ التامَّ يستلزم العملَ الظاهر بحسَبِه لا مَحالةَ، ويَمتنِعُ أَنْ يقوم بالقلب إيمانٌ تامٌّ بدون عملٍ ظاهرٍ». =

= **قلت**: ومِنْ هنا ظَهَرَتْ وسطيةُ أهل السُّنَّة في مرتكب الكبيرة بين مَنْ يجعله كامِلَ الإيمان وبين مَنْ يجعله ذاهِبَ الإيمان، وإنما الفاسق الملِّيُّ ناقصُ الإيمان؛ فهو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بمعصيته.

هذا، والمصنِّف رحمه الله استدلَّ على مذهبِ أهل السنَّة والجماعة بالآيات القرآنية الدالَّة على زيادة الإيمان صراحةً وعلى نقصِه باللزوم؛ ذلك لأنَّ كُلَّ دليلٍ يدلُّ على الزيادة فهو دليلٌ على النقصان وبالعكس؛ فالزيادةُ والنقص مُتلازِمان؛ فلا يُعْقَلُ أحَدُهما دون الآخَر، وقد احتجَّ على هذا المعنى علماءُ أهل السنَّة، فقَدْ قِيلَ لسفيان بنِ عُيَيْنة رحمه الله: «الإيمانُ يزيد وينقص؟» قال: «أليس تقرؤون القرآنَ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] في غير موضعٍ؟!» قِيلَ: «ينقص؟!» قال: «ليس شيءٌ يزيد إلَّا وهو ينقص» [رواه الآجُرِّيُّ في «الشريعة» (١١٤)، وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيِّم (١٢/ ٤٥٠)].

وقال البيهقيُّ رحمه الله في [«شُعَب الإيمان» (١/ ١٢٧)] عند تَناوُلِه للآيات المصرِّحة بزيادة الإيمان ما نصُّه: «فثبَتَ ـ بهذه الآيات ـ أنَّ الإيمان قابلٌ للزيادة، وإذا كان قابلًا للزيادة فعُدِمَتِ الزيادةُ كان عدمُها نقصانًا».

وقال ابنُ حزم رحمه الله في [«الفصل» (٣/ ٢٣٧)] ـ بعد أَنْ قرَّر وجودَ الزيادة في الإيمان ـ ما نصُّه: «فبالضرورة ندري أنَّ الزيادة تقتضي النقصَ ضرورةً ولا بُدَّ؛ لأنَّ معنى الزيادة إنما هي عددٌ مُضافٌ إلى عددٍ، وإذا كان ذلك فذلك العددُ المُضافُ إليه هو ـ بيقينٍ ـ ناقصٌ عند عدمِ الزيادة فيه».

وقال أبو منصورٍ عبدُ القاهر البغداديُّ رحمه الله في [«أصول الدِّين» (٢٥٣)]: «...وإذا=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢][(١)]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران][(٢)]، .....

= صحَّتِ الزيادةُ فيه كان الذي زاد إيمانُه قبل الازدياد أَنْقَصَ إيمانًا منه في حالِ الازدياد».

ونَقَل النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١/ ١٤٦)] عن ابنِ بطَّالٍ رحمه الله أنه قال: «فإيمانُ مَنْ لم تحصل له الزيادةُ ناقصٌ».

وعليه، فالآياتُ القرآنيةُ المصرِّحةُ بزيادة الإيمان استدلَّ بها المصنِّفُ رحمه الله ـ على وجه التنصيص ـ على زيادة الإيمان بالمنطوق، وعلى النقصان باللزوم؛ فكانَتْ دليلًا عليهما معًا.

(١) في مَعْرِض الاستدلال بهذه الآيةِ قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٢٨)] ما نصُّه: «وهذه زيادةٌ إذا تُلِيَتْ عليهم الآياتُ، أي: وقتَ تُلِيَتْ ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمرٌ يَجِدُه المؤمنُ: إذا تُلِيَتْ عليه الآياتُ زاد في قلبه ـ بفهم القرآن ومعرفةِ مَعانيهِ ـ مِنْ علمِ الإيمان ما لم يكن، حتَّى كأنه لم يسمعِ الآيةَ إلَّا حينئذٍ، ويحصل في قلبه مِنَ الرغبة في الخير والرهبةِ مِنَ الشرِّ ما لم يكن؛ فزاد علمُه بالله ومحبَّتُه لطاعته، وهذه زيادةُ الإيمان».

(٢) قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٢٨)] عند هذه الآية: «فهذه الزيادةُ عند تخويفهم بالعدوِّ، لم تكن عند آيةٍ نزلَتْ؛ فازدادوا يقينًا وتوكُّلًا على الله، وثباتًا على الجهاد، وتوحيدًا بأَنْ لا يخافوا المخلوقَ، بل يخافون الخالقَ وَحْدَه».=

= وقال الألوسيُّ رحمه الله في [«روح المعاني» (٩/ ١٦٥)] عند تفسيره لهذه الآيةِ ما نصُّه: «وهذا أحَدُ أدلَّةِ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الإيمان يقبل الزيادةَ والنقص، وهو مذهبُ الجمِّ الغفير مِنَ الفقهاء والمحدِّثين والمتكلِّمين، وبه أقولُ؛ لكثرة الظواهر الدالَّة على ذلك مِنَ الكتاب والسنَّة مِنْ غيرِ مُعارِضٍ لها عقلًا، بل قد احتجَّ عليه بعضُهم بالعقل أيضًا؛ وذلك أنه لو لم تَتفاوَتْ حقيقةُ الإيمان لَكان إيمانُ آحادِ الأمَّة ـ بل المُنْهمِكين في الفسق والمعاصي ـ مُساوِيًا لإيمان الأنبياء والملائكةِ عليهم الصلاةُ والسلام، واللازمُ باطلٌ فكذا الملزومُ».

قلت: وقد اكتفى المصنِّفُ رحمه الله ـ في هذا المَقام ـ بالاستدلال بآيتين وحديثٍ، وإلَّا فلِزيادةِ الإيمان ونقصانِه أدلَّةٌ أُخرى كثيرةٌ، عَقَدَ كُلٌّ مِنَ الآجُرِّيِّ رحمه الله واللَّالَكائيِّ رحمه الله لها بابًا سِيقَتْ فيه جملةٌ مِنَ الأدلَّة مِنَ الكتاب والسنَّة والآثار الدالَّةِ على زيادة الإيمان ونقصانه، [انظر: «الشريعة» للآجُرِّي (١١٦)، «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة» للَّالَكائي (٣/ ١٨)]؛ علمًا أنه لم يُنْقَلْ عن أحَدٍ مِنَ الصحابةِ رضي الله عنهم خلافُ هذا الأصل فكان إجماعًا، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٢٤)].

هذا، وقد أشار البخاريُّ رحمه الله في [«صحيحه» بشرح «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٥)] إلى مسألةِ زيادة الإيمان مِنْ قولِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، أي: لأزداد إيمانًا إلى إيماني ـ كما فسَّره مجاهد بنُ جبرٍ رحمه الله ـ أو ليزداد يقيني ـ كما فسَّره سعيد بنُ جُبَيرٍ رحمه الله ـ. قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٤٧)] عَقِبَه: «وإذا ثَبَتَ ذلك عن إبراهيمَ عليه السلام مع أنَّ نبيَّنا صلى الله عليه وسلم قد أُمِر باتِّباعِ مِلَّتِه؛ كان كأنه ثَبَتَ عن نبيِّنا صلى الله عليه وسلم ذلك». =

وَلِقَوْلِهِ ﷺ[1]: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ[2] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

= وهذا ـ بلا شكٍّ ـ مطلبٌ عزيزٌ مِنْ مَطالِبِ عبادِ الرحمن: يتعاهدون إيمانَهم كُلَّ وقتٍ، ويجتهدون في زيادته وتقويَتِه، ويبتغون ـ في تَنافُسِهم ـ الوصولَ إلى أَرْقَى الدرجات وأعلى المنازل، قال السعديُّ رحمه الله في [«التوضيح والبيان» (٤٨)] عن هذه الحقيقةِ ما نصُّه: «وخيارُ الخَلْق ـ أيضًا ـ يطلبون ويتنافسون في الوصول إلى عين اليقين بعد علمِ اليقين، وإلى حقِّ اليقين، كما قال الله عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام]؛ والحواريون خواصُّ أتباعِ المسيح ابنِ مريم ـ حين طلبوا نزولَ المائدةِ ووَعَظهم عيسى عن هذا الطلب ـ ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المائدة]؛ فذَكَروا حاجتَهم الدنيويةَ وحاجتَهم العلمية الإيمانيةَ إلى ذلك».

(١) «م.ر.ش، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٢) الحديث لم يُخْرِجْه البخاريُّ ـ وهو وَهْمٌ مِنَ المصنِّف رحمه الله ـ وإنما انفرد بروايته مسلمٌ عن البخاريِّ فأخرجه في «الإيمان» (٢/ ٢١ ـ ٢٥) بابُ بيانِ كون النهي عن المُنْكَرِ مِنَ الإيمان وأنَّ الإيمان يزيد وينقص، وأخرجه ـ أيضًا ـ أبو داود في «الملاحم» (٤/ ٥١١) باب الأمر والنهي، والترمذيُّ في «الفِتَن» (٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)=

الخُدْرِيِّ[1] [رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ][2].

= بابُ ما جاء في تغيير المُنْكَر باليد أو باللسان أو بالقلب، والنسائيُّ في «الإيمان وشرائعه» (٨/ ١١١، ١١٢) بابُ تفاضُلِ أهل الإيمان، وابنُ ماجه في «إقامة الصلاة» (١/ ٤٠٦) بابُ ما جاء في صلاة العيدين، وفي «الفِتَن» (٢/ ١٣٣٠) باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأحمد في «مسنده» (٣/ ١٠، ٢٠، ٤٩، ٥٢ ـ ٥٣، ٥٤، ٩٢)، مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ.

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ١٦٥).

(٢) «م.ف»: «ض».

والحديث يدلُّ على زيادة الإيمان ونقصانِه؛ حيث بيَّن النبيُّ ﷺ مَراتِبَ إنكارِ المُنْكَر، وأنَّ الناس يتفاضلون في الإيمان بحسَبِ الاستطاعة في القيام بهذه المراتبِ مِنَ التغيير باليد أو باللسان أو بالقلب؛ فيزدادُ إيمانُ مَنْ يُنْكِرُ المُنْكَرَ بيده في حينِ يضعف إيمانُ مَنْ يكرهه بقلبه فقط، وقولُه ﷺ: «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ» دليلٌ صريحٌ على أنَّ الإيمان ينقص بنقص الطاعة وارتكابِ المعصية، كما أنه ـ في المُقابِل ـ يزيد بفعل الطاعة والابتعادِ عن المعصية.

هذا، ويُعَدُّ حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ أحَدَ الأدلَّة مِنَ السُّنَّة على زيادة الإيمان ونقصانه وتَفاضُلِ أهله، وقد بوَّب لـه النسائيُّ رحمه الله في [«سننه» (٨/ ١١١)] بقوله: «بابُ تَفاضُلِ أهل الإيمان»، والنوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (٢/ ٢١)] بقوله: «بابُ بيانِ كونِ النهي عن المُنْكَرِ مِنَ الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص»، وابنُ منده رحمه الله في [«الإيمان» (١/ ٣٤١)] بقوله: «ذِكْر خبرٍ يدلُّ على أنَّ الإيمان: قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالأركان، يزيد وينقص». =

= وحديثُ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ ـ وإنْ لم يظهر فيه التصريحُ بأنَّ مراتبَ الإنكارِ هي مِنَ الإيمان، ولا وَرَد التصريحُ بأنَّ الإنكار القلبيَّ هو آخِرُ حدود الإيمان ـ إلَّا أنَّ ما رواهُ مسلمٌ في «صحيحه» مِنْ حديثِ عبد الله بنِ مسعودٍ ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ٢٧) بابُ بيانِ كون النهي عن المنكر مِنَ الإيمان، مِنْ حديثِ عبد الله بنِ مسعودٍ ﷺ]، أفاد ما أفادَهُ الحديثُ السابق، مع زيادة التصريح بالفائدتين السابقتين.

وحقيقٌ بالتنبيه: أنه ليس المرادُ مِنْ قوله ﷺ: «وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» نفيَ أصلِ الإيمان عمَّنْ لم يُنكِرِ المُنْكَرَ، وإنما المرادُ به: أنه ليس وراءَ مرتبة القلب مِنَ الإنكار ما يصلح أَنْ يدخل في مسمَّى الإيمانِ حتَّى يقوم به المؤمنُ، وتقريرًا لهذا المعنى قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٢)] ما نصُّه: «أي: ليس وراءَ هذه الثلاثِ ما هو مِنَ الإيمان ولا قَدْرَ حبَّةِ خردلٍ، والمعنى: هذا آخِرُ حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا مِنَ الإيمان شيءٌ، ليس مرادُه أنه مَنْ لم يفعل ذلك لم يَبْقَ معه مِنَ الإيمان شيءٌ».

كما يجدر التنبيهُ ـ أيضًا ـ إلى أنَّ كُلَّ الرواياتِ الواردةِ في أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهي باطلةٌ وموضوعةٌ ـ بلا ريبٍ ـ أي: مكذوبةٌ على رسول الله ﷺ، قال=

[الفصل ٢٨: التصديق يقوى ويضعف]

التَّصْدِيقُ ـ الَّذِي هُوَ الجُزْءُ الأَصْلِيُّ فِي الإِيمَانِ ـ يَقْوَى وَيَضْعُفُ: يَقْوَى بِالنَّظَرِ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ، وَالتَّدَبُّرِ فِي الآيَاتِ السَّمْعِيَّةِ، وَالتَّقَرُّبِ بِالعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ[1]، .....

= ابنُ القيِّم رحمه الله في [«المَنار المُنيف» (١١٩)]: «وكُلُّ حديثٍ فيه أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكَذِبٌ مُختلَقٌ»، وهذا بغضِّ النظر عن مُصادَمتِه لنصوص الكتاب والسنَّة المصرِّحة بزيادة الإيمان ونقصانه.

(١) ذَكَر المصنِّفُ رحمه الله أنَّ التصديقَ بالقلب والإقرارَ به هو الجزءُ الأصليُّ في الإيمان؛ لأنه بزواله لا تنفع أجزاءُ الإيمان الأخرى باتِّفاق المسلمين، ولم يتعرَّضْ رحمه الله تصريحًا لعملِ القلب؛ فإنَّ عَمَلَ القلبِ هو ـ أيضًا ـ جزءٌ أصليٌّ في الإيمان؛ فأهلُ السنَّة مُجْمِعون على أنَّ زوالَ عملِ القلب هو زوالٌ للإيمان خلافًا للمُرْجِئة ـ كما تقدَّم، [انظر: (ص ١٨٨)] ـ؛ وما استدلَّ به المصنِّف رحمه الله مِنَ النصوص الشرعية يُؤكِّد هذا الجزءَ الأصليَّ في الإيمان، كما يؤكِّده ما ذَكَره في مواطنَ أخرى مثل قوله: «والحبُّ في الله ـ مثلًا ـ يُسمَّى إيمانًا» [انظر: (ص ١٨٢)]، وقولِه: «مَنْ لم يُخْضِعْ قلبَه لِمَا عَرَفه مِنْ عقائد الإسلام لم تُفِدْه تلك المعرفةُ ولم يكن بها مِنَ المسلمين» [انظر: (ص ٢٣٧)] وغيرها؛ ذلك لأنَّ القلب هو الأصلُ ورأسُ الأمر، وأعمالُه يُشترَطُ ـ في قَبولها ـ الإخلاصُ فيها لله تعالى وهو عملٌ قلبيٌّ، بل هي مِنْ=

= أهمِّ المطالب؛ إذْ لا تُقْبَلُ الأعمالُ الظاهرةُ إنْ خَلَتْ مِنَ الأعمال القلبية، ولا عِبْرةَ بصلاح الظاهر مع فساد الباطن؛ لقوله ﷺ: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ**»

[سبق تخريجه، انظر: (ص ١٦٧)].

لذلك وَجَب على المسلم العنايةُ بإصلاحِ باطنه بتطهيرِ قلبه ممَّا يُدنِّسُه مِنَ الآفات والمكروهات، وعمارتِه بمحبَّةِ الله عزَّ وجلَّ ومحبَّةِ ما يُحِبُّه اللهُ عزَّ وجلَّ، والعملِ على تقويةِ إيمانه، والخشيةِ مِنْ كُلِّ ما يُباعِدُ منه.

ثمَّ بيَّن المصنِّفُ رحمه الله أنَّ الله تعالى جَعَل للإيمان أسبابًا كثيرةً تزيده وتقوِّيه، ومَظاهِرَ تجلبه وتنمِّيه، منها:

■ **النظر في الآيات الكونية**: ممَّا خَلَقه اللهُ سبحانه في السماوات والأرض؛ فإنَّ تدبُّرها وإمعانَ النظر فيها مِنْ أعظمِ ما يعود على الإنسان بالنَّفع في تقويةِ إيمانه وتثبيتِه؛ ولذلك رغَّب اللهُ سبحانه عبادَه ـ في كتابه الكريم ـ في التأمُّل في آياته الكونية الدالَّة على وحدانيةِ الخالق وتفرُّده وقدرتِه ومشيئتِه وعِلْمِه وكرمِه ولُطفِه وكماله سبحانه، وقد نَدَب إلى النظر والتفكُّر ليزدادَ العبدُ حبًّا لله وتعظيمًا وإجلالًا وطاعةً له وانقيادًا إليه وخضوعًا له وملازمةً لذِكْرِه؛ قال تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾**﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ =

= مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ لِّتَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ﴿١٢﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية].

فمِنْ أعظمِ ثمرات النظر في آيات الله ومفعولاتِه الدالَّةِ على عَظَمة خالقِها وعظمةِ سلطانه وشمولِ قدرته وما فيها مِنَ الإحكام والإتقان، وبديعِ الصنيع ولطائف الفعل: ما ينعكس على القلب بتعلُّقه بخالقه البديع، ومحبَّتِه وشُكْرِه وتعظيمه، وبذلِ الجهد في مَرْضاته وعدمِ الإشراك به، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مفتاح دار السعادة» (٢/ ٥)]: «وإذا تأمَّلْتَ ما دَعَا اللهُ سبحانه في كتابه عبادَه إلى الفكر فيه أوقعك على العلم به ـ سبحانه وتعالى ـ وبوحدانيته، وصفاتِ كماله، ونعوتِ جلاله، مِنْ عموم قدرته وعلمه، وكمالِ حكمته ورحمته، وإحسانِه وبِرِّه، ولُطفِه وعدله، ورِضاهُ وغضبِه، وثوابِه وعقابِه؛ فبهذا تَعَرَّفَ إلى عباده ونَدَبهم إلى التفكُّر في آياته».

والمصنِّف رحمه الله بعدما تعرَّض إلى أسبابِ زيادة الإيمان وثباتِه بالتفكُّر في آياته المرئيَّة المشهودة، ذَكَر:

■ **التدبُّرَ في آياته المسموعة والتفكُّرَ فيها**، وهو على نوعين على ما قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مفتاح دار السعادة» (١/ ٥٥٤)]: «تفكُّرٌ فيه ليقَعَ على مراد الربِّ=

.....

= تعالى منه، وتفكُّرٌ في معاني ما دَعَا عبادَه إلى التفكُّر فيه؛ فالأوَّل: تفكُّرٌ في الدليل القرآنيِّ، والثاني: تفكُّرٌ في الدليل العِيانيِّ، الأوَّل: تفكُّرٌ في آياته المسموعة، والثاني: تفكُّرٌ في آياته المشهودة؛ ولهذا أنزل اللهُ القرآنَ ليُتدبَّر ويُتفكَّر فيه ويُعْمَلَ به، لا لمجرَّدِ تلاوته مع الإعراض عنه».

وقراءة القرآن وتدبُّرُ آياتِه السمعية مِنْ أسبابِ تقويةِ الإيمان وتنميته، وقد جَعَله اللهُ مباركًا وهدًى ورحمةً للعالَمين، وبُشرَى وذِكْرَى للذاكرين، يهدي للَّتي هي أقومُ، ويَشفي مِنَ الأسقام وأمراضِ القلوب مِنْ شُبُهاتٍ وشَهَواتٍ؛ قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء].

وقد أَمَر اللهُ تعالى عبادَه بالعناية بالقرآن الكريم حفظًا وتلاوةً وعلمًا وسلوكًا، وحثَّهم على تدبُّره، وأخبرهم أنه يزيد في إيمانهم إذا قرؤوه وتدبَّروا معانيَه، وعاتَبَ كُلَّ مَنْ لم يخشع مِنَ المؤمنين عند سماع القرآن، وحذَّرهم مِنْ مُشابَهةِ الكفَّار في تركهم لذِكْرِ الله تعالى حتَّى قَسَتْ قلوبُهم؛ قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ =

= غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الزمر]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الحديد]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الزمر].

هذا، وإنما يرفع اللهُ بالقرآن الكريم ويزيدُه إيمانًا: مَنِ اعتنى بقراءته وتدبُّره وفهمِ معانيه وكيفيةِ الاستفادة منه، وعَمِلَ بمُقتضاه؛ فإنه يتمُّ لهذا المعتني النفعُ به ويكون حجَّةً له؛ قال ﷺ: « إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ » [رواه مسلمٌ في «صلاة المسافرين» (٦/ ٩٨) بابُ فضلِ مَنْ يقوم بالقرآن ويعلِّمه، وابنُ ماجه في «المقدِّمة» (١/ ٧٩) بابُ فضلِ مَنْ تَعلَّمَ القرآنَ وعلَّمه، والدارميُّ في «فضائل القرآن» (٢/ ٤٤٣) باب: إنَّ الله يرفع بهذا القرآنِ أقوامًا، مِنْ حديثِ عمر بنِ الخطَّاب ﷺ]، وقال ﷺ: « وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ » [أخرجه مسلمٌ في «الطهارة» (٣/ ١٠٠) بابُ فضلِ الوضوء، والترمذيُّ في «الدَّعَوات» (٥/ ٥٣٥)، والنسائيُّ في «الزكاة» (٥/ ٥) بابُ وجوبِ الزكاة، مِنْ حديثِ أبي مالكٍ الأشعريِّ ﷺ].

قال الآجُرِّيُّ رحمه الله في [«أخلاق حَمَلة القرآن» (١٠)]: « ومَنْ تدبَّر كلامَه عَرَف الربَّ عزَّ وجلَّ، وعَرَفَ عظيمَ سلطانِه وقدرتِه، وعَرَف عظيمَ تفضُّله على المؤمنين، وعَرَف ما عليه مِنْ فرضِ عبادته؛ فألْزَمَ نَفْسَه الواجبَ، فحَذِر ممَّا حذَّره مولاه الكريمُ، ورَغِب فيما رغَّبه فيه، ومَنْ كانَتْ هذه صِفَتَه عند تلاوته للقرآن وعند=

.....

= استماعه مِنْ غيره كان القرآنُ له شفاءً؛ فاستغنى بلا مالٍ، وعزَّ بلا عشيرةٍ، وأَنِسَ بما يستوحش منه غيرُه، وكان همُّه عند تلاوةِ السورة إذا افتتحها: «متى أتَّعِظُ بما أتلوه؟»، ولم يكن مُرادُه: «متى أختم السورةَ؟»، وإنما مُرادُه: «متى أَعْقِلُ عن الله الخطابَ؟ متى أَزدجِرُ؟ متى أَعتبِرُ؟»؛ لأنَّ تلاوتَه للقرآنِ عبادةٌ، [والعبادةُ] لا تكون بغفلةٍ، واللهُ الموفِّق لذلك».

■ ثمَّ ذَكَر المصنِّفُ رحمه الله أنَّ مِنْ أسبابِ تقويةِ الإيمانِ وزيادتِه: **التقرُّبَ بالعبادات الشرعية**، سواءٌ كانَتْ باطنةً أو ظاهرةً، وهذه العبوديةُ الشرعيةُ مُنقسِمةٌ على:

• **القلب**: كالإخلاص والمحبَّة والتوكُّل والإنابة والخوف والرجاء والخشية والرضى والصبر وغيرها مِنَ الأعمال القلبية التي هي رأسُ الأمرِ وأساسُ الأعمال الظاهرة ـ كما تقدَّم، [انظر: (ص ٢٠٦)] ـ؛ إذ صلاحُ حركاتِ العبد الظاهرةِ متوقِّفٌ على صِفَةِ حركاتِ قلبه، ولا تنفعه عند اللهِ إلَّا إذا كان قلبُه سليمًا مِنْ كُلِّ ما يُعكِّره مِنَ الآفات والأمراض والشُّبُهات والمكروهات، وكُلِّ ما يُباعِدُ عن الله تعالى، ليس في قلبه إلَّا محبَّةُ الله تعالى ومحبَّةُ ما يحبُّ؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء].

• **واللسان**: كالنطق بالشهادة والذِّكْرِ مِنْ تلاوة القرآن، والتسبيحِ والتحميد، والتكبيرِ، والاستغفار، والأذان، وغيرِها ممَّا وَرَد الحثُّ على الإكثار منه بالنصوص الشرعية وتَبيَّنَ فضلُه؛ قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد]، وقال تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ =

= وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥؛ الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقال ﷺ: « سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ »، قَالُوا: « وَمَا الْمُفَرِّدُونَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ » قَالَ: « الذَّاكِرُونَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ » [أخرجه مسلمٌ في «الذِّكْر والدعاء والتوبة والاستغفار» (١٧/ ٤) باب الحثِّ على ذِكْرِ الله تعالى، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ]، وقال ﷺ: « مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ » [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الدعوات» (١١/ ٢٠٨) بابُ فضلِ ذِكْرِ الله عزَّ وجلَّ، ومسلمٌ في «صلاة المسافرين» (٦/ ٦٨) بابُ استحبابِ صلاةِ النافلة في بيته، مِنْ حديثِ أبي موسى الأشعريِّ ﷺ]، وقال ﷺ: « يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي؛ فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ » [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «التوحيد» (١٣/ ٣٨٤) بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠]، ومسلمٌ في «الذِّكْرِ والدعاء والتوبة والاستغفار» (١٧/ ٢ ـ ٣) باب الحثِّ على ذِكْرِ الله تعالى، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ].

• والجوارح: كالوضوء والصلاة والزكاة والصيام والحجِّ والجهاد وغيرها مِنْ أعمال الجوارح التي أَمَرَ اللهُ تعالى عِبادَه بها ونَدَبهم إليها، وهي مِنْ أعظمِ أسبابِ زيادة الإيمان وتقويتِه؛ قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ =

.....

= ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون]، وقال ﷺ فيما يرويه عن ربِّه ـ تَبارَكَ وتعالى ـ: «... وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا..» [أخرجه البخاريُّ في «الرِّقاق» (١١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١) باب التواضع، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ].

هذا، والمصنِّف رحمه الله أشار إلى ما يقوِّي الإيمانَ مِنَ النظر في الآيات الكونية، والتدبُّرِ في الآيات السمعية، والتقرُّبِ بالعبادات الشرعية، وهي ثلاثةُ أسبابٍ ذَكَرها تمثيلًا لا حصرًا، حيث يُضيفُ العلماءُ إليها أسبابًا أخرى نُجْمِلها في النقاط التالية:

■ **تعلُّم العلم الشرعيِّ وتحصيلُه والعمل بمقتضاه**؛ لأنَّ التوفيق للفقه في الدِّين مِنْ أعظمِ أسبابِ زيادة الإيمان، والمرادُ بالعلم الشرعيِّ هو الذي يُفيدُ ما يجب على المكلَّف معرفتُه مِنْ أمرِ دِينِه، ومعرفةِ خالِقِه سبحانه وصفاتِه، وما يجب له مِنَ القيام بأمرِه، وتنزيهِه عن النقائص. ومِنَ النصوص الشرعية المبيِّنة لمنزلةِ العلم ومكانةِ أهله: قولُه تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر]، وقولُه تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران]، وقولُه تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الحج]، وقولُه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ =

= ﴿إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقولُه ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «العلم» (١/ ١٦٤) باب: مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيرًا يفقِّهه في الدِّين، ومسلمٌ في «الزكاة» (٧/ ١٢٨) باب النهي عن المسألة، مِنْ حديثِ معاوية بنِ أبي سفيان ﷺ].

■ مجالسةُ الصالحين مِنْ أهل الإيمان والعلم والتقوى المتَّبِعين للسُّنَّة المُلْتزِمين بهدي النبيِّ ﷺ قولًا وفعلًا؛ فإنَّ مجالَستَهم والانتفاعَ بعلمهم ودعائِهم، والاستماعَ إلى وعظِهم ونصائحهم في الترغيب في طاعة الله وطاعةِ رسوله ﷺ، والتحذيرِ مِنَ الوقوع في المعاصي والذنوبِ والأضرار، والإرشادِ إلى مَكارمِ الأخلاق والآدابِ الحسنة، ومُشاهَدةَ أعمالِهم الصالحة، فضلًا عن توجيههم إلى الإعانة على فعلِ الخيرات، وتذكيرِهم بوعد الله لأوليائه ووعيده لأعدائه، وغيرِ ذلك مِنْ أسبابِ حصولِ النفع وزيادةِ الإيمان؛ كُلُّ ذلك هو ثمرةٌ طيِّبةٌ متولِّدةٌ مِنْ صحبتِهم والاختلاطِ بهم والاجتماعِ معهم؛ وفوائدُ صحبةِ الأخيارِ غيرُ حاصلةٍ أبدًا في صحبة الأشرار؛ قال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال ﷺ: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ» [أخرجه أبو داود في «الأدب» (٥/ ١٦٧) بابُ مَنْ يُؤمَر أنْ يجالس، والترمذيُّ في «الزهد» (٤/ ٦٠٠ ـ ٦٠١) بابُ ما جاء في صحبة المؤمن، مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ. وهو حديثٌ حَسَنٌ كما في «صحيح الجامع» للألباني (٦/ ١٥٨) برقم: (٧٢١٨)]. قال الخطَّابيُّ رحمه الله في [«معالم السنن» (٥/ ١٦٨)]: «وإنما حذَّر مِنْ صُحبةِ مَنْ ليس بتقيٍّ، وزَجَر عن مخالَطتِه ومؤاكَلته؛ فإنَّ المطاعَمةَ تُوقِعُ الأُلْفةَ والمودَّةَ في القلوب».

■ العمل على إدراك عِظَمِ الدِّين الإسلاميِّ وجلالِ محاسنه: بالتمعُّن في شرائعه=

.....

= وأحكامه وأعماله، والتأمُّلِ في عقائده وأخلاقه وآدابه؛ لكونه سبيلَ اطمئنانِ القلب وتذوُّقه لحلاوة الإيمان؛ فيتزيَّنُ الباطنُ بحقيقة الإيمان فيزيدُه تمسُّكًا بأصوله وثباتًا على عقيدته، ويتزيَّنُ الظاهرُ بأعمال الإيمان فيزيدُه طاعةً؛ قال تعالى ـ مُمتنًّا على خيارِ خَلْقِه ـ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرات: ٧]، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مفتاح دار السعادة» (٢/ ٣٤٣)]: «والمقصودُ أنَّ خواصَّ الأُمَّةِ ولُبابَها لمَّا شَهِدَتْ عقولُهُم حُسْنَ هذا الدِّينِ وجلالَتَه وكمالَه، وشَهِدَتْ قُبْحَ ما خالفه ونَقْصَه ورداءتَه؛ خالَطَ الإيمانُ به ومحبَّتُهُ بشاشةَ قلوبهم؛ فلو خُيِّرَ بين أَنْ يُلْقى في النار وبين أَنْ يختارَ دِينًا غيرَه لَاخْتارَ أَنْ يُقْذَف في النَّارِ وتُقَطَّعَ أعضاؤه ولا يختار دِينًا غيرَه؛ وهذا الضربُ مِنَ الناس هم الذين استقرَّتْ أقدامُهم في الإيمان، وهم أبعدُ الناسِ عن الارتداد عنه، وأحقُّهم بالثَّبات عليه إلى يومِ لقاءِ الله».

■ دراسةُ سيرةِ النبيِّ ﷺ وسُنَّتِه، ومُختلفِ معامَلاتِه مع أزواجه وأصحابِه وأقربائِه وعمومِ المؤمنين، والتأمُّلُ في نعوته الشريفة وخِصالِه الكريمة وشمائلِه الحميدة، وما يتمتَّع به مِنْ رفيعِ الأخلاق وحَسَنِ الآداب، وقد أثنى اللهُ تعالى عليه بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم]، ووصَفَه سبحانه بقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة]؛ فإنَّ المتأمِّلَ في سيرةِ رسول الله ﷺ وسلوكِه وأخلاقِه يُورِثُه ذلك زيادةَ محبَّتِه، وهي زيادةٌ في الإيمان تدفعه إلى تجريد المتابَعةِ له وتحقيقِها بالقول والعمل، ينتج عنها استقامةٌ في الدِّين وصلاحٌ في العمل، وهو=

.....

= مِنْ أعظم سُبُلِ الهداية؛ إذ إنَّ معرفتَه تُوجِبُ للعبد المبادَرةَ للإيمان به ـ هذا في حقِّ مَنْ لم يؤمن به ـ وزيادةَ إيمانِ مَنْ آمَنَ به؛ قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ [الأحزاب]، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مفتاح دار السعادة» (٢/ ٣٤٢)]: «ومنهم مَنْ يهتدي بمعرفته بحاله ﷺ، وما فُطِرَ عليه مِنْ كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال، وأنَّ عادة الله أَنْ لا يُخْزِيَ مَنْ قامَتْ به تلك الأوصافُ والأفعال؛ لِعِلْمه بالله ومعرفته به، وأنه لا يُخْزي مَنْ كان بهذه المَثابة، كما قالَتْ أُمُّ المؤمنين خديجةُ رضي الله عنها له ﷺ: «أَبْشِرْ؛ فَوَاللهِ لَنْ يُخْزِيَكَ اللهُ أَبَدًا؛ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيفَ، وتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «بدء الوحي» (١/ ٢٢) باب: كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ومسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١٩٧) بابُ بدءِ الوحي إلى رسول الله ﷺ، مِنْ حديثِ عائشة رضي الله عنها]».

■ **الدعوة إلى الله تعالى بما تَحصَّلَ عليه مِنْ علوم الدِّين**، والالتزامُ بشرائعه، والأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المُنْكَر، والنصحُ للمسلمين، مع التواصي بالحقِّ والتواصي بالصبر، والْتزام أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الدعوة، والرِّفق والصبر على المدعوِّين، مع بصيرةٍ تامَّةٍ بما يدعوهم إليه، مُتَّخِذًا النبيَّ ﷺ قدوةً له في الدعوة، بفهمِ حَمَلةِ هذا الدِّين مِنْ هُدَاةِ الأنام وحُمَاة الإسلام، أهلِ المواقف والمَشاهِد العِظام: صحابتِه الكِرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين، الذين خاطَبَهم اللهُ بقوله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ومَنْ سَلَكَ سبيلَهم واقتفى آثارَهم مِنْ دُعَاةِ الهدى=

وَيَضْعُفُ بِضِدِّ ذَلِكَ[1]؛ .....

= ومصابيحِ الدُّجى؛ فإنَّ القيام بالدعوة على هذا الوجهِ والاتِّصافَ بأخلاقهم وسلوكهم ودعوتِهم لَهي مِنْ أعظمِ بَرَكةِ الداعيةِ في لقائه والاجتماع به، ذلك النفعُ العظيمُ الذي تنعكس ثمراتُه بزيادةِ إيمانه وإيمانِ المدعوِّين، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«رسالة إلى كُلِّ مسلم» (٥ ـ ٦)]: «ومِنْ بَرَكةِ الرَّجُل: أَنْ يكون مُعلِّمًا للخير، داعيًا إلى الله، مذكِّرًا به، مرغِّبًا في طاعته؛ ومَنْ خَلَا مِنْ هذا فقَدْ خَلَا مِنَ البَرَكة ومُحِقَتْ بَرَكةُ لقائِه والاجتماعِ به».

(١) ذَكَر المصنِّف رحمه الله أنَّ الإيمان «يضعف بضِدِّ ذلك» أي: بترك النظر في آيات الله الكونية والتأمُّلِ فيها، وعدمِ التدبُّر لآياته السمعية، وتركِ التقرُّب بالعبادات الشرعية، واستشهد على ذلك بالنصوص الشرعية مِنَ الكتاب والسُّنَّة؛ والمعلومُ أنَّ كُلَّ دليلٍ دلَّ على زيادة الإيمان فهو يدلُّ على نقصانه باللزوم؛ لأنَّ الزيادة تَستلزِمُ النقصَ ولا تكون إلَّا منه، وبالعكس ـ أيضًا ـ فإنَّ كُلَّ دليلٍ دلَّ على نقصان الإيمان فهو يدلُّ على زيادته.

هذا، وقد تَرِدُ أسبابٌ أخرى غيرُ التي ذَكَرها المصنِّف رحمه الله لها تأثيرٌ في الإيمان بالنقصان، ومِنْ أعظمِها: الجهلُ المُضادُّ للعلم؛ لأنَّ الجهل وفسادَ العلم يُفْضِيان ـ بالضرورة ـ إلى فسادِ الأعمال ونقصِ الإيمان.

ومنها: الأعداء الباطنيون: كالشيطان ووسوستِه، والهوى، والنفسِ الأمَّارة بالسوء.

ومنها: اللهوُ واللعب، والغفلة والنسيان، والإعراض، وارتكابُ الذنوب وفعلُ المعاصي.

ومنها: الاشتغالُ بعَرَضِ الحياة الدنيا، والانهماكُ في طلبها، والسعيُ في فتنتها،=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠][1]، .....

= والجريُ خلف مَلَذَّاتها ومُغْرِيَاتها.

ومنها: مخالَطةُ الأشرارِ وصحبةُ قُرَناءِ السوء.

فهذه الأسبابُ المُضادَّةُ لزيادة الإيمان وغيرُها مِنْ أعظمِ المؤثِّرات على نقصانه، بل قد يضعف إيمانُ قلبِ العبد إلى غايةِ الاضمحلال والتلاشي. والمسلمُ الحريصُ على دِينِه والخائفُ مِنْ ضعفِ إيمانه مُطالَبٌ بأَنْ يعرف هذه الأسبابَ؛ ليكون على حذرٍ منها، وليُجاهِدَ نَفْسَه ويُبْعِدَها عن الوقوع فيها.

(١) الآية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠] تدلُّ على ازديادِ اليقين وتقويةِ الإيمان بالرؤية البصرية والمشاهَدةِ الواقعية لكيفيةِ إحياءِ الموتى، وذلك معدودٌ مِنْ آيات الله الكونية.

قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ٤٧)]: «روى ابنُ جريرٍ بسنده الصحيح إلى سعيدٍ قال: قولُه: ﴿لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ أي: يزدادَ يقيني، وعن مجاهدٍ قال: لأزداد إيمانًا إلى إيماني، وإذا ثَبَتَ ذلك عن إبراهيم عليه السلام ـ مع أنَّ نبيَّنا ﷺ قد أُمِر باتِّباعِ مِلَّته ـ كان كأنَّه ثَبَتَ عن نبيِّنا ﷺ ذلك».

ومِنْ جهةٍ أخرى فإنَّ الآية السالفةَ الذِّكْرِ تدلُّ على مرتبَتَيِ اليقين، حيث أراد إبراهيمُ الخليل عليه السلام الانتقالَ مِنْ «علمِ اليقين» الذي يعلمه الإنسانُ بالدليل الشرعيِّ أو العقليِّ إلى «عين اليقين» الذي يحصل بمشاهَدةِ الشيء ومعاينته بعد العلم اليقينيِّ به، وهذا الانتقالُ مِنْ «علم اليقين» إلى «عين اليقين» أنفى للشكِّ؛=

= لأنَّ معنى الحديثِ في قوله ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]» [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «أحاديث الأنبياء» (٦/ ٤١٠ ـ ٤١١) بابُ قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١﴾ [الحِجر]، ومسلمٌ في «الفضائل» (١٥/ ١٢٣) بابٌ مِنْ فضائلِ إبراهيمَ الخليلِ ﷺ، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ]، معناه ـ على الصحيح ـ: نحن أحقُّ بالشكِّ مِنْ إبراهيم؛ فإذا كُنَّا نحن لم نَشُكَّ فإبراهيمُ أَوْلى بنفيِ الشكِّ عنه، قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (٦/ ٤١٢)] في بيانِ هذا المعنى ما نصُّه: «أي: «لو كان الشكُّ متطرِّقًا إلى الأنبياء لَكنتُ أنا أحَقَّ به منهم، وقد علمتم أنِّي لم أشكَّ؛ فاعلموا أنه لم يشكَّ»، وإنما قال ذلك تواضعًا منه، أو مِنْ قبلِ أَنْ يُعْلِمه اللهُ بأنه أفضلُ مِنْ إبراهيم .. **وقِيلَ**: إنَّ سببَ هذا الحديثِ أنَّ الآية لَمَّا نزلَتْ قال بعضُ الناس: «شكَّ إبراهيمُ ولم يشكَّ نبيُّنا»، فبَلَغه ذلك فقال: «**نحن أحقُّ بالشكِّ مِنْ إبراهيمَ**»، وأراد ما جَرَتْ به العادةُ في المخاطَبةِ لمَنْ أراد أَنْ يدفع عن آخَرَ شيئًا قال: «مهما أرَدْتَ أَنْ تقوله لفلان فقُلْه لي»، ومقصودُه: «لا تَقُلْ ذلك»، **وقِيلَ**: أراد بقوله: «**نحن**»: أمَّتَه الذين يجوز عليهم الشكُّ، وإخراجه هو منه بدلالة العصمة، **وقِيلَ**: معناه: «هذا الذي ترَوْنَ أنه شكٌّ أنا أَوْلى به؛ لأنه ليس بشكٍّ، إنما هو طلبٌ لمزيدِ البيان»، وحكى بعضُ علماءِ العربية أنَّ «أفعلُ» ربَّما جاءَتْ لنفيِ المعنى عن الشيئين نحوَ قولِه تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧]، أي: لا خيرَ في الفريقين، ونحوُ قولِ القائل: «الشيطان خيرٌ مِنْ فلان» أي: لا خيرَ فيهما؛ فعلى هذا فمعنَى قولِه: «**نحن أحقُّ بالشكِّ مِنْ إبراهيمَ**»: لا شكَّ عندنا جميعًا». =

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [الأنعام][1]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ[2] ﷺ[3] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[4]: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُسْلِمٍ[5] كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ

= وفي المسألةِ أقوالٌ مختلفةٌ في بيانِ المُراد بنفي الشكِّ عن إبراهيمَ في الحديث، مبسوطةٌ في موضعها لا تخلو مِنْ مَقالٍ.

ولليقين مرتبةٌ ثالثةٌ تحصل بمُباشَرةِ الشيء بعد العلم اليقينيِّ به ومشاهَدتِه له بعد العلمِ به، وتُسمَّى هذه المرتبةُ بـ «حقِّ اليقين»، [انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيِّم (١/ ٤٦٣)].

(١) معنى الآية: أنَّ الله تعالى وفَّق إبراهيمَ الخليلَ عليه السلام للتوحيد ليرى ـ بنظره ـ بديعَ صُنْعِه وعظيمَ مَلَكوتِه، وما اشتمل عليه مِنَ الأدلَّةِ الساطعة على وحدانية الله تعالى في مُلْكه وخَلْقِه؛ فيحصل له اليقينُ ويزداد له الإيمانُ بحسَبِ التأمُّل في تلك الآياتِ الكونية الظاهرة، [انظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٢٤٧)، «تفسيرَ ابنِ كثير» (٢/ ١٥٠)، «تفسير السعدي» (٢٩٢)]، وهذا مِنْ فوائدِ العلم الذي «يُثْمِرُ اليقينَ الذي هو أعظمُ حياةِ القلب، وبه طمأنينتُه وقوَّتُه ونشاطُه وسائرُ لوازمِ الحياة» كما قال ابنُ القيِّم رحمه الله [«مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٧٦)].

(٢) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٧٦).

(٣) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

(٤) «م.ر.ش، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٥) كذا في جميع النُّسَخ، وهي روايةُ ابنِ ماجه وأبي داود والترمذيِّ (٤/ ٣٢٦). وروايةُ مسلمٍ والترمذيِّ (٤/ ٣٤): «مُؤْمِنٍ». وفي الترمذيِّ (٥/ ١٩٥): «أَخِيهِ».

كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ[1] العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ[2] طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ[3] إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ المَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ أَبْطَأَ[4] بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ[5][6]، .....

---

(١) «م.ف»: «دَامَ».

(٢) ساقطةٌ مِنْ جميع النُّسَخ مُوافَقةً لروايةِ الترمذيِّ، وهي ثابتةٌ في روايةِ مسلمٍ.

(٣) وفي «م.ر»: «فيما بينهم»، وهي غيرُ مُثْبَتةٍ في المرويَّات المخرَّجة.

(٤) في روايةِ مسلمٍ: «بطَّأ» مِنَ التبطئة، وفي جميع النُّسَخ: «أبطأ» ـ كما ثَبَتَتْ في رواية الترمذيِّ وابنِ ماجه ـ مِنَ الإبطاء، وهما ضِدُّ التعجُّل، والبطوءُ: نقيضُ السرعة، [انظر: «تحفة الأحوذي» للمباركفوري (٨/ ٢٦٩)].

وقوله ﷺ: «وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»: قد بيَّن النوويُّ رحمه الله معناه في [«شرح مسلم» (١٧/ ٢٢)] بما نصُّه: «مَنْ كان عملُه ناقصًا لم يُلْحِقْه بمرتبةِ أصحاب الأعمال؛ فينبغي أَنْ لا يَتَّكِلَ على شرفِ النسب وفضيلةِ الآباء ويقصِّرَ في العمل».

(٥) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٦) أخرجه مسلمٌ في «الذِّكْر والدعاء» (١٧/ ٢١ ـ ٢٢) بابُ فضلِ الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذِّكْر، كما أخرجه الترمذيُّ في «الحدود» (٤/ ٣٤) بابُ ما جاء في السَّتر على المسلم، وفي «البرِّ والصِّلَة» (٤/ ٣٢٦) بابُ ما جاء في السُّترة=

.....

= على المسلم، وفي «القراءات» (٥/ ١٩٥) باب (١٢)، وابنُ ماجه في «المقدِّمة» (١/ ٨٢) بابُ فضلِ العلماء والحثِّ على طلب العلم، مِنْ حديثِ أبي هريرة ﷺ.

هذا، والحديث استدلَّ به المصنِّف رحمه الله على تقويةِ الجزء الأصليِّ في الإيمان - وهو: التصديق بالقلب والإقرارُ به - وذلك بالتقرُّب بالطاعات، ومنها: طلبُ العلم الشرعيِّ، وما يجني مِنْ ثمراتِ مجالَسةِ الصالحين مِنْ أهل التقوى والإيمان المتَّبِعين للهدي النبويِّ المُلْتزِمين بالسنَّة، وما يحصل مِنْ فضلِ مجالسِ الذِّكر والذاكرين المُشتمِلةِ على تلاوة القرآن وتدبُّره ومُدارَستِه، وما تحويه مِنْ عمومِ الذِّكْر الواردِ مِنْ: تسبيحٍ وتكبيرٍ وتهليلٍ وغيرِها، كما تَشتمِلُ على الدعاء بخيرَيِ الدنيا والآخرة، وقراءةِ الحديث النبويِّ، ودراسةِ العلم الشرعيِّ والمناظَرةِ فيه، مِنْ جملةِ ما يدخل تحت مسمَّى ذِكْرِ الله تعالى، [انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢١٢)]، على أَنْ تكون هذه المجالسُ مُنعقِدةً على الوجه الشرعيِّ، ومقيَّدةً باتِّباعِ النبيِّ ﷺ فيها، مِنْ غيرِ ابتداعٍ في هيئاتها وأشكالِها وصُوَرِها كما هو الشأنُ في القراءة الجماعية؛ حتَّى تتَّصِفَ بالصلاح ويُجْنى منها الخيرُ والبَرَكةُ؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (١/ ٣٦٩)]: «هذه الآيةُ الكريمةُ حاكمةٌ على كُلِّ مَنِ ادَّعى محبَّةَ اللهِ وليس هو على الطريقةِ المحمَّدية؛ فإنه كاذبٌ في دعواهُ في نفس الأمر حتَّى يتَّبِعَ الشرعَ المحمَّديَّ والدِّينَ النبويَّ في جميعِ أقواله وأفعاله وأحواله، كما ثَبَتَ في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» [تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٤١)]».

وَلِحَدِيثِ حَنْظَلَةَ[١] الأُسَيِّدِيِّ[٢] ﷺ[٣] ـ وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: «لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ[٤] فَقَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟»

---

(١) هو الصحابيُّ أبو رِبْعيٍّ حنظلةُ بنُ الربيع الصيفيُّ الأُسَيِّديُّ التميميُّ ﷺ، يقال له: الكاتب، وهو أحَدُ الذين كتبوا لرسول الله ﷺ وروى عنه، وشَهِد القادسيةَ، ونَزَل الكوفةَ، وتخلَّف عن عليٍّ ﷺ في قتالِ أهل البصرة يومَ الجمل، وتُوُفِّيَ في خلافةِ معاويةَ بنِ أبي سفيان ﷺ ولا عَقِبَ له.

انظر ترجمته في: «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (١/ ٣٧٩)، «أُسْد الغابة» لابن الأثير (٢/ ٥٨)، «الإصابة» لابن حجر (١/ ٣٥٩)، «الرياض المستطابة» للعامري (٥٦).

(٢) الأُسَيِّديُّ: نسبةٌ إلى أُسَيِّد بنِ عمرو بنِ جُحَيْم، و هم مِنْ أشرافِ بني تميمٍ العدنانية، [انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (٢١٠)، «نهاية الأرب» للقلقشندي (٤٩ ـ ٥٠)، «اللباب» لابن الأثير (١/ ٦١)].

(٣) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

(٤) هو عبدُ الله بنُ عثمان بنِ عامرِ بنِ عمرو بنِ كعبٍ التيميُّ، أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ الأَكْبَرُ ابنُ أبي قُحافة، خليفةُ رسول الله ﷺ، وصاحِبُه في الغار والهجرة، وهو أوَّلُ مَنْ لُقِّبَ في الإسلام، وغَلَبَ عليه وعلى أبيه الكُنْيةُ دون الاسْمِ، وأوَّلُ مَنْ أقامَ للناس حَجَّهم في زمَنِ النبيِّ ﷺ، وأوَّلُ مَنْ دُعِيَ بخليفةِ، وأوَّلُ مَنْ أمَّ في مِحْرابِ رسول الله ﷺ ورَقِيَ مِنْبَرَه، وله مَناقِبُ وفضائلُ كثيرةٌ. تُوُفِّيَ سنة: (١٣هـ) عن ثلاثٍ وستِّينَ سنةً، ودامَتْ خلافتُه سنتين وثلاثةَ أَشْهُرٍ وتسعةَ أيَّامٍ، ودُفِنَ مع رسول الله ﷺ في بيتِ ابنته عائشةَ ﷺ. =

قَالَ: قُلْتُ: «نَافَقَ حَنْظَلَةُ!» قَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ! مَا تَقُولُ؟!» قَالَ: قُلْتُ: «نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالجَنَّةِ حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَافَسْنَا[1] الأَزْوَاجَ وَالأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ فَنَسِينَا كَثِيرًا»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «فَوَاللهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا!» فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ: «نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللهِ!» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَا ذَاكَ**[2]؟» قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالجَنَّةِ وَالنَّارِ[3] حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ[4]، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ عَافَسْنَا

= **انظر ترجمته وأحاديثه في:** «طبقات ابن سعد» (٣/ ١٦٩)، «مسند أحمد» (١/ ٢)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٤/ ٢٠٨٩)، «الكامل في التاريخ» (٢/ ٤١٨) و«أُسْد الغابة» (٣/ ٢٠٥) كلاهما لابن الأثير، «الإصابة» لابن حجر (٢/ ٣٤١)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٢٢١).

(١) **مِنَ المعافسة**: المُعالجة والممارسة والمُلاعبة، [انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٢٦٣)]. قال النوويُّ رحمه الله في [«شرح مسلم» (١٧/ ٦٦)]: «معناه: حاوَلْنا ذلك ومارَسْناه واشتغَلْنا به، أي: عالجْنا مَعايِشَنا وحظوظَنا، **والضَّيْعاتُ**: جمعُ ضَيْعةٍ ـ بالضاد المعجمة ـ وهي مَعاشُ الرَّجُل مِنْ مالٍ أو حرفةٍ أو صناعةٍ».

(٢) «م.ر.أ»: «ذَلِكَ».

(٣) كذا في جميع النُّسَخ وهو لفظ البيهقيِّ في «شُعَب الإيمان» (٢/ ٣٤٤)، وفي مسلمٍ والترمذيِّ: «بِالنَّارِ وَالجَنَّةِ».

(٤) «م.ف»: «العَيْنِ».

الأَزْوَاجَ وَالأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ فَنَسِينَا[١] كَثِيرًا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٢]: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ[٣] لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ[٤] عِنْدِي وَفِي[٥] الذِّكْرِ لَصَافَحَتْكُمُ المَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ ـ يَا حَنْظَلَةُ ـ [سَاعَةً وَسَاعَةً، سَاعَةً وَسَاعَةً، سَاعَةً وَسَاعَةً][٦]**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٧][٨].

---

(١) كذا في جميع النُّسَخ، وفي مسلمٍ: «نسينا»، وعند الترمذيِّ: «ونسينا».

(٢) «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

(٣) ساقطةٌ مِنَ النُّسَخ: «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف»، وأَثْبَتُّها مِنْ «م.ر.ش» موافقةً لروايةِ مسلمٍ.

(٤) «م.ر.ش»: «تَكُونُ».

(٥) كذا ـ بالواو ـ كما في روايةِ مسلمٍ، وهي ساقطةٌ مِنَ النُّسَخ: «م.ر.أ، م.ر.ب، م.ف».

(٦) كذا في جميع النُّسَخ، وأمَّا في مسلمٍ ففيه: «سَاعَةً وَسَاعَةً ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ».

(٧) تقدَّمَتْ ترجمته، **انظر**: (ص ٦٣).

(٨) أخرجه مسلمٌ في «التوبة» (١٧/ ٦٥ ـ ٦٧) بابُ فضلِ دوامِ الذِّكْرِ والفكر في أمور الآخرة، والترمذيُّ في «صفة القيامة» (٤/ ٦٦٦) باب: (٥٩)، وابنُ ماجه في «الزهد» (٢/ ١٤١٦) بابُ المداوَمة على العمل، مِنْ حديثِ حنظلة بنِ الربيع الأُسَيِّديِّ ﷺ. وأخرجه ابنُ حبَّان في «صحيحه» في «البرِّ والإحسان» (٢/ ٥٥) بابُ ما جاء في الطاعات وثوابها، مِنْ حديثِ أنس بنِ مالكٍ ﷺ.

ووجه استدلال المصنِّف ﷺ بهذا الحديث: أنَّ حنظلة بنَ الربيع ﷺ خاف مِنَ النفاق، والخوفُ إنما حَصَل له بعد أَنْ كان ـ في مجلسِ رسول الله ﷺ ـ يزداد=

[الفصل ٢٩: انعدام اليقين][1]

مَنْ عُدِمَ مِنْ إِيمَانِهِ اليَقِينُ؛ خَرَجَ مِنْ دَائِرَةِ المُؤْمِنِينَ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الكَافِرِينَ، وَلَوْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَعَمِلَ أَعْمَالَ المُؤْمِنِينَ[2]؛ .....

= إيمانُه بالذِّكْر وشدَّةِ التفكُّر والاعتبار والمراقَبةِ والإقبال على الآخرة، فإذا خَرَج اشتغل بالأزواج والأولاد ومَعاشِ الدنيا؛ الأمرُ الذي أَشْعَره بضعفٍ في إيمانه إذا ما قُوبِلَ بما كان عليه في مجلس الذِّكْر؛ فخاف أَنْ يكون ذلك نفاقًا، فأَعْلَمه النبيُّ ﷺ أنه ليس بنفاقٍ؛ إذ ليس في مقدوره الدوامُ على درجةٍ واحدةٍ مِنَ الإيمان لكونه مُتفاوِتَ الدرجات؛ فساعةً يزيد إيمانُه إذا حَصَلَتْ أسبابُ الزيادة، وساعةً يضعف إذا حَصَلَتْ أسبابُ النقص.

(١) «م.ف»: «اليقين هو أصل الدِّين».

(٢) «اليقين ـ لغةً ـ: طمأنينة القلب على حقيقة الشيء، واصطلاحًا: اعتقادٌ جازمٌ لا يقبل التغيُّرَ مِنْ غير داعية الشرع» [«الحدود الأنيقة» لزكريَّا الأنصاري (٦٨)].

واستقرارُ العلم فيه آكدٌ لا يتطرَّق إليه شكٌّ ولا احتمالٌ، وسببُه شيئان: أحَدُهما: قوَّة الأدلَّة وكثرتُها، والآخَرُ: نورٌ مِنَ الله يَضَعُه في قلبِ مَنْ يشاء، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٣٢٩)، «الدر النقي» لابن عبد الهادي (١٠٠)، «القوانين الفقهية» لابن جُزَيّ (٣٢١)].

فاليقين مِنْ زيادة الإيمان، وينتظم بأمرين: علم القلب، وعمل القلب، قال ابنُ تيمية=

.....

= رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٣٧)]: «فإنَّ اليقين ـ أيضًا ـ يُرادُ به العلمُ المُستقِرُّ في القلب، ويُرادُ به: العملُ بهذا العلم، فلا يُطْلَق المُوقِنُ إلَّا على مَنِ استقرَّ في قلبه العلمُ والعمل»، وقال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«الفوائد» (٢١٢)]: «واليقين: استقرارُ الإيمانِ في القلب علمًا وعملًا»، وقال رحمه الله في [«مدارج السالكين» (٢/ ٦٣)]: «اليقين روحُ الأعمالِ وعمودُها وذروةُ سنامها»، وقال في موضعٍ آخَرَ ما نصُّه: «اليقينُ روحُ أعمالِ القلوب التي هي أرواحُ أعمالِ الجوارح، وهو حقيقةُ الصدِّيقية، وهو قطبُ هذا الشأنِ الذي عليه مَدارُه .. ومتى وَصَل اليقينُ إلى القلب امتلأ نورًا وإشراقًا، وانتفى عنه كُلُّ ريبٍ وشكٍّ وسخطٍ وهمٍّ وغمٍّ؛ فامتلأ محبَّةً لله، وخوفًا منه، ورضًى به، وشكرًا له، وتوكُّلًا عليه، وإنابةً إليه» [«مدارج السالكين» (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨)].

ويُوجَدُ ترابطٌ بين **اليقين والإحسان**؛ فمُنتهى اليقينِ وغايتُه هو الإحسان، غيرَ أنَّ الإحسان في عملِ الجوارح واليقينَ في عمل القلب، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (٢/ ٣٩٩)] ـ عند تعرُّضه لتعريفات اليقين ـ: إنه «ظهورُ الشيءِ للقلب بحيث يصير نسبتُه إليه كنسبة المرئيِّ إلى العين؛ فلا يبقى معه شكٌّ ولا ريبٌ أصلًا، وهذا نهايةُ الإيمان، وهو مَقامُ الإحسان».

كما يُوجَدُ ترابطٌ بين **اليقين والعلم**؛ إذ العلمُ أوَّلُ اليقين؛ فاليقينُ هو العلم الراسخ القويُّ الذي لا يكون عُرْضةً للريب والشكِّ والموانع، ويكون **علمُ اليقين** إذا ثَبَت بالخبر، و**عينُ اليقين** إذا شاهدَتْه العينُ والبصر، و**حقُّ اليقين** إذا ذاقَهُ العبدُ وتحقَّق به ـ كما تَقدَّم، [انظر مراتبَ اليقين في: (ص ٢١٧)] ـ وغايةُ اليقينِ الإحسانُ. =

= هذا، وليس مقصودُ المصنِّف رحمه الله التعرُّضَ إلى اليقين مِنْ حيث منزلتُه وأنواعُه ودرجاته، وإنما مُرادُه أَنْ يبيِّن اليقينَ الذي يُعَدُّ شرطًا في الإيمان ولا نجاةَ في الآخرة إلَّا به؛ فهو اليقين الذي يُقابِلُه الشكُّ ويُنافيه؛ فالشكُّ نقيضُ اليقين، بحيث يتردَّد الشاكُّ بين وجودِ الشيء وعدمِه، سواءٌ استوى الاحتمالان أو تَرجَّح أحَدُهما، [انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيِّم (٤/ ٢٦)]؛ فالصدقُ والكذب عنده سواءٌ، كمَنْ لا يجزم بصدق الرسول ﷺ ولا بكذبه، ولا يجزم بوقوع البعث ولا بعدمِ وقوعِه، أو شكَّ في شيءٍ مِنَ القرآن أو في حكمٍ مِنْ أحكام الله أو خبرٍ مِنْ أخباره، أو شكَّ في كفرِ الكافر ونحوِ ذلك؛ فاليقينُ المُنافي للشكِّ شرطٌ مِنْ شروطِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، ومَنْ شكَّ في الله أو في رسوله أو ما جاء به عن الله فهو كافرٌ، لا شهادةَ له ولا إيمانَ إجماعًا، قال القاضي عياضٌ رحمه الله في [«الشفا» (٢/ ١١٠١)]، **وانظر**: «نسيم الرياض» للخفاجي (٤/ ٥٥٤)]: «اعْلَمْ أنَّ مَنِ استخفَّ بالقرآن أو المصحف أو بشيءٍ منه أو سبَّهما، أو جَحَده أو حرفًا منه أو آيةً، أو كذَّب به أو بشيءٍ منه، أو كذَّب بشيءٍ ممَّا صُرِّح به فيه مِنْ حكمٍ أو خبرٍ، أو أَثْبَتَ ما نَفاهُ أو نفى ما أَثْبَتَه على علمٍ منه بذلك، أو شكَّ في شيءٍ مِنْ ذلك؛ فهو كافرٌ عند أهل العلم بإجماعٍ»، وقال رحمه الله في موضعٍ آخَرَ ما نصُّه: «وكذلك مَنْ أضاف إلى نبيِّنا ﷺ تعمُّدَ الكذب فيما بلَّغه وأخبر به، أو شكَّ في صدقِه، أو سبَّه .. فهو كافرٌ بإجماعٍ» [«الشفا» (٢/ ١٠٦٩)].

قلت: وإنما يكفرُ كُفْرَ الشكِّ إذا بقي شكُّه مُستمِرًّا مع إعراضه عن الأدلَّة المُوجِبة للعلم، وامتناعِه عن النظر فيما يُزيلُ شكَّه، قال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (١/ ٣٣٨)]: «**أمَّا كفرُ الشكِّ**: فإنه لا يجزم بصدقه ولا يكذِّبه، بل=

= يشكُّ في أمره، وهذا لا يَستمِرُّ شكُّه إلَّا إذا ألزم نَفْسَه الإعراضَ عن النظر في آياتِ صدقِ الرسول ﷺ جملةً فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأمَّا مع الْتفاته إليها ونظرِه فيها فإنه لا يبقى معه شكٌّ».

فكفرُ الشكِّ يُشْبِه كُفْرَ الإعراض مع وجودِ فرقٍ دقيقٍ بينهما؛ فكفرُ الإعراض هو: أَنْ يُعْرِض بسمعه وقلبه عمَّا جاء به الرسولُ ﷺ وأخبر عنه؛ فلا يصدِّقه ولا يكذِّبه، ولا يُواليهِ ولا يُعاديه، ولا يُصْغي إلى ما جاء به ـ ألبتَّةَ ـ مع ترك الإيمان به وإِنْ لم يعتقد تكذيبَه؛ فهو الكفرُ البسيط المتعلِّق بعمل القلب، وليس مِنَ اللازم أَنْ يكون صاحِبُه جاهلًا، بخلافِ كفرِ الشكِّ فهو: الذي لا يجزم صاحِبُه بصدق الرسول ولا بكذبه، بل يشكُّ في أمره؛ فكفرُه يتعلَّق بقول القلب، وهو التصديقُ الجازم بكُلِّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ، ويقع كفرُ الشكِّ بسببِ اختلالِ شرطِ العلم، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢/ ٧٩)]: «وليس كُلُّ كافرٍ مكذِّبًا، بل قد يكون مرتابًا إِنْ كان ناظرًا فيه، أو مُعْرِضًا عنه بعد أَنْ لم يكن ناظرًا فيه».

وحقيقٌ **بالتنبيه** أنه يُوجَد فرقٌ ـ أيضًا ـ بين **الرَّيْب والشكِّ**، وبين **الشكِّ والوسوسة**، ويظهر ذلك فيما يلي:

ـ أمَّا **الرَّيْب** فهو أعمُّ مِنَ الشكِّ؛ لأنَّ الريب على نوعين: نوعٌ يكون شكًّا بسبب الإخلال بشرط العلم، ونوعٌ يكون اضطرابًا في طمأنينة القلب وعمله؛ وبهذا الاعتبار فالشكُّ أخصُّ مِنَ الريب؛ إذ هو الوقوفُ بين منزلتَيِ الجهل والعلم، ووصفُ اليقين إنما يُنْعَتُ به المتَّصِفُ بالاطمئنان على عمومه، سواءٌ مِنْ جهةِ علم القلب الذي هو أصلُ قولِ القلب، أو مِنْ جهةِ عملِ القلب الذي هو أصلُ=

.....

= عملِ الجوارح، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٨١)]: «والريب يكون في علم القلب وفي عمل القلب، بخلاف الشكِّ فإنه لا يكون إلَّا في العلم؛ ولهذا لا يُوصَفُ باليقين إلَّا مَنِ اطمأنَّ قلبُه علمًا وعملًا».

ـ أمَّا **الوسوسة** فهي: الإلقاء الخفيُّ الذي يهجم على القلب ولا اختيارَ للعبد فيه، فإنْ كان ما أُلْقِيَ في النفس ممَّا تشهد له النصوصُ الشرعية مِنْ أنه مِنْ شرعِ الله وتقواهُ فذلك إلهامٌ محمودٌ، وإنْ دلَّا على أنه فسقٌ وفجورٌ وعصيانٌ فتلك وسوسةٌ مذمومةٌ، سواءٌ كان مِنَ الشيطان بهمسه بإغوائه في القلب أو مِنَ النفس الأمَّارة بالسوء والفحشاء؛ قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (١٧/ ٥٢٩)]: «فيكون الفرقُ بين الإلهام المحمود وبين الوسوسة المذمومة هو الكتابَ والسنَّة؛ فإنْ كان ممَّا أُلقِيَ في النفس ممَّا دلَّ الكتابُ والسنَّة على أنه تقوَى لله فهو مِنَ الإلهام المحمود، وإنْ كان ممَّا دلَّ على أنه فجورٌ فهو مِنَ الوسواس المذموم؛ وهذا الفرقُ مُطَّرِدٌ لا ينتقض».

والعبد إنْ كَرِه الوسوسةَ الإغوائية المذمومة ودَفَعها ونَفَاها واجتهد في تخليصِ نَفْسِه منها كانَتْ كراهتُه مِنْ صريح الإيمان، وفي هذا المعنى قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٨٢)] ما نصُّه: «والمؤمن يُبتلى بوساوس الشيطان وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدرُه، كما قالَتِ الصحابةُ: «يا رسول الله، إنَّ أحَدَنا ليَجِدُ في نَفْسِه ما لَأَنْ يَخِرَّ مِنَ السماء إلى الأرض أحَبُّ إليه مِنْ أنْ يتكلَّم به»، فقال: «**ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ**» [تقدَّم تخريجه، انظر: (ص ١٣١)]، وفي روايةٍ: «ما يتعاظم أنْ يتكلَّم به»، قال: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ**» [تقدَّم تخريجه،=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء]، [وَقَوْلِهِ تَعَالَى][(١)]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [النساء]، [وَقَوْلِهِ تَعَالَى][(١)]: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون][(٢)].

= انظر: (ص ١٣١)]، أي: حصولُ هذا الوسواسِ مع هذه الكراهةِ العظيمة له ودفعِه عن القلب هو مِنْ صريح الإيمان، كالمجاهد الذي جاءه العدوُّ فدَافَعه حتَّى غَلَبه؛ فهذا أعظمُ الجهاد».

أمَّا الشاكُّ في صدقِ الرسول ﷺ وما جاء به وأخبر عنه فهو تاركٌ للإيمان الذي لا نجاةَ له إلَّا به؛ فافترقا.

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ مِنْ «م.ر.أ».

(٢) قد استدلَّ المصنِّف رحمه الله بهذه الآياتِ القرآنية على عدم إيمانِ مَنْ عُدِم - في حقِّه - اليقينُ فكان مِنْ جملة الكافرين؛ ولأهل العلم أدلَّةٌ شرعيةٌ أخرى أكثرُ وضوحًا استدلُّوا بها على لزومِ أَنْ يكون ناطقُ الشهادتين مُستيقِنًا بمدلولِ هذه الكلمة؛ فإنَّ الإيمان الجازم لا يغني فيه إلَّا علمُ اليقين لا علمُ الظنِّ:

فمنها: قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات]، قال الحَكَميُّ =

= رحمه الله في [«معارج القَبول» (٢/ ٤١٩)] في بيانِ دلالة الآية ما نصُّه: «فاشترط - في صدقِ إيمانهم بالله ورسولِه - كونَهم لم يرتابوا، أي: لم يشكُّوا، فأمَّا المرتابُ فهو مِنَ المنافقين - والعياذُ بالله - الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة]».

ومنها: قولُه ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ» [سبق تخريجه، انظر: (ص ١١٢)]، وفي روايةٍ: «.. لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا فَيُحْجَبُ عَنِ الجَنَّةِ» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢٢٦) باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دَخَل الجنَّةَ قطعًا، مِنْ حديثِ أبي هريرة أو أبي سعيد رضي الله عنهما].

ومنها: قولُه ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه في حديثٍ طويلٍ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ٢٣٧) باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دَخَل الجنَّةَ قطعًا، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه].

وهذه الأحاديث إنما هي فيمَنْ نَطَق بالشهادة وقال بمُوجَبِها ومات عليها؛ فاشترط - في دخولِ قائلِها الجنَّةَ - أَنْ يكون مُستيقِنًا بها قلبُه غيرَ شاكٍّ. كما جاءَتْ في أحاديثَ أخرى مقيَّدةً بمَنْ قالها خالصًا مِنْ قلبه وبصدقٍ ويقينٍ: دَخَل الجنَّةَ ولم يُحْجَبْ عنها، ولا يخفى أنَّ الشرط إذا انتفى ينتفي معه المشروطُ؛ لأنه يَلْزَم مِنْ عدمِه العدمُ.

[الفصل ٣٠: إباية النطقِ تحدِّيًا][1]

مَنْ عُدِمَ مِنْهُ النُّطْقُ إِبَايَةً وَعِنَادًا؛ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ[2]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

---

(١) «م.ف»: «مَنْ عَدِم النطقَ تحدِّيًا»، و«تحدِّيًا» ساقطةٌ مِنْ «م.ر».

(٢) بعدما تَعرَّض المصنِّف رحمه الله إلى بعضِ نواقض الإيمان الاعتقادية التي ينعدم بها اليقينُ، تَناوَل ـ في هذا الفصلِ والذي يَلِيه ـ نواقضَ إيمانيةً أخرى يُوجَدُ معها اليقينُ، لكِنْ يتخلَّف النطقُ بالإيمان والانقيادُ للحقِّ لمانعِ الإباية والعناد؛ ولا يخفى أنَّ انتفاءَ تصديقِ القلب مع العلم بصدقِ الرسول ﷺ فكفرُه كفرُ الجحود والكتمان، وهو مِنْ نواقض الإيمان الاعتقادية المتعلِّقة بقول القلب الذي هو نوعُ العلم والقول، أمَّا إذا انتفى عملُ القلب وعملُ الجوارح مع المعرفة بالقلب والاعترافِ باللسان فكفرُه كفرُ عنادٍ وإباءٍ واستكبارٍ، وهو مِنْ نواقض الإيمان الاعتقادية المتعلِّقة بعمل القلب الذي أساسُه الانقيادُ، وهو نوعُ الإرادة والعمل. ولا تلازُمَ تامَّ يربط بين الإباء والاستكبار والامتناع في كُلِّ الأحوال؛ فقَدْ يُوجَدُ إباءٌ وامتناعٌ مع استكبارٍ، وقد يُوجَدُ إباءٌ وامتناعٌ بدون استكبارٍ: كمَنِ امتنع عن الْتزامِ شريعةٍ مِنْ شرائع الإسلام الظاهرة المُتواتِرة؛ فقَدْ نَقَل ابنُ تيمية رحمه الله الإجماعَ على وجوبِ مقاتلةِ الإمامِ الحاكمِ الطائفةَ المُمتنِعةَ مِنِ الْتزامِ شعائر الإسلام الظاهرة، وذلك في مَعْرِضِ كلامه عن التتار وحكمِ الله فيهم، وممَّا جاء=

.....

= مِنْ كلامه رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٠)] ما نصُّه: «.. أجمعَ علماءُ المسلمين على أنَّ كُلَّ طائفةٍ مُمتنِعةٍ عن شريعةٍ مِنْ شرائع الإسلام الظاهرة المتواتِرةِ فإنه يجب قتالُهَا حتَّى يكون الدِّينُ كُلُّه لله، فلو قالوا: نصلِّي ولا نزكِّي، أو نصلِّي الخَمْسَ ولا نصلِّي الجُمُعةَ ولا الجماعة، أو نقوم بمباني الإسلام الخمسِ ولا نحرِّم دماءَ المسلمين وأموالَهُم، أو لا نترك الرِّبا ولا الخمرَ ولا الميسر، أو نتبع القرآنَ ولا نتبع رسولَ الله ﷺ ولا نعمل بالأحاديث الثابتة عنه، أو نعتقد أنَّ اليهود والنصارى خيرٌ مِنْ جمهور المسلمين، وأنَّ أهل القِبْلة قد كفروا بالله ورسولِه ولم يَبْقَ منهم مؤمنٌ إلَّا طائفةً قليلةً، أو قالوا: إنَّا لا نجاهد الكُفَّارَ مع المسلمين، أو غير ذلك مِنَ الأمور المُخالِفة لشريعةِ رسولِ الله ﷺ وسنَّتِه وما عليه جماعةُ المسلمين؛ فإنه يجب جهادُ هذه الطوائفِ جميعِها كما جاهد المسلمون مانِعِي الزكاة وجاهدوا الخوارجَ وأصنافَهم، وجاهدوا الخُرَّميةَ والقرامطة والباطنية وغيرَهم مِنْ أصناف أهل الأهواء والبِدَع الخارجين عن شريعة الإسلام؛ وذلك لأنَّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فإذا كان بعضُ الدِّين لله وبعضُه لغير الله وَجَب قتالُهُم حتَّى يكون الدِّينُ كُلُّه لله، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فلم يأمر بتخليةِ سبيلهم إلَّا بعد التوبة مِنْ جميع أنواع الكفر وبعد إقامِ الصلاةِ وإيتاء الزكاة، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٨ ـ ٢٧٩]، فقَدْ أخبر تعالى أنَّ الطائفة المُمتنِعةَ إذا لم تَنْتَهِ عن الرِّبَا فقَدْ=

.....

= حارَبَتِ اللهَ ورسوله؛ والرِّبا آخِرُ ما حرَّم اللهُ في القرآن؛ فما حرَّمه قبله أوكدُ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ فكُلُّ مَنِ امتنع مِنْ أهل الشوكة عن الدخول في طاعة الله ورسولِه فقَدْ حارب اللهَ ورسوله، ومَنْ عَمِل في الأرض بغيرِ كتاب الله وسنَّةِ رسوله فقَدْ سعى في الأرض فسادًا؛ ولهذا تَأوَّل السلفُ هذه الآيةَ على الكُفَّار وعلى أهل القِبْلة؛ حتَّى أَدْخلَ عامَّةُ الأئمَّةِ فيها قُطَّاعَ الطريقِ الذين يُشْهِرون السلاحَ لمجرَّدِ أخذِ الأموال، وجعلوهم ـ بأخذِ أموالِ الناس بالقتال ـ مُحارِبين لله ورسولِه، ساعِينَ في الأرض فسادًا، وإِنْ كانوا يعتقدون تحريمَ ما فعلوه ويُقِرُّون بالإيمان بالله ورسولِه».

هذا، والمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إذ مثَّل لهذا النوعِ مِنَ الكفر بالآية فإنَّ التمثيلَ بها يصدق على الحالتين: مِنْ كفرِ الجحود والكتمان، ومِنْ كفرِ العناد والإباء والاستكبار، وهُما مِنْ نواقض الإيمان، سواءٌ المتعلِّقة بقول القلب أو عملِه، مع مراعاةِ معيار التفرقة بينهما، وكذلك تصدق على الحالتين صُوَرُ كفرِ الإباء والامتناع والتكبُّر التالية:

ـ كفرُ إبليس ـ عدوِّ الله ـ فإنه لم يجحد أَمْرَ اللهِ ولا قابَله بالإنكار، وإنما تلقَّاهُ بالإباء والاستكبار؛ قال تعالى في حكايةِ حالِ إبليس لمَّا أُمِر بالسجود: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البقرة]؛ فإبليسُ لم يجحد ربَّه، بل أَقْسمَ له بعِزَّته أَنْ يُغْوِيَ خَلْقَه أجمعين إلَّا عبادَه المُخْلَصين=

.....

= كما في آياتٍ أخرى؛ فكان غيرَ شاكٍّ في الله، وإنما كان على يقينٍ بالله ووحدانيته ونفاذِ قدرته، وعلى إيمانٍ بالبعث؛ ولهذا: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الحِجر: ٣٦؛ ص: ٧٩]، وقد عَلِم قَسَمَ ربِّه: لَيَمْلَأَنَّ جهنَّمَ منه ومِنْ أتباعه فآثَرَ خلودَه في النار؛ فكان كفرُه إباءً واستكبارًا وعنادًا محضًا لا كُفْرَ جهلٍ.

ـ كفرُ فرعون وقومِه، فقَدْ أخبر اللهُ تعالى أنَّ تكذيبهم وكُفْرَهم كان عن يقينٍ ظلمًا واستكبارًا وعُلُوًّا، وقد استدلَّ المصنِّف رحمه الله على كفرِ فرعونَ وعِنادِه بما أخبر اللهُ عنه وعن قومِه بقوله سبحانه: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [النمل].

ـ كفرُ مَنْ عَرَف صِدْقَ الرسولِ وأنه جاء بالحقِّ مِنْ عند الله ولم يَنْقَدْ له إباءً واستكبارًا، وهو الغالبُ على كفرِ أعداء الرُّسُل؛ فقَدْ قال ـ سبحانه وتعالى ـ في شأنِ عادٍ وثمود: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [العنكبوت]؛ فكانوا على بصيرةٍ وعلمٍ، ووَصَف اللهُ سبحانه ثمودَ ـ في آيةٍ أخرى ـ بأنها كفرَتْ عن علمٍ وبصيرةٍ بالحقِّ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ﴾ [الإسراء: ٥٩]، وقال سبحانه إخبارًا عن ثمود: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فُصِّلت: ١٧]؛ فالآيةُ أثبتَتْ لهم البصيرةَ، وأنهم عرفوا الحقَّ وتيقَّنوه، وآثروا الضلالَ والعمى على الحقِّ عن علمٍ ويقينٍ علوًّا واستكبارًا، لا عن جهلٍ وخفاءٍ؛ ومثلُه كفرُ اليهود ونحوِهم ـ كما سيأتي لاحقًا ـ. =

.....

= قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٤)] عن هذا الكفر ما نصُّه: «وكفرُ إبليسَ وفرعونَ واليهودِ ونحوِهم لم يكن أصلُه مِنْ جهةِ عدمِ التصديق والعلم؛ فإنَّ إبليس لم يخبره أحَدٌ بخبرٍ، بل أمَره اللهُ بالسجود لآدَمَ فأبى واستكبر وكان مِنَ الكافرين؛ فكفرُه بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك لا لأجلِ تكذيبٍ، وكذلك فرعونُ وقومُه جحدوا بها واستيقنَتْها أَنْفُسُهم ظلمًا وعُلُوًّا».

وقال ابنُ القيِّم رحمه الله في [«مدارج السالكين» (١/ ٣٣٧)] ـ عند تَناوُلِه لأنواع الكفر الأكبر ـ ما نصُّه: «وأمَّا كفرُ الإباءِ والاستكبار فنحوُ كفرِ إبليس؛ فإنه لم يجحد أَمْرَ اللهِ ولا قابَله بالإنكار، وإنما تلقَّاهُ بالإباء والاستكبار، ومِنْ هذا كفرُ مَنْ عَرَف صِدْقَ الرسولِ وأنه جاء بالحقِّ مِنْ عند الله، ولم يَنْقَدْ له إباءً واستكبارًا؛ وهو الغالبُ على كفرِ أعداء الرُّسُل».

قلت: ووجهُ جعلِ الإباء والاستكبار كفرًا: مُناقضتُه للانقياد والاستسلام الذي هو أساسُ عملِ القلب وأصلُه؛ فإنَّ «كلامَ اللهِ ورسالتَه يتضمَّن إخبارَه وأوامِرَه؛ فيصدِّق القلبُ إخبارَه تصديقًا يُوجِبُ حالًا في القلب بحسَبِ المصدّق به، والتصديقُ هو مِنْ نوع العلم والقول؛ وينقاد لأمرِه ويستسلم، وهذا الانقيادُ والاستسلام هو مِنْ نوع الإرادة والعمل؛ ولا يكون مؤمنًا إلَّا بمجموع الأمرين؛ فمتى تَرَك الانقيادَ كان مُستكبِرًا؛ فصار مِنَ الكافرين وإنْ كان مصدِّقًا» [«الصارم المسلول» لابن تيمية (٥٢٠)].

قال الحَكَميُّ رحمه الله في [«معارج القَبول» (٢/ ٥٩٤)] ما نصُّه: «ومِنْ هنا يتبيَّن لك أنَّ مَنْ قال مِنْ أهل السُّنَّة في الإيمان: «هو التصديق» ـ على ظاهِرِ اللغة ـ أنهم=

[الفصل ٣١: المعرفةُ بدونِ خضوعٍ][1]

مَنْ لَمْ يُخْضِعْ قَلْبَهُ [لِمَا عَرَفَهُ مِنْ عَقَائِدِ][2] الإِسْلَامِ؛ لَمْ تُفِدْهُ تِلْكَ المَعْرِفَةُ، وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مِنَ المُسْلِمِينَ[3]؛ .....

= إنما عَنَوْا التصديقَ الإذعانيَّ المُستلزِمَ للانقياد ظاهرًا وباطنًا بلا شكٍّ، لم يَعْنُوا مجرَّدَ التصديق؛ فإنَّ إبليس لم يكذِّب في أمر الله تعالى له بالسجود، وإنما أبى عن الانقياد كفرًا واستكبارًا، واليهودُ كانوا يعتقدون صِدْقَ الرسولِ ﷺ ولم يَتَّبعوه، وفرعونُ كان يَعتقِدُ صِدْقَ موسى ولم يَنْقَدْ، بل جَحَد بآيات الله ظلمًا وعُلُوًّا؛ فأين هذا مِنْ تصديقِ مَنْ قال اللهُ تعالى فيه: ﴿ **وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾** ﴾ [الزُّمَر]؟!».

(١) «م.ف»: «**الخضوع لعقائد الإسلام**».

(٢) «م.ف»: «لِعَقَائِدِ».

(٣) ما ذَكَره المصنِّف رحمه الله في هذا التقرير إنما هو امتدادٌ لِمَا قبله، حيث يُوجَدُ مع القلب علمٌ ويقينٌ، لكِنْ يمنع مِنَ الإيمان مانعُ الكِبْر والحسد، أو مانعُ الرئاسة والسيادة والمُلْك، أو مانعُ متابعةِ مَنْ يعاديه مِنَ الناسِ ونحوُ ذلك، وبيَّن أنَّ حصولَ المعرفة والعلمِ بعقائد الإسلام والتصديق بها لا تُفيدُه إذا لم يَنْقَدْ لأمر الله ويَستسلِمْ لِمَا عَرَفه مِنْ عقائد الإسلام ويخضَعْ قلبُه لها.

ومثَّل المصنِّف رحمه الله بتخلُّف الإيمان عن اليهود الذين شاهدوا رسولَ الله ﷺ =

.....

= وعَرَفوا صحَّةَ نبوَّته، وقد ذَكَر اللهُ تعالى هذه المعرفةَ عن أهل الكتاب في القِبْلة في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [البقرة]، كما ذَكَرها سبحانه عنهم في التوحيد في قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ﴾ [الأنعام: ١٩ ـ ٢٠]، وذَكَرها عنهم ـ أيضًا ـ في أنَّ الكتابَ منزَّلٌ مِنْ عند الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى عن اليهود: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [البقرة]، ثمَّ قال: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [البقرة: ٩٠]؛ فكان كفرُهم عن علمٍ ويقينٍ، ولم يكن شكًّا واشتباهًا، ولكِنْ تخلَّف إيمانُهم لوجودِ مانعِ الحسد والبغي منهم؛ حيث صارَتِ النبوَّةُ في ولد إسماعيل عليه السلام.

هذا، والمتتبِّعُ لسيرة النبيِّ ﷺ مع قومه ومع اليهود وغيرهم يعلم أنهم كانوا جازمين بصدقه، لكنَّهم اختاروا الضلالَ والكفر على الإيمان، وصدَّهم عن الإيمان موانعُ مختلفةٌ؛ فقَدْ تخلَّف الإيمانُ عن أبي جهلٍ وسائرِ المشركين الذين لم يكونوا مرتابين في صِدْقِه، لكِنْ حَمَلهم الكِبْرُ والحسدُ على الكفر، وقد يتخلَّف إيمانُهم لمانعِ الرئاسة والمُلْك والسيادة، مِنْ غيرِ أَنْ يقوم بصاحِبِه كِبْرٌ ولا حسدٌ مانعٌ مِنَ=

.....

= الانقياد للحقِّ والإذعانِ له، بحيث لا يمكنه الجمعُ بين الانقياد والرئاسة والمُلْك كما هو أمرُ «هرقل»: تَيقَّن أنه رسولُ الله ﷺ ولم يشكَّ فيه، لكنَّه آثَر الضلالَ والكفر استبقاءً لمُلْكه، وهو حالُ غيرِه مِنْ ملوك الكُفَّار الذين أَقَرُّوا بنُبُوَّته باطنًا لكنَّهم لم ينقادوا خوفًا على مُلْكهم، وقد تَرِدُ موانعُ أخرى تحجبه وتُعْميه عن الحقِّ كمانع الشهوة: مِنْ زِنًا وخمرٍ وفواحشَ وأموالٍ يخشى انقطاعَها بالانقياد، وقد يكون المانعُ مِنَ الانقياد للحقِّ تخيُّلَ المدعوِّ أنَّ في الإسلام ومتابعةِ الرسول طعنًا منه في آبائه وأجدادِه وذمًّا لهم، وهو الحالُ الذي مَنَع أبا طالبٍ وأمثالَه وصدَّهم عن الإسلام، وقد يكون المانعُ متابعةَ مَنْ يعادي المدعوَّ مِنَ الناس للرسول ﷺ وسَبْقَه إلى الدخول في دِينِه وقُرْبَه منه كما جَرَى لليهود مع الأنصار؛ فإنهم كانوا أعداءَهم، وكانوا يتوعَّدونهم بخروج النبيِّ ﷺ وأنهم يتَّبعونه ويقاتلونهم معه، فلمَّا أَسْلَمَ الأنصارُ وسَبَقوهم إليه حَمَلَتْهم معاداتُهم على البقاء على يهوديَّتهم وإيثارِ كفرِهم على الإيمان به، وغيرها مِنَ الموانع الحاجبة عن الحقِّ بعد ظهوره له، فإنْ ردَّه ولم يقبَلْه عُوقِبَ صاحبُه بفسادِ قلبِه وعقلِه ورأيه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الصف]؛ فعاقَبَهم اللهُ بإزاغةِ قلوبهم عن الحقِّ لمَّا زاغوا عنه ابتداءً، والجزاءُ مِنْ جنس العمل.

وفي مَعْرِضِ بيانِ أنَّ كُفْرَ غالبِ اليهودِ متعلِّقٌ بعمل القلب، قال الحَكَميُّ رحمه الله في [«معارج القَبول» (٢/ ٥٩٤)] ما نصُّه: «وإنِ انتفى عملُ القلبِ وعملُ الجوارحِ مع المعرفة بالقلب والاعترافِ باللسان فكفرُ عنادٍ واستكبارٍ: ككفرِ إبليس وكفرِ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾ [البقرة].

❁❁❁

= غالبِ اليهود الذين شَهِدوا أنَّ الرسول حقٌّ ولم يتَّبعوه أمثالَ حُيَيِّ بنِ أَخْطَبَ وكعبِ بنِ الأشرف وغيرِهما، وكفرِ مَنْ تَرَكَ الصلاةَ عنادًا واستكبارًا؛ ومُحالٌ أَنْ ينتفيَ انقيادُ الجوارحِ بالأعمال الظاهرة مع ثبوتِ عملِ القلب».

[الفصل ٣٢: الإيمان لا يُبْطِلُه نَقْصُ الأعمال][1]

مَنْ ضَيَّعَ الأَعْمَالَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ دَائِرَةِ الإِيمَانِ[2]؛ .....

---

(١) «م.ر»: «الإيمانُ بدونِ عملٍ».

(٢) المصنِّف رحمه الله - مِنْ خلالِ استدلاله بالآية والحديث الآتيَيْن في نصِّه - أراد بتضييع الأعمال: تَرْكَ المأموراتِ وركوبَ المَعاصي والمحظوراتِ كالقتل والزِّنا وشُرْبِ الخمر، ما لم يَصِلْ إلى حدِّ الكفر أو الشركِ الأكبر؛ فإنه لا يخرج مُضيِّعُ الأعمالِ مِنْ دائرة الإيمان، بل يبقى معه مُطْلَقُ الإيمانِ لا الإيمانُ المُطْلَق، وأهلُ السُّنَّة مُتَّفِقون على أنه لا يكفر أهلُ القِبْلة بمُطْلَقِ المَعاصي والكبائر، قال ابنُ أبي العزِّ الحنفيُّ رحمه الله في [«شرح الطحاوية» (٣٦٠)] ما نصُّه: «إنَّ أهل السنَّة مُتَّفِقون كُلُّهم على أنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ لا يكفر كفرًا ينقل عن المِلَّة بالكُلِّيَّة كما قالَتِ الخوارجُ؛ إذ لو كَفَر كفرًا ينقل عن المِلَّة لَكان مُرْتَدًّا يُقْتَل على كُلِّ حالٍ، ولا يُقْبَلُ عفوُ وليِّ القِصاص، ولا تجري الحدودُ في الزِّنا والسرقةِ وشُرْبِ الخمر، وهذا القولُ معلومٌ بطلانُه وفسادُه بالضرورة مِنْ دِين الإسلام، ومُتَّفِقون على أنه لا يخرج مِنَ الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يَستحِقُّ الخلودَ [في النار] مع الكافرين كما قالَتِ المعتزلة؛ فإنَّ قولهم باطلٌ أيضًا؛ إذ قد جَعَل اللهُ مُرتكِبَ الكبيرةِ مِنَ المؤمنين؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] إلى أنْ قال: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]،=

.....

= فلم يُخْرِجِ القاتلَ مِنَ الذين آمنوا وجَعَله أخًا لوليِّ القِصاص، والمرادُ: أخوَّةُ الدِّين بلا ريبٍ، وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجُرات: ٩] إلى أنْ قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحُجُرات: ١٠]، ونصوصُ الكتابِ والسنَّةِ والإجماع تدلُّ على أنَّ الزانيَ والسارق والقاذف لا يُقْتَل بل يُقامُ عليه الحدُّ؛ فدلَّ على أنه ليس بمُرْتَدٍّ».

ويُحتمل أنَّ المصنِّف رحمه الله أراد بالإضاعة: تضييعَ ثواب الأعمال؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ولِمَا صحَّ مِنْ حديثِ ثوبان رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لَأَعْلَمَنَّ أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالِ جِبَالِ تِهَامَةَ بِيضًا، فَيَجْعَلُهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هَبَاءً مَنْثُورًا»، قَالَ ثَوْبَانُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا، جَلِّهِمْ لَنَا؛ أَنْ لَا نَكُونَ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ»، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، وَمِنْ جِلْدَتِكُمْ، وَيَأْخُذُونَ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا تَأْخُذُونَ، وَلَكِنَّهُمْ أَقْوَامٌ إِذَا خَلَوْا بِمَحَارِمِ اللهِ انْتَهَكُوهَا» [أخرجه ابنُ ماجه في «الزهد» (٢/ ١٤١٨) بابُ ذِكْرِ الذنوب، مِنْ حديثِ ثوبان رضي الله عنه. وصحَّحه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٨) رقم: (٥٠٥) و«صحيح الجامع الصغير» (٥/ ٣) رقم: (٤٩٠٤)]، ولحديثِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ: المَنَّانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَنَّهُ، وَالمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالحَلِفِ الفَاجِرِ، وَالمُسْبِلُ إِزَارَهُ» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (٢/ ١١٤) بابُ بيانِ غِلَظِ تحريمِ إسبالِ الإزار والمَنِّ بالعطيَّة وتنفيقِ السلعة بالحَلِف، مِنْ حديثِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه].

غير أنَّ لفظ المصنِّف ـ عندي ـ لا يُساعِد مِثْلَ هذا المُضْمَر، بل يعكِّر عليه جملةٌ مِنَ التعليلات والاعتراضات تتمثَّل فيما يلي: =

= **أوَّلًا**: مِنَ المعلوم أنَّ الأصل في اللفظ أَنْ يكون مُستقِلًّا بذاته لا يتوقَّف معناهُ على تقديرٍ ولا إضمارٍ، وإذا دارَ اللفظُ بين أَنْ يكون مُستقِلًّا مُكتفِيًا بذاته أو مُضْمَرًا يتوقَّف معناهُ على تقديرٍ فإنه يُحْمَل على استقلاله وهو عدمُ التقدير لقلَّةِ اضطرابه كما تَقرَّر ذلك أصوليًّا، [انظر المَصادرَ الأصولية التي تُقرِّرُ هذا الأصلَ: «المحصول» للفخر الرازي (٢/ ٢/ ٥٧٤)، «الإحكام» للآمدي (٣/ ٢٦٧)، «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (١١٢)، «مفتاح الوصول» للتلمساني ـ بتحقيقي ـ (٥٢٨)، «شرح الكوكب المنير» للفتوحي (١/ ٢٩٥)، «إرشاد الفحول» للشوكاني (٢٧٨)]؛ وعليه فيكونُ معنَى كلامِ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ ضيَّع الأعمالَ لم يَخْرُجْ مِنْ دائرةِ الإيمان ..» شاملًا للأعمال فعلًا وتركًا، وتقديرُه بضياعِ ثواب الأعمال مُخالِفٌ للأصل المقرَّر.

ثانيًا: إنْ سُلِّم ـ جدلًا ـ تقديرُ اللفظ بـ «ثواب الأعمال» فإنَّ الثواب أثرٌ عن العمل ونتيجةٌ له مِنْ حيث الجزاءُ؛ فكان الثوابُ فرعًا مولَّدًا مِنْ أصلٍ؛ فلا يمكن ـ والحالُ هذه ـ تقديرُ الثوابِ أثرًا فرعيًّا والعدولُ عن العمل مؤثِّرًا أصليًّا؛ فكيف يُصارُ إلى الفرعِ ويُتْرَك الأصلُ؟! هذا مِنْ زاويةٍ.

ثالثًا: ومِنْ زاويةٍ ثانيةٍ: فالعملُ ـ باعتباره مؤثِّرًا ـ أعمُّ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ في ركوب المَعاصي والمَحارم ـ مِنْ جهةِ وجوبِ تركِها ـ دون أَنْ يَشْمَلَ تضييعَ الطاعات ـ مِنْ جهةِ وجوبِ فعلِها ـ.

والمصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عبَّر بلفظٍ عامٍّ شاملٍ لكُلِّ عملٍ بقوله: «مَنْ ضيَّع الأعمالَ..»، ولا شكَّ أنه يَشْمَلُ ـ بالدرجة الأولى ـ تضييعَ الفعلِ قبل شموله للترك والكفِّ الذي هو فعلٌ، ولا يخفى ـ أيضًا ـ أنَّ «**جِنْسَ فِعْلِ المَأْمُورِ بِهِ أَعْظَمُ مِنْ جِنْسِ تَرْكِ المَنْهِيِّ عَنْهُ**»، وأنَّ «**جِنْسَ تَرْكِ المَأْمُورِ بِهِ أَعْظَمُ مِنْ جِنْسِ فِعْلِ المَنْهِيِّ عَنْهُ**»،=

= وأنَّ المثوبة على أداء الواجبات أعظمُ مِنَ المثوبة على تركِ المحرَّمات، وأنَّ العقوبة على تركِ الواجبات أعظمُ مِنَ العقوبة على فعلِ المحرَّمات على ما بيَّنه العلماءُ أتمَّ بيانٍ، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠/ ٨٥)، «عدَّة الصابرين» لابن القيِّم (٤٤)]؛ وعليه، فكيف يَعْدِل المصنِّفُ رحمه الله عن الأهمِّ إلى المُهِمِّ؟!

رابعًا: ومِنْ زاويةٍ ثالثةٍ: فإنَّ تفسيرَ إضاعةِ الأعمال بأنها هي: الأوامرُ والنواهي ـ بدون إضمارٍ على وجه الاستقلال ـ أَوْلى مِنْ تقديرها بالثواب؛ لأنه هو الظاهر المُتبادِر إلى الذهن مِنْ حيث كونُه مُستقِلًّا بنفسه يتعلَّق بأفعال المكلَّف الدنيوية؛ لذلك قال المصنِّف رحمه الله: «.. لم يخرج مِنْ دائرة الإيمان»، بخلاف الاستظهار بالأحاديث النبوية، فجاءَتْ مِنْ حيث الجزاء الأخرويُّ، ولا يتعلَّق به نصُّ المصنِّف رحمه الله.

خامسًا: ومِنْ زاويةٍ أخيرةٍ: فإنَّ حَمْلَ الأعمالِ على تضييع الأوامر والنواهي هو حملٌ على الحقيقة لأنها تستغني عن القرينة، بينما حملُه على تضييعِ ثوابِ الأعمال فهو حملٌ على المجاز لاحتياجه إلى قرينةٍ صارفةٍ عن الحقيقة، وإذا تعارضَتِ الحقيقةُ مع المجاز قُدِّمَتِ الحقيقةُ لأصالتها.

وهذا المعنى الحقيقيُّ يتوافق مع معنى الإضاعة في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ٥٩﴾ [مريم]؛ فالآيةُ دلَّتْ على تركِ المأمور ـ مِنْ جهةٍ ـ لأنهم إنْ أضاعوا الصلاةَ فهُمْ لِمَا سواها مِنَ الواجبات أضيعُ، كما تدلُّ ـ مِنْ جهةٍ أخرى ـ على ارتكاب المنهيِّ عنه؛ لأنهم أقبلوا على شهوات الدنيا ومَلاذِّها ورَضُوا بالحياة الدنيا واطمأنُّوا بها. =

= وإلى هذا المعنى ذَهَب ابنُ جريرٍ الطبريُّ وابنُ كثيرٍ رحمهما الله، [انظر: «تفسير ابن جرير» (١٦/ ٩٩)، «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٢٧)]، قال الشوكانيُّ رحمه الله في [«فتح القدير» (٣/ ٣٣٩)]: «والظاهر أنَّ مَنْ أخَّر الصلاةَ عن وقتها، أو تَرَك فرضًا مِنْ فروضها، أو شرطًا مِنْ شروطها، أو ركنًا مِنْ أركانها فقَدْ أضاعها، ويدخل تحت الإضاعة: مَنْ تَرَكها بالمرَّة أو جَحَدها دخولًا أوَّليًّا»؛ قلت: فهذا يدلُّ على حقيقة المعنى دون مجازه بحَمْلِه على الثواب.

وعليه، فإنَّ مُرادَ المصنِّف رحمه الله مِنْ تضييع الأعمال هو مُطْلَقُ الترك، سواءٌ مِنْ جهةِ تركِ المأمور أو ركوبِ المحرَّم والمحذور، ما لم يَصِلْ إلى حدِّ الكفر أو الشرك الأكبر؛ فإنه لا يخرج مِنْ دائرة الإيمان، بل يبقى معه مُطْلَقُ الإيمان لا الإيمانُ المطلق؛ لأنَّ هذا المعنى هو الظاهرُ المُتبادِرُ إلى الذهن، ولأنَّ ظواهرَ أخرى تُؤيِّدُه ـ كما قدَّمْتُ ـ مِنَ العموم السابق والأصلِ المُستقِلِّ والمؤثِّر، وأنَّ العمل ـ الذي هو الأصلُ ـ أَوْلى مِنَ الأثر الفرعيِّ، فضلًا عن أنَّ حَمْلَه على المُحتمَل المرجوح ـ وهو الثواب ـ مجازٌ مخالفٌ للحقيقة وهي أَوْلى منه مِنْ جهةٍ، ولأنه ـ مِنْ جِهةٍ أُخْرى ـ لم يَرِدْ ـ في حدودِ علمي عن أحَدٍ مِنَ العلماء ـ حملُه على تقدير الثواب.

هذا، وقد استدلَّ المصنِّف رحمه الله على أنَّ فاعِلَ كبيرةِ القتل لا يُخْرِجه ذلك مِنَ الإيمان بالآية والحديث ـ كما سيأتي، [انظر: (ص ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٥)] ـ. أمَّا إنْ أراد جنسَ الأعمالِ فإنَّ لفظةَ «إضاعة» مُجْمَلةٌ؛ فقَدْ يُرادُ بها تركُ الأعمال كُلِّيَّةً، وهو ما يُعبَّر عنه بـ «الترك المطلق»، وقد يُرادُ بها عدمُ المحافظة عليها، وذلك بترك القيام بها على وجه التمام والكمال، وهو ما يُعبَّر عنه بـ «مطلق الترك». =

= والفرق بينهما: أنَّ «الترك المطلق»: هو ما دخلَتْ عليه اللامُ التي تُفيدُ العمومَ والشمول ثمَّ وُصِف بالإطلاق، بمعنَى أنه لم يتقيَّد بقيدٍ يُوجِبُ تخصيصَه مِنْ شرطٍ أو صفةٍ أو غيرهما؛ فهو عامٌّ مُتناوِلٌ لكُلِّ فردٍ مِنْ أفراده؛ فكان معنى الترك المطلق هو التركَ بالجملة للصلاة وسائرِ الأعمال.

أمَّا «مطلق الترك» فالإضافةُ فيه ليسَتْ للعموم بل للتمييز؛ فهو قَدْرٌ مُشترَكٌ مطلقٌ لا عامٌّ؛ فيصدق بفردٍ مِنْ أفراده؛ فكان معنى الترك: عدَمَ المحافظةِ على عملٍ أو أعمالٍ، وعدَمَ القيامِ بها على وجه التمام والكمال.

ويبيِّن هذا الفرقَ بين الإطلاقين قولُه ﷺ ـ في شأن الصلاة ـ مِنْ حديثِ عبادة ابنِ الصامت ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللهُ تَعَالَى، مَنْ أَحْسَنَ وُضُوءَهُنَّ وَصَلَّاهُنَّ لِوَقْتِهِنَّ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ كَانَ لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللهِ عَهْدٌ: إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**» [أخرجه مالكٌ في «الموطَّإ» في «صلاة الليل» (١/ ١٤٥) باب الأمر بالوتر، وأحمد في «مسنده» (٥/ ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٢)، وأبو داود في «الصلاة» (١/ ٢٩٥) بابٌ في المحافظة على وقت الصلوات، وفي (٢/ ١٢٩) بابٌ فيمَنْ لم يُوتِرْ، والنسائيُّ في «الصلاة» (١/ ٢٣٠) باب المحافظة على الصلوات الخمس، وابنُ ماجه في «إقامة الصلاة» (١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩) بابُ ما جاء في فرضِ الصلوات الخمسِ والمحافظةِ عليها، مِنْ حديثِ عبادة بنِ الصامت ﷺ. والحديث صحَّحه النوويُّ في «المجموع» (٣/ ١٧)، والعراقيُّ في «طرح التثريب» (٢/ ١٤٨)، والألبانيُّ في «صحيح الجامع الصغير» (٣/ ١١٤)]، وفي حديثِ أبي قتادة ﷺ عند ابنِ ماجه: «**مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ لِوَقْتِهِنَّ أَدْخَلَتْهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ فَلَا عَهْدَ لَهُ عِنْدِي**» [أخرجه ابنُ ماجه في «إقامة الصلاة» (١/ ٤٥٠) بابُ ما جاء في فرضِ الصلوات الخمسِ والمحافظةِ عليها. وحسَّنه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٧٣٧)]. =

.....

= فهذا الحديث صريحٌ في الفرق بين الترك المطلق وبين مطلق الترك، قال ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٥)]: «فالنبيُّ ﷺ إنما أَدْخَلَ تحت المشيئة مَنْ لم يُحافِظْ عليها، لا مَنْ تَرَك، ونفسُ المحافظة يقتضي أنهم صلَّوْا ولم يحافظوا عليها..»، وقال ـ أيضًا ـ في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٧)]: «.. فإنَّ كثيرًا مِنَ الناس ـ بل أكثرَهم ـ في كثيرٍ مِنَ الأمصار لا يكونون مُحافِظين على الصلوات الخمس ولا هم تارِكُوها بالجملة، بل يُصلُّون أحيانًا ويَدَعون أحيانًا؛ فهؤلاء فيهم إيمانٌ ونفاقٌ، وتجري عليهم أحكامُ الإسلام الظاهرة».

هذا، والمصنِّف رحمه الله كان دقيقًا في اختيارِ لفظةِ: «الإضاعة» بدلًا مِنَ «الترك»؛ لِمَا فيها مِنْ معنًى مطلقِ الترك، حيث إنَّ عدم المحافظة على الأعمال إنما يكون بعدم القيام بها على وجه الكمال والتمام أو بفعلها تارةً وتركِها أخرى مع الإقرار بوجوبها وفَرْضيتها؛ فإنَّ هذا لا يُعَدُّ تاركًا لها، وإنما غيرَ محافظٍ عليها، أمَّا مَنْ ضيَّع شيئًا مِنْ شعائر الإسلام وفرائضِه الظاهرة أو تَرَكه ـ جحودًا لوجوبها ومُنْكِرًا لفَرْضيَّتِها ـ فهو كافرٌ بالنصِّ والإجماع، [انظر: «المجموع» للنووي (٣/ ١٤)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢/ ٤٠)].

وفي مَعْرِضِ شرحِ قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ۝٥٩﴾ [مريم]، قال القرطبيُّ رحمه الله في [«تفسيره» (١١/ ١٢٣)] ـ بعد إيرادِ أقوالِ العلماء في معنَى تضييعِ الصلاة ـ ما نصُّه: «وجملةُ القولِ في هذا الباب: أنَّ مَنْ لم يُحافِظْ على كمالِ وضوئها وركوعِها وسجودها فليس بمُحافِظٍ عليها، ومَنْ لم يُحافِظْ عليها فقَدْ ضيَّعها، ومَنْ ضيَّعها فهو لِمَا سِواها أضيعُ، كما=

.....

= أنَّ مَنْ حافظ عليها حَفِظ اللهُ عليه دِينَه، ولا دِينَ لِمَنْ لا صلاةَ له».

أمَّا تركُ المباني مِنَ الأعمال متعمِّدًا مِنْ غيرِ جهلٍ ففي تكفيرِ تاركِها نزاعٌ مشهورٌ؛ وما عليه أهلُ السنَّةِ والجماعة أنَّ جنس العمل هو مِنْ حقيقة الإيمان وليس شرطًا فقط؛ فالإيمانُ هو قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، لا يصحُّ بها إلَّا مُجتمِعةً، والفرقُ بينهم وبين الخوارج والمعتزلة الذين يقرِّرون أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ: أنَّ الإيمان ـ عندهم ـ يزول بزوال العمل مطلقًا، بخلافِ أهل السنَّة: فثَمَّةَ مِنَ الأعمال ما يزول الإيمانُ بزواله، سواءٌ كان تركًا: كترك الشهادتين أو التركِ المطلق للأعمال اتِّفاقًا، أو تركِ الصلاة على اختلافٍ بين أهل السنَّة، أو كان فعلًا: كالذبح لغير الله والسجودِ للصنم ونحوِ ذلك، والعملُ ـ في هذا القسمِ ـ شرطٌ في صحَّته؛ وثَمَّةَ مِنَ العمل ما ينقص الإيمانُ بزواله ولا يزول كُلِّيًّا، أي: يبقى معه مطلقُ الإيمانِ لا الإيمانُ المطلق، مثل تركِ الطاعات المأمورِ بها، وارتكاب الذنوب والمحرَّمات المنهيِّ عنها مِنْ غيرِ استحلالٍ ودون الكفر، إلَّا ما خَرَج منها بالدليل؛ فالعملُ ـ في هذا القسمِ ـ شرطٌ في كماله، قال الحَكَميُّ رحمه الله في [«معارج القَبول» (٢/ ٦٠٢)]: «إنَّ السلف لم يجعلوا كُلَّ الأعمال شرطًا في الصحَّة، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في الكمال، كما قال عمر بنُ عبد العزيز فيها: «مَنِ استكملها استكمل الإيمانَ، ومَنْ لم يَستكمِلْها لم يَستكمِلِ الإيمانَ»، والمعتزلةُ جعلوها كُلَّها شرطًا في الصحَّة».

فخُلُوُّ إيمانِ القلب الواجبِ مِنْ جميع أعمال الجوارح مُمتنِعٌ وغيرُ متصوَّرٍ، وضِمْنَ هذا التقريرِ يصرِّح ناشرُ مذهبِ السلفِ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجُرات: ٩][1]،

= في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٦)] بقوله: «إنَّ جنس الأعمال مِنْ لوازم إيمان القلب، وإنَّ إيمانَ القلبِ التامَّ بدونِ شيءٍ مِنَ الأعمال الظاهرة مُمتنِعٌ، سواءٌ جُعِل الظاهرُ مِنْ لوازمِ الإيمان أو جزءًا مِنَ الإيمان».

وعليه، فإنَّ الإيمان مركَّبٌ مِنْ أجزاءٍ، والأعمالُ داخلةٌ في حقيقة الإيمان ومُسمَّاهُ، وأنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، وهُما قرينان، لا ينفع أحَدُهما إلَّا بالآخَر، وأنه كما لا يكون إسلامٌ بلا إيمانٍ لا يكون إيمانٌ بلا إسلامٍ؛ فلا يُقْبَل قولٌ إلَّا بعملٍ، ولا يُقْبَل عملٌ إلَّا بقولٍ، وأنَّ تَرْكَ الفرائض ليس بمَنْزلةِ ركوب المحارم، وأعمال الجوارح تابعةٌ لأعمال القلوب ولازمةٌ لها؛ فيزيد بها الإيمانُ وينقص.

(١) استدلَّ المصنِّف رحمه الله بالآية على أنَّ الطائفتَيْن المُقتتِلتَيْن مِنَ المؤمنين، والمعلومُ أنَّ قتال المؤمن للمؤمن كفرٌ، ومع ذلك أمَرَ اللهُ تعالى الطائفةَ الثالثة التي لم تُشارِك في القتال بالإصلاح بينهما، فقال سبحانه: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحُجُرات]؛ فجَعَل اللهُ تعالى الطائفةَ المُصْلِحة إخوةً للطائفتين المُقتتِلتَيْن؛ فكان ذلك دليلًا على أنَّ البغي لا يُزيلُ اسْمَ الإيمان؛ لأنَّ الله سمَّاهم مؤمنين مع كونهم باغين، وفيه دليلٌ على أنَّ الكبائر لا تُخْرِج مِنَ الإيمان، بل الأخوَّة الإيمانية ثابتةٌ مع المعاصي.

قال ابنُ كثيرٍ رحمه الله في [«تفسيره» (٤/ ٢١١)] ما نصُّه: «.. فسمَّاهم مؤمنين مع الاقتتال؛ وبهذا استدلَّ البخاريُّ وغيرُه على أنه لا يخرج مِنَ الإيمان بالمعصية وإنْ عَظُمَتْ، لا كما يقوله الخوارجُ ومَنْ تابَعَهم مِنَ المعتزلة ونحوِهم، وهكذا ثَبَت=

وَلِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ[1] ﷺ[2] قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟!» قَالَ: «**إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ**»

= في «صحيح البخاري» مِنْ حديثِ الحسن عن أبي بكرة ﷺ قال: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ـ وَمَعَهُ عَلَى المِنْبَرِ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ ـ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مَرَّةً وَإِلَى النَّاسِ أُخْرَى، وَيَقُولُ: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**» [أخرجه البخاريُّ في «الصلح» (٥/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧) بابُ قولِ النبيِّ ﷺ للحسن بنِ عليٍّ ﷺ: «ابني هذا سيِّدٌ..»، مِنْ حديثِ أبي بكرة ﷺ]، فكان كما قال ﷺ: أَصْلَح اللهُ تعالى به بين أهل الشام وأهلِ العراق بعد الحروب الطويلة والواقعاتِ المَهُولة».

(١) هو الصحابيُّ **أبو بكرة نُفَيعُ بنُ الحارث، وقِيلَ: نُفَيع بنُ مسروحٍ الثقفيُّ الطائفيُّ** ﷺ، تَدلَّى في حصار الطائف ببَكرةٍ، فاشتهر بأبي بكرة، وكان مِنْ فُضَلاءِ الصحابة ﷺ، وسَكَن البصرةَ وأنجب أولادًا لهم شهرةٌ، وروى عن النبيِّ ﷺ، وروى عنه أولادُه. تُوُفِّيَ سنة: (٥١هـ).

انظر ترجمته في: «طبقات ابنِ سعد» (٧/ ١٥)، «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٤/ ١٦١٤)، «أُسْد الغابة» (٥/ ١٥١) و«الكامل» (٣/ ٤٨٩) كلاهما لابن الأثير، «سِيَر أعلام النُّبَلاء» للذهبي (٣/ ٥)، «الإصابة» لابن حجر (٣/ ٥٧١)، ومؤلَّفي: «الإعلام» (٣٩٩).

(٢) «م.ر»: «رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١][٢].

---

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) هذا، وحريٌّ بالتنبيه ـ أيضًا ـ: أنَّ المصنِّف رحمه الله عَزَا الحديثَ لمسلمٍ دون البخاريِّ، والصحيحُ أنه مِنْ رواية البخاريِّ أيضًا؛ فقَدْ أخرجه في «الإيمان» (١/ ٨٤ ـ ٨٥) باب: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجُرات: ٩]، وفي «الدِّيَات» (١٢/ ١٩٢) بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢]، وفي «الفِتَن» (١٣/ ٣١) باب: **إذا الْتَقى المسلمان بسيفَيْهما**، وأخرجه مسلمٌ في «الفِتَن وأشراط الساعة» (١٨/ ١٠ ـ ١١) باب: إذا تَواجَه المسلمان بسيفَيْهما، مِنْ حديثِ الحسن عن الأحنف بنِ قيسٍ عن أبي بكرة رضي الله عنه.

ولا يفوتني أَنْ أنبِّه إلى أنَّ مسلمًا روى الحديثَ في كتابه ـ ثلاثَ مرَّاتٍ ـ بألفاظٍ مختلفةٍ:

ـ أخرجه ـ في الأولى ـ بلفظ: «**إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، قَالَ: فَقُلْتُ: أَوْ قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟» قَالَ: «**إِنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ**».

ـ واقتصر ـ في الثانية ـ على ذِكْرِ صدرِ الحديث بهذا اللفظ: «**إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»، ولم يعرِّج على بقيَّته.

ـ وأخرجه ـ في الثالثة ـ مِنْ غيرِ طريق الحسن عن الأحنف، وإنما عن رِبْعيِّ ابنِ حِراشٍ عن أبي بكرة رضي الله عنه (١٨/ ١٢) مُقتصِرًا على صدره ـ أيضًا ـ لكِنْ بلفظٍ مغايرٍ: «**إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ فَهُمَا عَلَى جُرُفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا**». =

= هذا، ولفظ الحديث الذي جاء به المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في نصِّه بتمامه، إنما هو في «صحيح البخاريِّ» في الموضعين الأوَّلين المذكورين أعلاهُ، وليس في صحيح مسلمٍ - كما ترى -. ولعلَّ عُذْرَه في ذلك ما سَلَف بيانُه عنه، [انظر: (ص ٨٥)].

والمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ استدلَّ بالحديث على أنَّ النبيَّ ﷺ سمَّاهما مسلمَيْن مع التوعُّد بالنار؛ قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«فتح الباري» (١٣/ ٣٣)] ما نصُّه: «معنى كونهما في النار: أنهما يَستحِقَّان ذلك، ولكِنْ أمرُهما إلى الله تعالى: إنْ شاء عاقبهما ثمَّ أخرجهما مِنَ النار كسائر الموحِّدين، وإنْ شاء عَفَا عنهما فلم يُعاقِبْهما أصلًا، وقِيلَ: هو محمولٌ على مَنِ استحلَّ ذلك، ولا حجَّةَ فيه للخوارج ومَنْ قال مِنَ المعتزلة بأنَّ أهل المعاصي مخلَّدون في النار؛ لأنه لا يَلْزَم - مِنْ قوله: «فهُمَا في النار» - استمرارُ بقائهما فيها».

وجديرٌ بالتنبيه: أنَّ مُقتضَى ما يدلُّ عليه الحديثُ المذكور مِنْ تركِ المقاتلة في فِتَنِ المسلمين وعدمِ الدخول في مُعترَكها إنما يُعْمَل به عندما تكون المُقاتَلةُ بغيرِ تأويلٍ سائغٍ، أو عند الضعف عن القتال، أو عند عدمِ ظهورِ صاحبِ الحقِّ مِنَ المُبْطِل، أو إذا كانَتِ الطائفتان ظالمتَيْن؛ لأنَّ الأصل وجوبُ نصرِ الحقِّ وقتالِ الباغين، وبهذا قال جمهورُ الصحابة والتابعين.

قال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في [«شرح مسلم» (١٨/ ١٠)]: «وقال مُعظمُ الصحابةِ والتابعين وعامَّةُ علماءِ الإسلام: يجب نصرُ المُحِقِّ في الفِتَنِ والقيامُ معه بمقاتلة الباغين، كما قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى..﴾ [الحجرات: ٩] الآية، وهذا هو الصحيح، وتُتَأوَّل الأحاديثُ على مَنْ لم يظهر له المُحِقُّ، أو على طائفتَيْن ظالمتَيْن لا تأويلَ=

[الفصل ٣٣: صفة المؤمن الفاسق][1]

مَنِ ارْتَكَبَ المَعَاصِيَ سُمِّيَ فَاسِقًا حَتَّى يَتُوبَ[2]؛ .....

= لواحدةٍ منهما، ولو كان كما قال الأوَّلون لَظَهَر الفسادُ واستطال أهلُ البغيِ والمُبْطِلون».

وقال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١٣/ ٣٤)]: «لو كان الواجبُ ـ في كُلِّ اختلافٍ يقع بين المسلمين ـ الهربَ منه بلزوم المنازل وكسرِ السيوف لَمَا أُقِيمَ حدٌّ ولا أُبْطِلَ باطلٌ، ولَوَجَد أهلُ الفسوق سبيلًا إلى ارتكاب المحرَّمات مِنْ أخذِ الأموال وسفكِ الدماء وسبيِ الحريم بأَنْ يُحارِبوهم، ويكفَّ المسلمون أيدِيَهم عنهم بأَنْ يقولوا: هذه فتنةٌ وقد نُهِينَا عن القتال فيها؛ وهذا مُخالِفٌ للأمرِ بالأخذ على أيدي السُّفَهاء».

(١) «م.ر»: «ارتكابُ المَعاصي وأثرُه»، و«صفة» ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٢) الفُسوق ـ في اللغة ـ: الخروجُ عن طريق الحقِّ أو عن الأمر، [انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٠/ ٢٦٢)، «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١/ ٦٨٨)]، وهو ـ في الشرع ـ: الخروجُ عن الطاعةِ والميلُ عن الاستقامة؛ قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ١١٢)] عن الفسق: إنَّه: «الخروج عن طاعة الله ورسولِه، وهو ـ في عُرْف الشرع ـ أشدُّ مِنَ العصيان».

وهو ينقسم إلى: =

.....

= أوَّلًا: فِسقٍ أكبرَ مُخْرِجٍ عن المِلَّة، ويدلُّ عليه نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠].

ثانيًا: وفِسقٍ أصغرَ غيرِ مُخْرِجٍ مِنَ الإسلام، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦].

ومُرادُ المصنِّف رحمه الله بالفاسق ـ في هذا الموضع ـ: هو المُنْتسِبُ إلى مِلَّة الإسلام غيرُ الخارج عنها، ولكِنْ خَرَج عن طاعة الله ورسولِه ﷺ بارتكاب الكبيرة التي مِنْ جملتها الإصرارُ على الصغيرة، ويُعْرَف بالفاسق المِلِّيِّ.

والفسقُ يكون ـ تارةً ـ بترك الفرائض، وتارةً بفعل المحرَّمات، [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٥١)].

ويظهر مذهبُ أهلِ السنَّة في الفاسق المِلِّيِّ مِنْ حيثيَّتَيْن:

ـ فمِنْ حيث التسميةُ فإنَّ أهل السنَّة والجماعة لا يسلبون الفاسقَ المِلِّيَّ الإسلامَ بالكُلِّيَّة، ولا يُعطونه صفةَ الإيمان المطلق: فيُخاطَبُ باسْمِ الإيمان أو الإسلام، ويُعامَلُ معاملةَ المسلمين؛ فهو مؤمنٌ ناقصُ الإيمان، أو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته؛ فلا يُعطى الاسْمَ المطلق ولا يُسْلَبُ مطلقَ الاسم.

ـ أمَّا مِنْ حيث الحكمُ في الآخرة فالفاسق المِلِّيُّ واقعٌ تحت مشيئة الله عزَّ وجلَّ: إنْ شاء غَفَر له ـ ابتداءً ـ برحمته، وإنْ شاء عذَّبه بعدله، ولا يُخلَّد في النار إنْ عُذِّب، بل يخرج منها بعد أَنْ يَلْبَث فيها ما شاء اللهُ أَنْ يبقى، ثمَّ يُدْخِله اللهُ الجنَّةَ، كما وَرَدَتْ في ذلك أحاديثُ الشفاعةِ وخروجِ الموحِّدين مِنَ النار.

ويُعَدُّ مذهبُ السلف في التسمية والحكم هو المذهبَ الوسطَ العدل؛ للآيات الكثيرة=

= التي يُخاطِبُ اللهُ فيها الفُسَّاقَ والمُذْنِبين باسْمِ الإيمان أو الإسلام: كالتي استدلَّ بها المصنِّفُ ﷺ في الموضع السابق، ومِنْ ذلك ـ أيضًا ـ: قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ ﴾ [البقرة]، فالآيةُ تنفي بمفهومها عن القاتل الكفرَ، حيث سمَّى المقتولَ أخًا للقاتل، مع أنَّ قَتْلَ المؤمن كبيرةٌ مِنْ كبائر الذنوب.

ومثلها: قولُه تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ [الحُجُرات: ٩]، فلم تسلبِ الآيةُ الإيمانَ عن المُتقاتِلين، بل خاطبهم اللهُ تعالى باسْمِ الإيمان ـ كما تقدَّم، [انظر: (ص ٢٤١، ٢٤٩)] ـ.

ومثلها ـ أيضًا ـ: قولُه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم ﴾ [الممتحنة: ١]، وقد نزلَتْ هذه الآيةُ في شأنِ حاطب ابنِ أبي بلتعة ﷺ لمَّا حاول إخبارَ قريشٍ بخروج النبيِّ ﷺ، [انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٤٤)].

هذا، وقد خالف مُعتقَدَ السلفِ طوائفُ تتجلَّى مخالفتُها مِنَ الحيثيَّتَيْن السابقتَيْن: التسمية والحكم، وهي:

ـ الخوارج: الذين يُكفِّرون مُرتكِبَ الكبيرةِ على مذهبِ جمهورهم، ومِنَ الخوارج مَنْ يكفِّر بالذنوب عامَّةً كبيرِها وصغيرِها مع الإصرار عليها، فمِنْ حيث التسميةُ: فمُرتكِبُ الكبيرةِ ـ عندهم ـ كافرٌ كفرًا أكبرَ مُخْرِجًا عن الملَّة، ومِنْ حيث حكمُه: فهو مخلَّدٌ في النار، ومعظمُ الخوارج يجعلونه مُباحَ الدمِ والمال والعِرض. =

= وقريبٌ مِنْ هذا المُعتقَدِ مذهبُ المعتزلة الذين وافقوا الخوارجَ في الحكم وخالفوهم في التسمية، فقالوا: هو في منزلةٍ بين المنزلتين: بين الكفر والإيمان، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ؛ فيُعامِلونه في الدنيا معاملةَ المسلمين، ويحكمون عليه في الآخرة بالخلود في النار.

وقد بنى الخوارجُ والمعتزلة مُعتقَدَهم على نصوص الوعيد فحَسْبُ، وهي كثيرةٌ منها: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء]، وقرَّروا أنَّ الله تعالى وَصَف المؤمنَ بالطاعة والاستقامة، والخارجُ عن هذه الصفةِ خارجٌ عن الإيمان بالكُلِّيَّة، فأقفلوا بابَ الرجاءِ وَسَعَة رحمةِ الله في وجه العُصاة والمُذْنِبين الموحِّدين؛ الأمرُ الذي يترتَّب عليه مِنَ اليأس والقنوط مِنْ رحمة الله وعفوِه ومغفرتِه ما لا يخفى.

ـ وعلى طرَفٍ نقيضٍ: مذهبُ غُلاةِ المُرْجِئة الذين نظروا إلى أنَّ النصوص المُخاطِبة للفُسَّاق إنما كانَتْ باسْمِ الإيمان أو الإسلام؛ فأَسْبَغوا على الفاسق المُنحرِف اسْمَ الإيمانِ المطلق، فقالوا: إنَّ المعاصيَ ـ مهما كانَتْ ـ لا تؤثِّر في إيمان العاصي ولا تنقصه، أي: لا يضرُّ مع الإيمان معصيةٌ كما لا ينفعُ مع الكفر طاعةٌ؛ فبَنَوْا مُعتقَدَهم على نصوص الوعد فحَسْبُ، وأَهْملوا نصوصَ الوعيد، فكانوا عكسَ الخوارجِ والمعتزلة.

وهذا المُعتقَدُ ظاهرُ البطلانِ كسابقه، وإذا كان المُخالِفون لهم مِنَ الخوارج والمعتزلة قد أَغْلقوا بابَ الرجاء وَسَعَة رحمةِ الله؛ فإنَّ المُرجِئةَ فَتَحَتِ البابَ على مِصْراعَيْه لانتهاكِ حُرُمات الله، والتعدِّي بالقبائح، والانغماسِ في الرذائل، واقترافِ=

= المُوبِقات، وارتكاب المعاصي؛ فكان شرُّهم أشدَّ.

أمَّا موقفُ أهلِ السُّنَّة فكان وَسَطًا بين الإفراط والتفريط والغُلُوِّ والجَفَاء، حيث أسَّسوا موقفَهم على الأدلَّة الشاملة لجميعِ زوايا موضوع الفاسق المِلِّيِّ، فنظروا إلى النصوص مُجتمِعةً، فلم يُعمِلوا جانبًا ويُغفِلوا آخَرَ كما هو صنيعُ طرَفَي النقيض: الخوارج والمعتزلة مِنْ جهةٍ، ويُقابِلهما: المُرجِئة مِنْ جهةٍ أخرى.

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة].

هذا، وجديرٌ بالإيضاح أنَّ المسلم العاصيَ الذي يُهْمِل الواجباتِ ويفعل بعضَ المحرَّمات التي لا تَصِلُ إلى الكفر الأكبر؛ فإنه يُستصحَبُ ـ في حقِّه ـ وصفُ الفِسق مع ثبوت الإيمان، ويبقى فِسقُه متعلِّقًا به إلَّا أنْ يتوب، فلا يَستحِقُّ الولاءَ المطلق؛ إذ مُستحِقُّه المؤمنُ حقًّا الذي آمَنَ بالله ورسوله وأقام شعائرَ دِينِه فعَمِل بالواجبات واجتنب المحرَّماتِ صادِقًا مِنْ قلبه، مُخلِصًا لله دِينَه، كما لا يَستحِقُّ البراءَ المُطلَقَ؛ لأنَّ مُستحِقَّه هو المشركُ والكافر، سواءٌ كان يهوديًّا أو نصرانيًّا أو مجوسيًّا أو غيرَهم؛ ويَشْمَلُ هذا الحكمُ الأخيرُ: مَنْ فَعَل مكفِّرًا مِنَ المسلمين اقتضى رِدَّتَه؛ وإنما المسلم العاصي يَستحِقُّ الولاءَ مِنْ جهةِ إيمانه والبراءَ مِنْ جهةِ معصيته، ومرتبتُه ـ مِنْ جهة الولاية ـ أنه ظالمٌ لنفسه، وتأتي مرتبتُه بعد مرتبةِ:

ـ السابق بالخيرات: وهو مَنْ فَعَل الواجباتِ واجتنبَ المحظورات، وحافَظَ على المسنونات، وتورَّع عن المكروهات.

ـ والمُقتصِد: وهو مَنِ اكتفى بفعل الواجبات واجتنابِ المحظورات، وإنْ لم يُحافِظْ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات][1]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾ [النور][2].

= على المسنونات، ولم يتورَّع عن المكروهات، ويجمع ذلك قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر].

(١) الاسْمُ ـ في الآية ـ بمعنى الذِّكْر، وقد تضمَّنَتِ الآيةُ النهيَ عن تلقيبِ بعضِ المؤمنين بعضًا على وجهٍ يسوءُ الشخصَ سماعُه، كأَنْ يقول لأخيه المسلم: «يا فاسقُ، يا مُنافِقُ»، أو يقول لَمَنْ أَسْلَمَ: «يا يهوديُّ، يا نصرانيُّ»، أو أَنْ يقول له: «يا كلبُ، يا حمارُ، يا خِنْزيرُ»، قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «التنابز بالألقاب: أَنْ يكون الرجلُ قد عَمِل السيِّئاتِ ثُمَّ تاب، فنهى اللهُ أَنْ يُعَيَّرَ بما سَلَف» [«تفسير القرطبي» (١٦/ ٣٣١)].

فالحاصل: أنَّ مَنْ فَعَل ما نُهِيَ عنه مِنَ: السخرية والهمز والنبز؛ فذلك فسوقٌ يَلْزَم صاحِبَه إذا لم يَتُبْ عمَّا نهى اللهُ عنه، وقد وَصَف اللهُ فاعِلَه بالظلم؛ لارتكابه ما نهى اللهُ عنه وامتناعِه مِنَ التوبة، فظَلَمَ مَنْ سَخِر منه ومَنْ هَمَزَه ولَقَّبه، وظَلَم نَفْسَه بما لَزِمَها مِنَ الإثم، [انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٢)، «فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٦٤)].

(٢) هذه الآيةُ التي استدلَّ بها المصنِّفُ رحمه الله تضمَّنَتْ ثلاثةَ أحكامٍ ـ في القاذف ـ: جَلْدَه، ورَدَّ شهادتِه أبدًا، وفِسْقَه.

والاستثناءُ غيرُ عاملٍ في جَلْده بإجماعٍ، وعاملٌ في فِسْقِه بإجماعٍ، وفي عمله في ردِّ=

= شهادته التي لا تُقْبَل مدَّةَ عُمُرِه خلافٌ، وما عليه عامَّةُ الفقهاء أنَّ الاستثناء عاملٌ في ردِّ شهادته؛ لأنَّ ردَّها كان لعِلَّة الفِسق، فإذا زال بالتوبة قُبِلَتْ شهادتُه مُطلقًا قبل الحدِّ وبعده، وخالف في ذلك سفيانُ الثوريُّ وأبو حنيفة ـ رحمهما الله ـ فلا يعمل الاستثناءُ ـ عندهما ـ في ردِّ شهادته، وإنما يزول فِسقُه عند الله، وبهذا قال شُرَيْحٌ القاضي وإبراهيمُ النَّخَعيُّ والحسن البصريُّ ـ رحمهم الله ـ [انظر: «تفسير القرطبي» (١٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩)].

ومنشأُ الخلافِ ـ في هذه المسألةِ ـ يرجع إلى عملِ الاستثناء الواقع بعد الجُمَلِ المُتعاطِفة بالواو: هل هو في جميعِها كما هو عليه مذهبُ مالكٍ والشافعيِّ وأصحابِهما، أم يعمل الاستثناءُ في أقربِ مذكورٍ وهو مذهبُ الأحناف، أم يُسْلَكُ فيه بمذهب الوقف وهو مذهبُ الباقلانيِّ؟

وأصلُ الخلاف سببان:

الأوَّل: هل الجُمَلُ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ، أم لكُلِّ جملةٍ حكمٌ بنفسها في الاستقلال؟

والثاني: تشبيهُ الاستثناء بالشرط في عوده إلى الجُمَلِ المتقدِّمة فإنه يعود على جميعِها عند الفقهاء، أو لا يُشبَّه به لأنه مِنْ باب القياس في اللغة، [انظر مذاهبَ العلماءِ وأدلَّتَهم في المصادر الأصولية التالية: «الإحكام» لابن حزم (٤/ ٢١)، «إحكام الفصول» للباجي (٢٧٧) و«الإشارة» ـ بتحقيقي ـ (٢٤٤) كلاهما للباجي، «أصول السرخسي» (١/ ٢٧٥)، «المستصفى» (٢/ ١٧٤) و«المنخول» (١٦٠) كلاهما للغزَّالي، «التمهيد» للكلواذاني (٢/ ٩١)، «المحصول» للفخر الرازي (١/ ٣/ ٦٣)، «الإحكام» للآمدي (٢/ ١٣١)، «منتهى السول» لابن الحاجب (١٢٥)، «روضة الناظر» لابن قدامة (٢/ ١٨٥)، «تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني (٣٧٩)، «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (٢٤٩)، «الإبهاج» للسبكي وابنه (٢/ ١٥٣)، «المسوَّدة» لآل تيمية (١٥٦)، «مفتاح الوصول» للتلمساني ـ بتحقيقي ـ (٥٨٤)، «نهاية السول» للإسنوي (٢/ ١٥٤)، «شرح=

= الكوكب المنير» للفتوحي (٣/ ٣١٢)، «فواتح الرحموت» للأنصاري (١/ ٣٣٢)، «إرشاد الفحول» للشوكاني (١٥٠)].

والظاهر أنَّ مذهب الجمهور ـ في هذه المسألة ـ أصحُّ؛ لاتِّفاقِ أهل اللغة على أنَّ تَكرارَ الاستثناءِ عَقِبَ كُلِّ جملةٍ تَلْزَمه الركاكةُ في الاستعمال، والركاكةُ قبحٌ يتخلَّص منه كلامُ العرب؛ ولأنَّ الاستثناء صالحٌ لأَنْ يعود إلى كُلِّ واحدةٍ مِنَ الجُمَل، ولم ينفرد فيه ما يمنعه، وليسَتْ جملةٌ أَوْلى مِنْ أختها؛ فوَجَب اشتراكُها في عَوْد الاستثناء إلى الجميع، ويؤيِّد ذلك أنَّ آيةَ المُحارَبة يعود فيها الاستثناءُ إلى الجميع باتِّفاقٍ؛ ولأنَّ الأُمَّة أجمعَتْ على أنَّ التوبة تمحو الكفرَ؛ فيجب أَنْ يكون ما دون ذلك أَوْلى. [انظر: «تفسير القرطبي» (١٢/ ١٨٠ ـ ١٨١)].

[الباب الرابع]

بيان معنى الإحسان

ويَشتمِل على فصلٍ واحد:

- [الفصل ٣٤: الإحسان ـ لغةً وشرعًا ـ]

[الفصل ٣٤: الإحسانُ. لُغةً وشرعًا[١].]

الإِحْسَانُ ـ فِي اللُّغَةِ ـ: الإِتْيَانُ بِمَا هُوَ حَسَنٌ[٢]، .....

---

(١) في «م.ر»: «وشرحًا»، ولعلَّ الصوابَ ما أَثْبَتُّه، وهذا عنوانٌ فرعيٌّ في «م.ر».

(٢) الإحسان ـ في اللغة ـ هو ضِدُّ الإساءة، وهو فِعلُ ما ينفع العبدُ به نَفْسَه أو غيرَه بحيث يصير حسنًا به، كإطعام الجائع وكسوة العريان؛ قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ١٢٠)]: «الإحسان هو مصدرٌ، تقول: «أَحْسَنَ، يُحْسِن، إحسانًا»، ويتعدَّى بنفسه وبغيره، تقول: «أحسَنْتُ كذا» إذا أتقَنْتَه، و«أحسَنْتُ إلى فلان» إذا أوصَلْتَ إليه النفعَ».

ومِنْ هنا يظهر الفرقُ بينه وبين الإنعام؛ فالإحسانُ: فعلُ ما هو حَسَنٌ لنفس الإنسان ولغيره، تقول: أحسَنْتُ إلى نفسي، والإنعامُ: لا يكون إلَّا لغيره، [انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، «الكُلِّيَّات» لأبي البقا (٥٣)].

ويظهر عمومُ الإحسان ـ أيضًا ـ وزيادتُه على العدل الذي هو أَنْ يعطيَ العبدُ ما عليه ويأخذَ ما له، بينما الإحسانُ هو أَنْ يُعطِيَ أكثرَ ممَّا عليه ويأخذَ أقلَّ ممَّا له؛ فالإحسانُ زائدٌ على العدل؛ فتحرِّي العدل واجبٌ، وتحرِّي الإحسان ندبٌ وتطوُّعٌ، [انظر: «الكُلِّيَّات» لأبي البقا (٦٤٠)].

وبهذا التمييزِ بين اللفظين فسَّر الشوكانيُّ رحمه الله في [«فتح القدير» (٣/ ١٨٨)] قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، حيث قال: «والأَوْلى=

.....

= تفسيرُ العدلِ بالمعنى اللغويِّ، وهو التوسُّطُ بين طرَفَيِ الإفراط والتفريط:

فمعنَى أَمْرِه ـ سبحانه ـ بالعدل: أَنْ يكون عِبادُه في الدِّين على حالةٍ متوسِّطةٍ، ليسَتْ بمائلةٍ إلى جانبِ الإفراط وهو الغُلُوُّ المذموم في الدِّين، ولا إلى جانبِ التفريط وهو الإخلالُ بشيءٍ ممَّا هو مِنَ الدِّين.

وأمَّا الإحسانُ فمعناه اللغويُّ يُرْشِدُ إلى أنه التفضُّلُ بما لم يجب كصدقة التطوُّع».

هذا، وللفائدة: فإنه لا يَلْزَم مِنْ وجود الإحسان وجودُ الرحمة أو بالعكس؛ «لأنَّ الرحمة قد تُوجَدُ وافرةً في حقِّ مَنْ لا يتمكَّن مِنَ الإحسان كالوالدة العاجزة ونحوِها، وقد يُوجَدُ الإحسانُ ممَّنْ لا رحمةَ له في طبعه كالمَلِك القاسي، فإنه قد يُحسِنُ إلى بعض أعدائه لمصلحةِ مُلْكه» [«الكُلِّيَّات» لأبي البقا (٦٦٧)].

قال ابنُ رجبٍ رحمه الله في [«جامع العلوم والحِكَم» (٣٣)] مُبيِّنًا ما وَرَد مِنْ ذِكره مقرونًا في مواضعَ مِنَ القرآن الكريم بالأعمال الظاهرة والباطنة بما نصُّه: «وأمَّا الإحسان فقَدْ جاء ذِكْرُه في القرآن في مواضعَ، تارةً مقرونًا بالإيمان، وتارةً مقرونًا بالإسلام، وتارةً مقرونًا بالتقوى أو بالعمل: فالمقرونُ بالإيمان: كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [المائدة]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾ [الكهف]، والمقرونُ بالإسلام: كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١١٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢] الآية، والمقرونُ بالتقوى: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ =

وَالإِحْسَانُ ـ فِي الشَّرْعِ ـ: هُوَ الإِتْيَانُ بِالحَسَنَاتِ، وَالحَسَنَاتُ هِيَ: فِعْلُ الوَاجِبَاتِ وَالمُسْتَحَبَّاتِ، وَتَرْكُ المُحَرَّمَاتِ وَالمَكْرُوهَاتِ، وَفِعْلُ أَوْ تَرْكُ المُبَاحَاتِ لِأَنَّهَا مُبَاحَاتٌ، مَعَ التَّصْدِيقِ بِذَلِكَ للهِ تَعَالَى وَالإِخْلَاصِ لَهُ فِيهِ، وَمَعَ اسْتِحْضَارِ رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى لَهُ[1] وَاطِّلَاعِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ[2]؛ .....

= ﴿وَٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل]، وقد يُذْكَرُ مُفْرَدًا كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد ثَبَت في «صحيح مسلم» عن النبيِّ ﷺ تفسيرُ الزيادةِ بالنظر إلى وجه الله عزَّ وجلَّ في الجنَّة، وهذا مُناسِبٌ لجعلِه جزاءً لأهل الإحسان؛ لأنَّ الإحسان هو أَنْ يعبد المؤمنُ ربَّه في الدنيا على وجه الحضور والمراقبة كأنه يراه بقلبه وينظر إليه في حالِ عبادته؛ فكان جزاءُ ذلك النظرَ إلى الله عِيانًا في الآخرة».

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٢) المصنِّف رحمه الله ـ عند تناوُله لتعريف الإحسان ـ ذَكَر له ثلاثةَ مَعانٍ مُجتمِعةٍ، ومِنْ بينها معنَى «التصديقِ بذلك لله تعالى والإخلاصِ له فيه»، فمِنْ هذه الزاويةِ تظهر سَعَةُ الإحسان وعموميَّتُه عن الإيمان مِنْ جهةِ نَفْسِه وخصوصيَّتُه مِنْ جهةِ أهله، وهو ما تَرْجَم معناهُ ابنُ تيمية رحمه الله في [«مجموع الفتاوى» (٧/ ١٠)] بقوله: «وأمَّا الإحسان فهو أعمُّ مِنْ جهةِ نَفْسِه وأخصُّ مِنْ جهةِ أصحابه مِنَ الإيمان، والإيمانُ أعمُّ مِنْ جهةِ نَفْسِه وأخصُّ مِنْ جهةِ أصحابه مِنَ الإسلام؛ فالإحسانُ يدخل فيه الإيمانُ، والإيمانُ يدخل فيه الإسلامُ، والمُحْسِنون أخصُّ مِنَ المؤمنين، والمؤمنون أخصُّ مِنَ المسلمين». =

.....

= قلت: ومِنْ زاويةٍ أخرى: فقَدْ أوضح المصنِّف رحمه الله في تعريفه الشرعيِّ أنَّ الإحسان يجمع بين عبادةِ إتيان الحسنات، والإيمانِ وكمالِ الإخلاص، مع استحضار القلب لمراقبة الله تعالى؛ وهذه المعاني الثلاثةُ مُطابِقةٌ لأحَدِ نوعَيِ الإحسان، وهو: **إحسانٌ في عبادة الخالق** ـ سبحانه ـ بالفعل الحسن الذي يُحِبُّه مِنَ «الإخلاصِ فيها والخشوعِ وفراغِ البال ـ حالَ التلبُّس بها ـ ومراقبةِ المعبود» [«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٢٠)، وانظر: «جامع العلوم والحِكَم» لابن رجب (٣٤)]، وقد فسَّره النبيُّ ﷺ بذلك حين سأله جبريلُ عليه السلام فقال: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**» [تقدَّم تخريجُ حديثِ جبريلَ عليه السلام، انظر: (ص ١٤٦)]، ومَنْ بَلَغ هذه المرتبةَ مِنْ عبادة الله فقَدْ عَبَده عبادةَ طلبٍ ورغبةٍ، وخوفٍ ورهبةٍ؛ لأنه يخاف مَنْ يراه.

غير أنَّ المصنِّف رحمه الله لم يُبْرِزِ النوعَ الثانيَ للإحسان ـ صراحةً ـ وإنْ تضمَّنَتْ عبارتُه الإشارةَ إليه في ثنايَا تعريفِه، وهو **إحسانٌ في حقوق الخَلْق** الذي يتبلور فيه معنى الإنعام على الناس، ببذل أنواع المنافع ومختلف المصالح لأيِّ مخلوقٍ يكون، وقِيلَ في تفسير الإحسان في حقِّ الخَلْق: إنه بذلُ النَّدَى، وكفُّ الأذى، وطلاقةُ الوجه؛ ويدخل في معنَى بذلِ الندى: كُلُّ معروفٍ وإحسانٍ في معاملة الخَلْق، سواءٌ كانت معاملةً ماليةً: كالبيع والإجارة والمضاربة وغيرها، أو غيرَ ماليةٍ: كالأحوال الشخصية مِنْ زواجٍ وطلاقٍ وكفالةٍ وغيرها ممَّا يتحلَّى فيها المرءُ بخُلُقِ الإحسان، [انظر: «شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)]، وقد أفصح السعديُّ رحمه الله في [«بهجة قلوب الأبرار» (٢٣٤) بتصرُّف] عن نوعَيْن مِنَ=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ[1] يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى[2]: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى[2]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف][3]، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ عليه السلام - لَمَّا فَسَّرَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الإِحْسَانَ - قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ[4]

= الإحسان حيث قال: «الإحسان نوعان: **إحسانٌ في عبادة الخالق** بأَنْ يعبد اللهَ كأنه يراه، فإنْ لم يكن يراه فإنَّ الله يراه، وهو الجِدُّ في القيام بحقوق الله على وجه النصح والتكميلِ لها، **وإحسانٌ في حقوق الخَلْق**، وهو: بذلُ المنافع مِنْ أيِّ نوعٍ كان لأيِّ مخلوقٍ يكون».

(١) ساقطةٌ مِنْ «م.ر.أ»، وهو خطأٌ في الآية.

(٢) ساقطةٌ مِنْ «م.ف».

(٣) ذِكْرُ الصبر لازمٌ بالتقوى؛ لأنَّ في إتيان الحسنات حَبْسًا للنفس على ما تكرهه مِنْ عبادة الله تعالى، فيحملها العبدُ على التقوى ويُلْزِمها بالطاعة، كما يحبسها عن اقتراف المعاصي التي تشتهيها نفسُه، فيمنعها مِنَ الاقتراب، ويصدُّها عن الارتكاب، ذاكرًا لوعدِ الله تعالى لأهل طاعته ووعيدِه لأهل معصيته، كما يحبس نَفْسَه على البلاء الذي نَزَل به فلا يجزع ولا يسخط، بل يحتمل المكروهَ والأذى في ذات الله تعالى بالرضى والتسليم؛ لعلمِه بأنَّ أقدار الله جاريةٌ، وأنَّ قضاءه عدلٌ، وحُكْمَه نافذٌ؛ فكان الصبرُ بضاعةَ الصِّدِّيقين المُتَّقين المؤمنين، وشعارَ المُحسِنين.

(٤) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٩٦).

وَمُسْلِمٌ(١)(٢).

---

(١) تقدَّمَتْ ترجمته، انظر: (ص ٦٣).

(٢) تقدَّم تخريجُ حديثِ جبريلَ عليه السلام، انظر: (ص ١٤٦).

قال ابنُ رجبٍ رحمه الله في [«جامع العلوم والحِكَم» (٣٤)] عن حقيقةِ مَقامِ الإحسان في حديثِ جبريلَ عليه السلام ما نصُّه: «وفيه إشارةٌ إلى المَقامين اللَّذَيْن تَقدَّم ذِكْرُهما: **أحَدُهما: مَقامُ الإخلاص**: وهو أَنْ يعمل العبدُ على استحضارِ مشاهدةِ اللهِ إيَّاه واطِّلاعِه عليه وقُرْبِه منه، فإذا استحضر العبدُ هذا في عملِه وعَمِل عليه فهو مُخلِصٌ لله؛ لأنَّ استحضارَه ذلك في عملِه يمنعه مِنَ الالتفات إلى غير الله وإرادتِه بالعمل. **والثاني: مَقامُ المشاهدة**: وهو أَنْ يعمل العبدُ على مقتضى مشاهدته لله بقلبه، وهو أَنْ يتنوَّر القلبُ بالإيمان، وتنفذ البصيرةُ في العرفان، حتَّى يصير الغيبُ كالعِيان، وهذا هو حقيقةُ مَقامِ الإحسان، المُشارِ إليه في حديثِ جبريلَ عليه السلام، ويتفاوت أهلُ هذا المَقامِ فيه بحسبِ قوَّةِ نفوذ البصائر».

وقال ابنُ حجرٍ رحمه الله في [«فتح الباري» (١/ ١٢٠)]: «وهاتان الحالتان يُثمِرُهما معرفةُ اللهِ وخشيتُه، وقد عبَّر في روايةِ عُمارة بنِ القعقاع بقوله: «**أَنْ تَخْشَى اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ**» [أخرجه مسلمٌ في «الإيمان» (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥) بابُ بيانِ الإيمان والإسلام والإحسان، مِنْ حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه]».

هذا، وجملةُ الآياتِ التي استدلَّ بها المصنِّفُ رحمه الله على الإحسان يظهر فيها ما قرَّره في تعريفه الشرعيِّ مِنَ المعاني؛ ذلك لأنَّ ثوابَ الله المَرْجُوَّ على إتيان الحسنات وتركِ السيِّئات إنما هو جزاؤه الصالح على عمل المكلَّف الموافق للشرع، وهو ذاك الفعلُ الحسنُ الذي يُحِبُّه اللهُ تعالى، لكِنْ لا يكون العملُ مَحَلَّ قَبولٍ ورِضًى إلَّا=

= بانضمام التصديق مع كمال الإخلاص إلى العمل؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النساء]، كما لا تتمُّ تقوى الله وخشيتُه إلَّا بمعرفة الله واستحضارِ رؤية الله له واطِّلاعِه على ظاهرِه وباطنِه، وهذا مِنْ إحسان عبادةِ الخالق سبحانه بالتقوى والمراقبة كما بيَّنه حديثُ جبريل عليه السلام.

والعلم عند الله تعالى، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وإخوانِه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدِّمة	٥
جدول رموز النُّسَخ المُعتمَدة في المقابلة	١٢
ترجمة الشيخ عبد الحميد بنِ باديس رحمه الله	١٣
متن أبواب معنى الإسلام والإيمان والإحسان وقواعد الإسلام	٢٩
افتتاح	٥٥
استدراكٌ على إيراد الفعل في الشهادتين بصيغة الجمع	٥٥
[الباب الأوَّل]: قواعد الإسلام ـ بيانُ قواعدِ الإسلامِ الخمسِ مِنَ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبويَّة ـ	٦١
فائدة: في الحكمة مِنْ عدمِ ذِكْر الجهاد مع أركان الإسلام	٦٤
القاعدة الأولى: الكلام على القاعدة الأولى وما يتعلَّق بها	٦٦
[الفصل ١: لا نجاةَ إلَّا بالإسلام]	٦٦
[الفصل ٢: الإسلامُ دِينُ الله]	٦٨
فائدة: في مسألةِ مطالبة النافي بالدليل	٦٩
[الفصل ٣: الإسلام هو ما جاء به محمَّدٌ ﷺ]	٧١
[الفصل ٤: لا إسلامَ إلَّا بالإيمان بالنبيِّ ﷺ]	٧٤
قاعدة: لا حُكمَ قبل ورود الشرع	٧٧

[الفصل ٥: الشهادة مفتاح الإسلام والإيمان] ٧٧
معنى الشهادة ٧٧
العلاقة بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ٧٨
علاقة توحيد الأسماء والصفات بالربوبية والألوهية ٨٠
دلالة كلمة التوحيد على أنواع التوحيد الثلاثة ٨١
تفسير شهادةِ أنَّ محمَّدًا رسولُ الله ٨٢
أوَّلُ ما يُؤمَرُ به الخَلْق ٨٦
[الفصل ٦: أوَّلُ واجبٍ على المكلَّف] ٨٧
استدراكٌ على عبارةِ: «أَنْ يَعْلَم» في بيانِ أوَّلِ واجبٍ على المكلَّف ٨٨
تخطئة القائلين بأنَّ النظر هو أوَّلُ واجب ٩٠
تفرُّعُ مسألةِ إيمانِ المقلِّد عن مبحثِ أوَّلِ واجب ٩٢
الدليل على أنَّ أبا طالبٍ مات مُشرِكًا ٩٣
فائدة: مِنْ أحسن الآداب حكايةُ القول القبيح بضمير الغَيْبة ٩٦
[الفصل ٧: النطق بالشهادة بدونِ فهمِ معناها] ١٠٢
[الفصل ٨: الشهادة بما يدلُّ على معناها] ١٠٤
فائدة: الحكمة في التبرُّؤ مِنْ فعل المخطئ ١٠٧
[الفصل ٩: ضرورةُ التصديقِ والاعتقاد في الشهادتين] ١٠٨
حكم المنافق الاعتقادي ١١٠
[الفصل ١٠: كفايةُ اليقينِ بإخبارِ الرسول] ١١٢
[الفصل ١١: حكم النظر في آيات الله] ١١٧
وجوب النظر مُنْصَبٌّ على مَنْ طَرَأ على فِطْرته ما يُفْسِدها ١١٩
دعوة الله عِبادَه إلى معرفته مِنْ طريقين ١٢٢

[الفصل ١٢: طريقة النظر] ١٢٤
[الفصل ١٣: وسائلُ إزالةِ الشُّبُهات] ١٢٧
[الفصل ١٤: الاستعاذة بالله مِنَ الخَطَرات] ١٢٩
مِنَ الوساوس ما يدور في النفس مِنْ شكوكٍ وشُبُهات ١٣١
بالعزم واليقين ينجو الإنسانُ مِنْ خطر الوسوسة ١٣٤
نوعَا الشُّبَه وكيفيةُ دفعِها ١٣٦
[الباب الثاني]: بيان معنى الإسلام ١٣٧
[الفصل ١٥: الإسلامُ بمعنَى الدِّين] ١٣٩
[الفصل ١٦: الإسلامُ بمعنَى الانقيادِ والإخلاص] ١٤٢
[الفصل ١٧: تسميةُ الدِّينِ بالإسلام] ١٤٤
المقصود بالإخلاص أَنْ يكون المسلمُ كُلُّه لله ١٤٥
[الفصل ١٨: الإسلامُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة] ١٤٦
[الفصل ١٩: الإسلام بمعنى الاستسلام] ١٤٨
الأدلَّةُ على كون الأعراب الموصوفين بالإسلام دون الإيمان غيرَ كُفَّارٍ ولا منافقين ١٤٩
فائدة: نفي الإيمان المطلق لا يَلْزَم منه انتفاءُ مُطْلَق الإيمان ١٥٤
[الباب الثالث]: بيان معنى الإيمان ١٥٥
[الفصل ٢٠: الإيمانُ في اللغة] ١٥٧
الفوارق بين الإيمان والتصديق مِنْ جهة اللغة: ١٦٠
من جهة المعنى ١٦٠
من جهة المقابلة ١٦٠
من جهة التعدي ١٦٠

تضمُّنُ الإيمان معنًى زائدًا عن مجرَّد التصديق ١٦٢
[الفصل ٢١: مَحَلُّ الإيمان] ١٦٣
قيام حقيقة الإيمان المتعلِّق بالقلب على قول القلب وعمله ١٦٤
تبعُّضُ الإيمان وتفاوُتُه ١٦٧
[الفصل ٢٢: الإيمانُ بمعنَى التصديق] ١٦٩
تناوُلُ آيةِ آخِر البقرة لليوم الآخِر والقَدَر بالإشارة ١٧١
[الفصل ٢٣: الإيمانُ بمعنَى الأعمالِ الظاهرة] ١٧٣
[الفصل ٢٤: تَلاقي معنَى الإسلام والإيمان] ١٧٧
قاعدةٌ في الاسم الشامل لمسمَّيَاتٍ متعدِّدةٍ ١٧٧
اختلاف السلف في تَرادُفِ الإيمان والإسلام وتغايُرِهما ١٧٩
[الفصل ٢٥: حقيقة الدِّين] ١٨١
تفاوُتُ شُعَب الإيمان في مراتبها ١٨٣
[الفصل ٢٦: الإيمانُ قولٌ وعملٌ] ١٨٤
اختلافُ تعاريفِ السلف للإيمان مِنِ اختلاف التنوُّع ١٨٥
حقيقة الإيمان الشرعيِّ ١٨٦
استحالة انتفاء انقياد الجوارح مع ثبوتِ عمل القلب ١٨٩
المخالفون لأهل السنَّة في حقيقة الإيمان ١٨٩
[الفصل ٢٧: الإيمانُ يزيد وينقص] ١٩٣
ترك الطاعات ينقص الإيمانَ بقَدْر الترك ١٩٥
مخالفة المُرجِئة لأهلِ السنَّة في مسألةِ تفاضُلِ الإيمان ١٩٦
الأدلَّة على زيادة الإيمان دالَّةٌ كذلك على نقصه باللزوم ١٩٩
تعاهُدُ الإيمان مِنْ مَطالبِ عبادِ الرحمن ٢٠٢

المراد مِنْ قوله ﷺ: «وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» ٢٠٤
[الفصل ٢٨: التصديق يقوى ويضعف] ٢٠٥
إجماع أهل السنَّة على أنَّ زوالَ عملِ القلب زوالٌ للإيمان ٢٠٥
أسباب زيادة الإيمان: ٢٠٦
■ النظر في الآيات الكونية ٢٠٦
■ التدبُّر في آياته المسموعة والتفكُّر فيها ٢٠٧
■ التقرُّب بالعبادات الشرعية ٢١٠
■ تعلُّم العلم الشرعيِّ والعملُ بمقتضاه ٢١٢
■ مجالسة الصالحين ٢١٣
■ العمل على إدراك عِظَم الدِّين الإسلاميِّ ٢١٣
■ دراسة سيرة النبيِّ ﷺ وسنَّتِه ٢١٤
■ الدعوة إلى الله تعالى بما تحصَّل عليه مِنْ علوم الدِّين ٢١٥
أسباب النقص في الإيمان ٢١٦
التوجيه الصحيح لحديثِ: «نحن أحقُّ بالشكِّ مِنْ إبراهيم» ٢١٨
[الفصل ٢٩: انعدام اليقين] ٢٢٥
إجماع أهل العلم على كُفرِ مَنْ شكَّ في الله أو رسوله ٢٢٧
الفرق بين الشكِّ والرَّيْب وبين الشكِّ والوسوسة ٢٢٨
الأدلَّة على أنَّ الإيمان الجازم لا يُغْني فيه إلَّا علمُ اليقين ٢٣٠
[الفصل ٣٠: إبايةُ النطقِ تحدِّيًا] ٢٣٢
صُوَرُ كُفر الإباء والامتناع والتكبُّر ٢٣٤
وجهُ جعلِ الإباء والاستكبار كُفرًا ٢٣٦
[الفصل ٣١: المعرفةُ بدونِ خضوعٍ] ٢٣٧

ذِكرُ أمثلةٍ عن الموانع الحاجبة عن الحقِّ ٢٣٩
[الفصل ٣٢: الإيمان لا يُبْطِلُه نَقْصُ الأعمال] ٢٤١
استدراكٌ على المصنِّف في استعمال عبارةِ: «مَنْ ضيَّع الأعمالَ لم يخرج مِنْ
دائرة الإيمان» ٢٤٢
الفرق بين الترك المطلق ومطلق الترك ٢٤٦
جنس العمل مِنْ حقيقة الإيمان ٢٤٨
المعاصي لا تُزيلُ الأخوَّةَ الإيمانية ٢٤٩
وجوب نصر المُحِقِّ في الفِتَن ٢٥٢
[الفصل ٣٣: صفة المؤمن الفاسق] ٢٥٣
مذهبُ أهلِ السنَّة في الفاسق المِلِّيِّ ٢٥٤
اجتماع الولاء والبراء في المسلم العاصي ٢٥٧
اختلاف العلماء في قَبول شهادة القاذف بعد توبته ٢٥٩
[الباب الرابع]: بيان معنى الإحسان ٢٦١
[الفصل ٣٤: الإحسانُ ـ لُغةً وشرعًا ـ] ٢٦٢
معاني الإحسان في كتاب الله ٢٦٣
الإحسان في حقوق الخَلْق ٢٦٥
فهرس الموضوعات ٢٦٩